وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السليمانية
كلية القانون و السياسة
الدراسات العليا/العلوم السياسية

السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢- ٢٠١٥)

رسالة ماجستير قدمها الطالب

زانيار حمد محمد

إلى مجلس كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

أ.م د. أميد رفيق فتاح

٢٠١٧م ١٤٣٨هـ ٢٧١٦ك

وەزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی

زانکۆی سلێمانی

کۆلێجی یاسا و ڕامیاری

خویندنی باڵا/ زانستەڕامیارییەکان

سیاسەتی تورکیا بەرامبەر بە دۆزی کورد لە تورکیادا

لە نێوان ساڵانی ٢٠٠٢- ٢٠١٥

ئامادەکردنی

زانیار حمد محمد

پێشکەش کراوە بە ئەنجومەنی کۆلێجی یاسا و رامیاری لە زانکۆی سلێمانی وەك بەشێك لە پێداویستییەکانی بەدەستهێنانی بڕوانامەی ماستەر لە زانستی رامیاری دا

بە سەرپەرشتی

پ.ی.د. ئومێد ڕەفیق فەتاح

١٤٣٨ هـ ٢٧١٦ك ٢٠١٧ م

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Sulaimani
Faculty of Law & Politics
Graduate Studies / Political Science

Turkey's Policy toward the Kurd's Issue in Turkey between 2002-2015

Thesis Submitted by
Zanyar Hamad Muhammad

To the Council of College of Law & Politics at the University of Sulaimani in a partial fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Political Science.

Supervised by
Assist.Prof. Dr. Omed Rafiq Fatah

1438H. 2716K. 2017 A.D.

توصية المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ:(**السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥**) التي أعدها الطالب (زانيار حمد محمد) قد تم تحت إشرافي في كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، ولأجله وقعت ادناه.

التوقيع:

اسم المشرف: أ.م.د. أميد رفيق فتاح

/ / ٢٠١٧

المراجعة اللغوية

إلى لجنة الدراسات العليا في كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية:

إني (دلير عبدالله أحمد) حامل شهادة (الماجستير) في اللغة العربية، قمت بالمراجعة اللغوية للرسالة الموسومة بـ:(**السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥**) لطالب الماجستير (زانيار حمد محمد)، وقد أجريت جميع التصويبات اللغوية عليها.

التوقيع:

الاسم: دلير عبدالله أحمد

التأريخ: / / ٢٠١٧

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة بشأن رسالة الماجستير الموسومة بـ (**السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥**)، والمقدمة من الطالب (زانيار حمد محمد)، أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د.عدنان باقي لطيف

/ / ٢٠١٧

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥)، وقد ناقشنا الطالب (زانيار حمد محمد) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، واستمعنا لدفاع الطالب، ونرى أنها جديرة بنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. قحطان عدنان أحمد
عضواً
/ / ٢٠١٧

التوقيع :
الاسم : م.د. زمكان على سليم
عضواً
/ / ٢٠١٧

التوقيع:
الاسم: أ.م.د. أميد رفيق فتاح
عضواً و مشرفاً
/ / ٢٠١٧

التوقيع :
الاسم: أ.م.د. ڕێبوار كريم محمود
رئيس اللجنة
/ / ٢٠١٧

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية في جلسته المرقمة ( ) والمنعقدة في (/ /٢٠١٧) على قرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ : **(السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥)** المقدمة من قبل الطالب (زانيار حمد محمد)، وقرر المجلس منحه شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:

الاسم: د. ريبين ابوبكر عمر

عميد كلية القانون والسياسة/جامعة السليمانية

/ / ٢٠١٧

الإهـداء

إلى من لهما الفضل علي بعد الله عزوجل والدي احتراماً وتقديراً وإجلالاً

إلى رموز العلم والعطاء أساتذتي الأفاضل .....

شــكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في إعداد هذا البحث وألهمني الصبر على إتمامه. بداية من الضروري أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ المساعد **(أ.م. د. أميد رفيق فتاح)** الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وكان لكل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات ونصائح قيمة، الأثر الكبير في خروج هذا البحث إلى النور.

والشكر موصول إلى شعبة الدراسات العليا و قسم العلوم السياسية في جامعة السليمانية على رأسهم الأستاذ المساعد (د. عابد خالد رسول) رئيس قسم العلوم السياسية، والأستاذ المساعد (د. ريبين أبوبكر عمر) عميد الكلية.

وكذلك شكري وإمتناني إلى جميع الأساتذة في كلية القانون والسياسة في جامعتي السليمانية وصلاح الدين /أربيل، الذين كانوا عوناً كبيراً لي، وأشكر جميع أساتذتي الأفاضل الذين درسونا في السنة التحضيرية في مرحلة الماجستير، من كانوا مصدراً غنياً للمعرفة. وأتوجه بالشكر إلى كل موظفي كلية القانون والسياسة، لاسيما موظفي مكتبة الكلية، الذين كانوا عوناً كبيراً لي وقدموا التسهيلات في الحصول على المصادر، وأشكر جميع العاملين في المكتبات الأخرى الذين ساعدوني في الحصول على مصادر البحث.

في الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قصر لي طريقاً وسهل لي درباً وقدم لي عوناً في مسيرة إعداد هذه الرسالة، لاسيما (د. كمال عبدالله حسن) و (د.ناصر دريد) و(د.فاتح محمد سليمان) و(إلياس طاهر محمد أمين) وأصدقائي الخمسة عشر في مرحلة الماجستير.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	١-٥
الفصل الأول **السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة**	٦-٥٢
المبحث الأول: نبذة تأريخية عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والمبادئ الكمالية	٧-١٩
المطلب الاول: تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣	٨-١٤
المطلب الثاني: المبادئ الأتاتوركية ودورها في بناء الدولة والأمة التركية	١٥-١٩
المبحث الثاني: نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا وموقفهم من التطورات السياسية بين ١٩٢٥-١٩٦٠.	٢٠-٣٦
المطلب الأول: نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا.	٢١-٢٤
المطلب الثاني: الثورات والانتفاضات الكوردية في تركيا(١٩٢٥-١٩٣٨).	٢٥-٣١
المطلب الثالث: موقف الكورد من السياسة التركية تجاه قضيتهم (١٩٣٨-١٩٦٠).	٣٢-٣٦
المبحث الثالث: موقف الحكومات التركية المتعاقبة من القضية الكوردية حتى عام ٢٠٠٢	٣٧-٥٢
المطلب الأول: تطور القضية الكوردية في تركيا بين عامي (١٩٦٠-١٩٨٣)	٣٨-٤٢
المطلب الثاني: تطور القضية الكوردية في عهد تورغت أوزال (١٩٨٣-١٩٩٣).	٤٣-٤٨
المطلب الثالث: تطور القضية الكوردية ما بعد حكومة تورغت أوزال (١٩٩٣-٢٠٠٢).	٤٩-٥٢
الفصل الثاني **سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي٢٠٠٢-٢٠١٠**	٥٣-٩٢
المبحث الأول: نبذة تأريخية عن نشأة حزب العدالة والتنمية، ومبادئه وأهدافه	٥٤-٦٦
المطلب الأول: تأسيس حزب العدالة والتنمية.	٥٥-٦٢
المطلب الثاني: مبادئ حزب العدالة والتنمية وأهدافه.	٦٣-٦٦
المبحث الثاني: الإصلاحات وتأثيرها في القضية الكوردية في تركيا.	٦٧-٧٦
المطلب الأول: الإصلاحات القانونية.	٦٨-٧٠

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية.	٧١-٧٣
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية.	٧٤-٧٦
المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة التركية والشعب الكوردي بعد عام ٢٠٠٢.	٧٧-٩٢
المطلب الأول: مشروع حزب العدالة والتنمية لحل القضية الكوردية.	٧٨-٨٢
المطلب الثاني: موقف حزب العمال الكوردستاني من مشروع حزب العدالة والتنمية.	٨٣-٨٧
المطلب الثالث: موقف الدول الأوروبية من حل القضية الكوردية في تركيا	٨٨-٩٢
الفصل الثالث **تطور السياسة التركية في التعامل مع القضية الكوردية بين عام ٢٠١٠-٢٠١٥**	٩٣-١٣٢
المبحث الأول: القضية الكوردية في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.	٩٤- ١٠٤
المطلب الأول: المبادرة الكوردية لحل القضية الكوردية في تركيا	٩٥-١٠٠
المطلب الثاني: موقف الجيش والأحزاب السياسة التركية من القضية الكوردية	١٠١-١٠٤
المبحث الثاني: القضية الكوردية في تركيا في ظل تطور الأحداث الاقليمية عام ٢٠١١.	١٠٥-١٢١
المطلب الأول: موقف سياسة تركيا الخارجية من تطور الأحداث الإقليمية	١٠٦-١١١
المطلب الثاني: موقف سياسة تركيا الخارجية تجاه حكومة إقليم كوردستان العراق.	١١٢-١١٦
المطلب الثالث: موقف الأحزاب الكوردية في تركيا من العملية السياسية في تركيا	١١٧-١٢١
المبحث الثالث: مستقبل القضية الكوردية في تركيا	١٢٢-١٣٣
المطلب الأول: السيناريو الأول استمرار الوضع الراهن (استمرار الصراع الكوردي-التركي)	١٢٣-١٢٥
المطلب الثاني: السيناريو الثاني التعاوني (ازدياد التعاون الكوردي – التركي).	١٢٦-١٢٩
المطلب الثالث: السيناريو الثالث الاستقلالي (استقلال الكورد عن تركيا)	١٣٠-١٣٢
الخاتمة والاستنتاجات	١٣٣-١٣٥
قائمة المراجع والمصادر	١٣٦-١٥١

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
١	تقديرات عام ٢٠١٠ حول عدد السكان الكورد في الدول الأربع	٢٣
٢	هيكل القوميات في شرق وجنوب شرق (الأناضول) لسنة ٢٠١٠	٢٤
٣	ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا في المدة (١٩٨٤-١٩٩٥)	٤٨
٤	نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية للعام ٢٠٠٢	٥٨
٥	نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٧	٥٩
٦	نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠١١	٦١
٧	سجل الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية بين عام ٢٠٠٢-٢٠١٥	٦٢
٨	ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا في المدة ١٩٩٨-٢٠١٠.	٨٧
٩	قائمة الأحزاب الكوردية في تركيا المشاركة في الانتخابات التشريعية العامة في المدة (١٩٩٥-٢٠١٥).	١٢٠
١٠	تغير المقاعد الأربعة للأحزاب الرئيسي خلال دورتي الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١٥	١٢١

جدول المختصرات

Full form	المختصر بالانجليزية	الاسم الصريح	الرقم
Democratic Union Party	PYD	حزب الاتحاد الديمقراطي	١
Republican People’s Party	CHP	حزب الشعب الجمهوري	٢
National (Nationalist) Action Party	MHP(NAP)	حزب الحركة القومية	٣
Kurdistan Workers Party	PKK	حزب العمال الكوردستاني	٤
Justice and Development Party	AKP	حزب العدالة والتنمية	٥
Peace and Democracy Party	BDP	حزب السلام والديمقراطية	٦
Kurdistan Democratic Party	KDP	حزب الديمقراطي الكوردستاني	٧
Patriotic Union of Kurdistan	PUK	الاتحاد الوطني الكوردستاني	٨
People's Action Party	HEP	حزب العمل الشعبي	٩
Democracy Party	DEP	حزب الديمقراطي	١٠
People's Democratic Party	HADEP	حزب الشعب الديمقراطي	١١
Democratic People’s Party	DEHAP	حزب الديمقراطي الشعبي	١٢
Turkish intelligence organization	MIT	منظمة المخابرات التركية	١٣
Democratic Society Party	DTP	حزب المجتمع الديمقراطي	١٤
Kurdistan Regional Government	KRG	حكومة اقليم كوردستان	١٥
People's Democratic Party	HDP	حزب الشعب الديمقراطي	١٦
Syrian National Council opposition	SNC	المجلس الوطني السوري المعارض	١٧
Kurdish National Council	KNC	المجلس الوطني الكوردي	١٨
People's Protection Units	YPG	وحدات حماية الشعب	١٩

المقدمة

إن تعامل الحكومة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا منذ العام ١٩٢٣ وحتى العام ٢٠٠٢، بُني على أساس عنصرى، ومن خلال هذه السياسة تعرض الشعب الكوردي في تركيا لشتى أنواع الظلم. ولكن مع ذلك حاولت الحكومة التركية أن تضع النقطة النهائية للقضية الكوردية، حتى يتسنى لها أن تُنهِي القضية الكوردية برمتها. ومن أجل ذلك فإن الحكومة التركية لم تهتم فقط بكوردها الذين يعيشون في حدودها الجغرافية، بل كانت تتابع ما يدور حول القضية الكوردية في كل من إيران والعراق وسوريا، لذلك لم تتوانَ يوماً عن متابعة القضية الكوردية في تلك الدول، من أجلها قامت بالتنسيق مع الدول الأخرى وأبرمت اتفاقيات واجتماعات عدة كي لا يحصل الكورد في العراق وإيران وسوريا على أي مكسب وأي حق ثقافي وسياسي واقتصادي، وكي لايكون هناك تواصل مع الكورد في تركيا.

وقد تم العمل بهذه السياسة حتى العام ١٩٩٠، مع أن الحكومة التركية لم تستطع أن تواصل العمل بهذه الاتفاقيات والمواثيق التي كانت تدار ضد الكورد، لأنها جوبهت بمشاكل وعراقيل متعددة. منها بدء نضال الشعب الكوردي ضد القمع والصَهر والتمييز، وأصبح الحزب العمال الكوردستاني قوةً عسكرية مسلحة منظَّمَة ذات انضباط جيّد، واستخدم الحزب آليات متعددة كالإعلام وقنوات التلفزة لتحريك الشعور القومي الكوردي في تركيا وأوروبا والدول الأخرى. وكذلك ظهرت في تركيا أحزاب ذات ميول عاطفية لحزب العمال الكوردستاني ودَعَمَهَا كوردُ تركيا، إضافة إلى الحماية التي تمتع بها إخوانهم الكورد في العراق من قبل حلف الشمال الأطلسي (NATO) والولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

وبظهور هذه المعطيات الجديدة انتهت عملية محاولة صَهر الشعب الكوردي، وحاول حينها الرئيس التركي الأسبق "تورغت أوزال" أن يُنهِي سياسة "التمييز والصَهر والقمع"، وأعلن عن مشروع لحل القضية الكوردية وتحدثوا مع عبدالله أوجلان لإنهاء الحرب وإعلان وقف إطلاق النار، وبدأت المفاوضات بينهما حول القضايا الحساسة في تركيا، منها قضية الفِدرالية بين تركيا والشعب الكوردي. وأعلن أوجلان موافقته على وقف الحرب، وأُعلِنَ وقف إطلاق النار في شهر آذار عام ١٩٩٣. ولكن موت توركوت أوزال المفاجئ أنهى عملية السلام في تركيا، وعادت الحكومة التركية إلى ممارسة أسوأ أنواع السياسة تجاه الشعب الكوردي، محاولةً إنهاء وجود هذا الشعب، وهي عملية شرسة أدت إلى خسائر روحية ومادية جسيمة للكورد.

وفي عام ١٩٩٧، حاول مرة أخرى نجم الدين أربكان، رئيس وزراء تركيا حينها البدءَ بالمفاوضات مع حزب العمال الكوردستاني، ولكن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح أيضاً بسبب إطاحة الجيش ذي التوجه الكمالي، بأربكان ذي التوجه الإسلامي، وفي السنة نفسها وضعت الولايات المتحدة الأمريكيةُ حزبَ العمال الكوردستاني على لائحة المنظمات الإرهابية، وأدرجه الاتحاد الأوروبي أيضاً ضمن اللائحة نفسها عام ٢٠٠٢.

وقد اعتُقل عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩ من قِبَل جهاز المخابرات التركي (ميت)، وبالتنسيق مع جهاز الاستخبارات الأمريكية (CIA) والجهاز المخابرات الإسرائيلي (موساد)، لذلك قرر أوجلان التخلي عن مطلب الاستقلال مطالبًا بالحكم الذاتي ضمن تركيا الديمقراطية. ولهذا السبب أعْلَنَ مراراً قرار وقف إطلاق النار أحادي الجانب وتبناه حزب العمال حتى عام ٢٠٠٤، حيث استأنف الحزب النضال المسلح في ذلك العام وبقي مستمراً حتى بدء مفاوضات السلام عام ٢٠٠٩.

وفي عام ٢٠٠٩ أقرّ حزب العدالة والتنمية إعلان العفو المؤقت لأعضاء الحزب العمال الكوردستاني شريط إلقاء السلاح والبدء بالعمل المدني، وبما أن هذه العملية بدأت بشروط، فلم تكن ذات نتيجة جيدة ومرجوة، العملية واجهات صعوبات وعراقيل لأن حزب العمال الكوردستاني لم يكن مستعدا لإلقاء السلاح وترك العمل العسكري، لعدم وجود ضمانات لاستمرار العملية وحل القضية الكوردية بالطريقة السلمية، كما أنهم رأوا أن تجريد السلاح لابد أن يكون في نهاية العملية السلمية لا بدايتها لكي تمر العملية السلمية بنجاح.

وبين عامي ٢٠٠٩ –٢٠١١، أجريت مفاوضات سرية على مستوى عالٍ بين الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الديني وبين ممثلي حزب العمال الكوردستاني في مدينة أوسلو في النرويج، وكانت المفاوضات بمشاركة جهاز المخابرات الوطنية التركي (ميت)، وانتهت بإعلان آخر لقرار وقف إطلاق النار أحادي الجانب من قبل "عبدالله أوجلان" من عام ٢٠١٣.

أعلن عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني اطلاق النار كي تستمر العملية السلمية وتنتهي العمليات العسكرية والعنف و الصراعات السياسية، وطلب من أعضاء حزب العمال الكوردستاني أن ينسحبوا من الأراضي التركية لكوردستان الجنوبية، وهذه نقطة تحول لاستمرار العملية السلمية، لأنها تحقق الديمقراطية الحقيقية وابتعاد عن الحرب والعنف، مع دستور جديد الذي يضمن الحقوق السياسية والقانونية والمدنية للقومية الكوردية، وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الكوردي في تركيا، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب وفتح المجال أمام حرية التعبير والكلام والتعليم في التعليمية ومؤسسات الدولة.

المفروض أن تفهم الدولة التركية أن القضية الكوردية في تركيا لا تحل ولا تنتهي بالحرب والعنف، بل عليها أن تحاول بجد لنجاح العملية السلمية وحل القضية الكوردية بالطريقة الديمقراطية، والتفاوض مع الحركة الكوردية في تركيا والتي لديها ممثليها في البرلمان التركي، فمن الناحية القانونية فإن حزب الشعوب الديمقراطي(HDP) يختلف عن حزب العمال الكوردستاني (PKK) لذا على الدولة التركية التفاوض مع حزب الشعوب الديمقراطي و حزب العمال الكوردستاني وهذا يساعد كي يكون حزب الشعوب الديمقراطي شريكا في التفاوض ويعلن عن متطلبات حزب العمال الكوردستاني والمساعدة في وضع بداية جيدة ومناسبة للإصلاح وقابلة للقبول والتنفيذ في البرلمان التركي. وإلى الان فإن نتيجة عملية السلام بين حزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية التي كانت سائدة في تركيا لم تصل إلى تحقيق حل القضية الكوردية، بل تراجعت واندلع من جديد القتال والحرب الداخلية في تركيا.

أهمية البحث: –

إن اختيار عنوان البحث (سياسة تركيا تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢–٢٠١٥)، تعود للأسباب الآتية.

- قضية الكورد في تركيا كانت لها تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية التركية لأن تركيا تواجه انتقادات كبيرة من قبل الدول الخارجية حيث لاتمنح حقوق الكورد وتنتهك حقوقهم المدنية والسياسية والقانونية والثقافية لذلك تواجه تركيا انتقادات من قبل الاتحاد الأوروبي بسبب هذه الانتهاكات لذا يواجه تركيا صعوبات ومعوقات لدخولها الاتحاد الأوروبي لأن الديمقراطية تحت تساؤل في تركيا.
- أما على الصعيد التأريخي فكانت القضية الكوردية لها تأثيرات كبيرة على علاقات تركيا مع (إيران والعراق وسوريا) لأن تركيا كانت تستخدم سياسة النفاق أو المزدوج والحيل السياسية دائماً وفي بعض

الأحيان كانت قضية الكورد دافعاً قوياً لتخوض تركيا اتفاقيات مع هذه الدول ضد الكورد، أحياناً كانت هذه القضية تصبح مصدر صراع ونزاع قوي بين تركيا والدول السابقة ذكرها.

- يشكل جغرافيا عاملاً مهماً للتفاعل بين الطرفين لتوسيع الخط الحدودي الكوردي مع تركيا، وتداخل بينهما بسبب هذا تفاعل من أجل ذلك اتخذت الحكومة التركية استراتيجية جديدة من أجل التأهب لجميع الحالات الطارئة خوفاً من حزب العمال الكوردستاني وعلى سبيل المثال دخول الجيش التركي أي القوات التركية أراضي العراق أو بالأحرى إقليم كوردستان العراق تعقب وراءه كثير من التساؤلات والتشنجات ولاصراعات والأزمات بين الحكومتين العراقية والتركية بسبب هذه الانتهاكات الحدودية.
- بعد عام ٢٠٠٣ بدأت الحكومة التركية تهتم أكثر بإقليم كوردستان العراق على عكس علاقاتها مع الحكومة العراقية ربما ذلك يعود إلى العامل المذهبي بين الطرف السني (التركي) والشيعي (العراقي).
- تحتل القضية الكوردية في تركيا أهمية كبيرة، وذلك من خلال تأثيراتها في السياسات الداخلية والخارجية، والحروب والنزاعات، وإيجاد التحالفات، وقضايا حقوق الإنسان وأثرها في عزل الدول والضغط عليها.
- توضيح وتحليل السياسات والمواقف التي تبناها الكورد تجاه السياسة التركية بعد عام ٢٠٠٢.
- استعراض ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا وجذوره التاريخية، كتجربة تأريخية جديدة في النظام الحزبي في تركيا.

أهداف البحث:

إن هذه البحث تهدف إلى بيان الأسباب والأهداف التي سعت إليها الحكومة التركية بعد عام ٢٠٠٢، واهم الإنجازات التي تحققت في برنامج الحل السلمي، فضلاً عن تحديد الظروف الداخلية والإقليمية التي حالت دون إنجاز المشروع، وسبب لجوء الحكومة إلى إعلان إلغاء الهدنة والبدء بالأعمال العسكرية، لذلك سيتم التركيز على الأهداف الرئيسة للبحث في النقاط التالية:

- التعرف إلى أهم التحولات والتطورات التي جرت على السياسات التركية تجاه القضية الكوردية داخل تركيا وخارجها بعد عام ٢٠٠٢.
- محاولة بيان واقع العلاقة بين الكورد والحكومة التركية نتيجة للسياسة الجديدة المتبعة لحل قضية الحقوق القومية للشعب الكوردي.
- الوقوف على المشاهد المستقبلية للعلاقة بين الحكومة التركية والكورد.

الإشكالية البحث:

تكمن الإشكالية الرئيسي للبحث في معرفة أسس السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا زمن حكومات العدالة والتنمية وكيفية رسمها وما آلت إليه هذه السياسة ونتائجها المحتمة، ((إن السياسة التركية تجاه القضية الكوردية بعد ٢٠٠٢ قد مرت بمراحل عدة أدت إلى فشل سياسة الدمج الوطني وإرساء السلم الأهلية والوحدة والوطنية))، إن القضية الكوردية شكلت عاملاً هاجساً وخوفاً على الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في تركيا. وهنا يمكن طرح عدد من التساؤلات وفق مايلي:

ماهي المراحل التأريخية للقضية الكوردية في تركيا؟ وما القضية الكوردية في تركيا، وكيف بدأت؟ وماهي طبيعة العلاقة بين الكورد والدولة التركية؟ وماهي المبادئ والأهداف الأساسية في سياسة تركيا في التعامل مع الحقوق القومية للشعب الكوردي بعد عام٢٠٠٢؟
وما هي أهم العوامل المؤثرة في سياسة تركيا في التعامل مع الحقوق القومية للشعب الكوردي بعد عام٢٠٠٢؟ وما هو الدور المؤثر للقضية الكوردية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية بعد عام ٢٠٠٢؟ وكيف تتعامل الحكومة التركية مع المسألة الكوردية في الوقت الحاضر؟ وما هي تأثيرات سياسات حكومة الإقليم والأحزاب السياسية فيها على القضية الكوردية في تركيا؟ ماتأثير نشاط حزب العمال الكوردستاني في القضية الكوردية؟ وما المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في سياسة حزب العدالة والتنمية في تركيا؟ وماافاق مستقبل السياسة التركية في التعامل مع الحقوق القومية للشعب الكوردي؟

الفرضية البحث:

من خلال الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، مفادها أن الدولة التركية منذ التأسيس تعاملت مع القضية الكوردية بطرق غير إنسانية وغير ديمقراطية وعلى الرغم من ردود الفعل السلمية والعسكرية التي قام بها أبناء الشعب الكوردي في تركيا لم يكن هناك تغيير واضح في سياسة الحكومات التركية لمعالجة قضية الحقوق القومية للكورد.
والفرضية الأخرى، كان لوجود عديد من العوامل التي أدت إلى عدم نجاح عملية السلام في تركيا أبعاد داخلية وخارجية، على الصعيد الداخلي:
كانت العوامل التي كان لها شأن في تعقيد وعدم نجاح عملية السلام تتعلق بحزب العدالة والتنمية الذي كان في صراعٍ دائم مع خصومه من الأحزاب الأخرى داخل تركيا من المعارضين الذين كانوا يرون أن حزب العدالة والتنمية كان أكثر ليونةً مع قضية الكوردية وأكثر تعاطفاً، وهذا ينعكس سلباً على مصالح تركيا ويهدد أمنها القومي، ومن جانب آخر كان الجانب العسكري في تركيا ينتقد حزب العدالة والتنمية بأن القضية الكوردية لايمكن حلها عن طريق السلام والديمقراطية لأنها سوف تؤدي إلى انقسام تركيا وخلق عدم الاستقرار في البلاد. ومن جانب آخر كان انتصار حزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات تركيا في عام ٢٠١٥ بعد أن استطاع كسر ١٠% من نظام الانتخابات ووصوله إلى البرلمان دافعاً آخر لحزب العدالة والتنمية أن يحول الحكم من النظام البرلماني النيابي إلى النظام الرئاسي.
على الصعيد الخارجي:
كان انتصار وحدات حماية الشعب في سوريا عاملاً آخر عقد مسيرة السلام في تركيا، لأن هذا الانتصار في نظر العدالة والتنمية سيشكل مصدر تهديد على تركيا وسوف تطالب الكورد الحكومة التركية بإعطاء حقوقهم، ومن جانب آخر سيشكل ازدياد نفوذ الشيعة في المنطقة وتدخلات إيران في شؤون العراق وسوريا سياسياً وشح النفوذ السني في المنطقة وتطوير البرنامج النووي في إيران وظهور داعش في المنطقة وثبات قوة وموقع حزب العمال الكوردستاني في المنطقة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للكورد في سوريا وإعلان الاستقلال... وكل هذه العوامل على الصعيد الداخلي والخارجي كان لها دور كبير في إجهاض عملية السلام في تركيا.

ومن مصالح الدول العظمى أن تكون منطقة الشرق الأوسط غير مستقرة وغير آمنة لكي يقوموا بحكم هذه المنطقة وتبقى تحت سيطرتهم ويتحكمون في شؤونها السياسية ويسيرونها لمصالحهم كما يحبونه.

منهج البحث:

من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية وانطلاقاً من الفرضية المتبنية في الدراسة وللوصول الى النتائج المرجوة، تمت الاستفادة من مجموعة من المناهج العلمية، وتم الاعتماد على المنهج التأريخي التحليلي في سرد الأحداث التأريخية وتحليلها سياسياً وبيان ترابطها وعلاقتها بالموضوع الأصلي المبحوث عنه، وذلك لتحليل كافة المواقف والسياسات التي تبناها الطرفان في المراحل التاريخية للقضية الكوردية في تركيا، وتم الأخذ بالمنهج النظمي لتحليل أسباب الثورات والانتفاضة التي دفعت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تبنى مجموعة من الإصلاحات وطرح مجموعة من الاتفاقات مع الأحزاب الكوردية، وأخيراً المنهج الاستشرافي لصياغة المشاهد المستقبلية للعلاقة بين حزب العمال الكوردستاني وحكومة تركيا.

هيكلية البحث: -

بغية إثبات صحة فرضية البحث، تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات.

الفصل الأول يبحث السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا قبل عام ٢٠٠٢من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول نبذة تأريخية عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والمبادئ الكمالية، أما المبحث الثاني فيدرس نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا وموقفهم من التطورات السياسية بين عام ١٩٢٥-١٩٦٠، أما المبحث الثالث فدرس تطور القضية الكوردية في تركيا حتى عام ٢٠٠٢.

أما الفصل الثاني فتم التركيز فيه على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عام ٢٠٠٢-٢٠١٠، من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول نبذة تأريخية عن نشأة حزب العدالة والتنمية ومبادئه وأهدافه، في المبحث الثاني الإصلاحات وتأثيرها في القضية الكوردية في تركيا، أما المبحث الثالث فيبحث عن تطور العلاقات بين الحكومة التركية والشعب الكوردي بعد عام ٢٠٠٢.

أما الفصل الثالث والأخير فتم التركيز فيه على تطور السياسة التركية في التعامل مع القضية الكوردية بين عام ٢٠١٠-٢٠١٥، من خلال ثلاثة مباحث، إذ يتضمن المبحث الأول القضية الكوردية في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، ويسلط الضوء على المبادرة الكوردية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وموقف الجيش والأحزاب السياسية التركية من القضية الكوردية، أما المبحث الثاني فيبحث عن القضية الكوردية في تركيا في ظل تطور الأحداث الإقليمية عام ٢٠١١، أما المبحث الثالث ففيه رصد السيناريوهات المستقبلية من القضية الكوردية في تركيا، في ثلاثة مشاهد أساسية، استمرار الوضع الراهن (استمرار الصراع الكوردي- التركي) والتعاوني (ازدياد التعاون الكوردي- التركي)، والاستقلالي (استقلال الكورد عن تركيا).
وفي نهاية البحث الخاتمة والاستنتاجات.

الفصل الأول

السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة

منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢٣ ترسخت المبادئ الكمالية على مستوى السياستين الداخلية والخارجية لغرض بناء الدولة التركية والأمة التركية دون مراعاة الخصائص القومية والدينية التي يتألف منها المجتمع التركي لاسيما خصوصية الحقوق القومية للشعب الكوردي، مما أثار حفيظة أبناء هذا الشعب الذي دافع عن تركيا ونظامها السياسي ضد المحتل الأجنبي، لذلك كان رد فعلها متمثلاً في رفض تلك السياسة ومواجهتها باساليب مختلفة.

لقد واجهت تركيا في القرن العشرين مشكلة سوء التعامل ومعالجة الحقوق القومية للشعب الكوردي، مما أدى إلى نشوب أعمال عنف مسلحة ضد المؤسسات العسكرية والحكومية. سنتناول في هذا الفصل الآتي:

المبحث الأول: نبذة تأريخية عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والمبادئ الكمالية.

المبحث الثاني: نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا وموقفهم من التطورات السياسية بين عام (١٩٢٥-١٩٦٠).

المبحث الثالث: موقف الحكومات التركية المتعاقبة من القضية الكوردية حتى عام ٢٠٠٢.

المبحث الأول/ نبذة تأريخية عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والمبادئ الكمالية

تأسست جمهورية تركيا الحديثة بزعامة الجنرال"مصطفى كمال أتاتورك" عام ١٩٢٣، إثر انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك وفق أسس صاغها مؤسس الدولة بهدف بناء دولة جديدة علمانية معاصرة على الطراز الغربي الأوروبي تجسيداً لبناء الأمة التركية الحديثة، وقد أطلق على تلك الأسس والمبادئ " الكمالية الاتاتوركية". وسنتناول الموضوع في مطلبين:

المطلب الأول: تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣.

المطلب الثاني: المبادئ الأتاتوركية ودورها في بناء الدولة والأمة التركية.

المطلب الأول / تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣

شهدت بداية القرن العشرين نهاية الدولة العثمانية، بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٨) كانت الدولة العثمانية قد دخلت الحرب الى جانب دول لمحور ((ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر وبلغاريا ورومانيا)) ضد دول الحلفاء ((بريطانيا و فرنسا و روسيا)) وأدى ذلك إلى انهيار الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب[١].

أدت خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم أراضي الدولة العثمانية على الدول المنتصرة، وبروزت حركة المقاومة في تركيا في سنة ١٩١٩ لطرد جيوش الإحتلال من تركيا، بقيادة الجنرال " مصطفى كمال أتاتورك*" الذي كان قائداً عسكرياً للجيش والذي دعا إلى عقد مؤتمر للحركة الوطنية في أرضروم في عام ١٩١٩، وقد أصدر المؤتمر العام قراراً بالمحافظة على سلامة الأراضي التركية التي تسكنها أكثرية تركية والتي تسمى (الأناضول التركي)[٢].

قاد "مصطفى كمال أتاتورك" وعدد من قيادات الجيش العثماني المشهود لهم بالكفاءة العسكرية حركة المقاومة الوطنية (١٩٢٠-١٩٢٢) ضد جيوش الاحتلال الفرنسية والإيطالية واليونانية والبريطانية، وتوجت الحركة بتحرير الأناضول وإسطنبول من أيدي المحتلين [٣]. وقد حاول السلطان إحباط حركة "مصطفى كمال أتاتورك" ولكن دون جدوى، واكتسبت الحركة أنصاراً في طول البلاد وعرضها، ولما أجريت الانتخابات في (١٢ يناير ١٩٢٠) فاز أنصار"مصطفى كمال أتاتورك" بالأغلبية فيها واجتمع المجلس النيابي في (٢٣/نيسان/١٩٢٠م) في أنقرة التي اتخذها "مصطفى كمال أتاتورك" عاصمة للدولة، وسمي " هذا المجلس "بالمجلس الوطني الكبير" وكان مؤلفاً من ٢٧٠ عضواً وقد حاول أعضاء المجلس في ذلك الوقت الإبقاء على علاقات ودية مع السلطان وألا يتخذوا مظهر التمرد ضد السلطنة في بادئ الأمر وأعلنوا ولاءهم للسلطان" محمد وحيد الدين" وأعربوا عن رغبتهم في إنقاذه من أيدي الأعداء[٤].

---

[١] علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، دارالتوزيع والنشر الاسلامية، بورسعيد، ٢٠٠١، ص ٤٦٦.

* **مصطفى كمال أتاتورك:** ولد في سالونيك في عام ١٨٨١ وتوفي باسطنبول في عام ١٩٣٨، جنرال عسكري تركي، ذو أصول ألبانية. عمل بالجيش العثماني. وعرف بانضباطه وجديته. ساهم في إزاحة السلطان عبد الحميد. وبعد توقيع الإمبراطورية العثمانية لاتفاقية سيفر وإستسلامها، قاد مصطفى كمال أتاتورك المقاومة ضد جيش السلطان العثماني. والجيوش الاجنبية الغازية لتحرير البلاد من الاحتلال، التي انتهت بتوقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، فكان ذلك إعلاناً بتأسيس جمهورية تركيا الحديثة، حيث يعتبر مصطفى كمال"أبا"الأمة التركية لذلك أطلق عليه "أتاتورك" . للمزيد من المعلومات ينظر: ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦-٢٧.

[٢] د.أحمد نورى نعيمى، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ - ١٩٣٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٩٠، ص ١١-١٣.

[٣] زيد أسامة احمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، عمان، ٢٠١٣، ص٢٨.

[٤] د.إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦، ص ٢٢٨.

ودعا السلطان العثماني الشعب إلى الانضمام إلى جيش الخلافة بتاريخ (١١/ايار/١٩٢٠) لمحاربة الحركة التي يقودها " مصطفى كمال أتاتورك"، وأحدث هذا شرخاً بين الطرفين إلا أن الصراع بينهما حسم لمصلحة الحركة الثورية بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك"[١] .

وفي (١٠ تشرين الأول ١٩٢٠) تم توقيع " معاهدة سيفر"* بين الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، هذه المعاهدة شكلت شروطاً سياسية وعسكرية صعبة على الأتراك، وطبقاً لهذه المعاهدة اكتسب الكورد حق إنشاء دولة كوردية في كوردستان تركيا، إضافة إلى ولاية الموصل التي كان من المفترض أن تتمتع بالحكم الذاتي أولاً ثم الإستقلال[٢] .

وطبقاً للمادة ٦٢ من المعاهدة: ((تجتمع في الجزء الأوروبي من الاستانة لجنة من ثلاثة أعضاء تعينهم حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التوالي لتضع في مدة ستة أشهر من تأريخ بدء تنفيذ هذه المعاهدة مشروعا للحكم الذاتي يتعلق بالمناطق التي للكورد فيها الأغلبية، والتي تقع شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا وسوريا والعراق))[٣]. أما المادة ٦٣ فقد نصت على: ((أن توافق الدولة العثمانية على قبول وتنفيذ قرارات اللجان المنوه عنها في المادة ٦٢ في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغها لها))[٤].

في حين أقرت المادة٦٤ بـأنه:((إذا حدث خلال سنة من التصديق على هذه الاتفاقية، أن تقدم الكورد إلى عصبة الأمم طالبين الاستقلال عن تركيا، وإذا اعترفت عصبة الأمم بأهلية هولاء السكان في حياة مستقلة واذا أوصي بأن يمنح لهم، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة وتوضع الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق، كما يتعهد الحلفاء عدم وضع أي اعتراض ضد قيام كورد ولاية الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكوردية))[٥]. والواقع أن معاهدة سيفر كانت واحدة من أهم المحطات في تاريخ الكورد والحركة الكوردية، إذ تعتبر المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف دولياً بالكورد كشعب يتعين أن يكون له الحق في تقرير مصيره، والمرة الأولى التي تطرح فيها المسألة الكوردية على

---

[١] مصطفى الزين، ذئب ألاناضول، دار رياض ألريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص ١٤٩.

***معاهدة سيفر**: هي معاهدة بين الامبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء، عقب الحرب العالمية الأولى، وقد رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة (مصطفى كمال أتاتورك) وكان الرفض لتطبيق المعاهدة ناجماً عن الخسارة لحجم المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية السابقة، ولحصول كوردستان التركية على استقلالها بموجب المادتين (٦٢و٦٣ و الفقرة ٣ من المادة ٦٤) من بنود المعاهدة. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: م.س.لازاريف، المسألة الكردية ١٩١٧_١٩٢٣، ترجمة.د، عبدي حاجي، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١، ص ١٩٩؛ وكذلك:

UK Treaties Online, “Treaty of Peace with Turkey”, Treaty Series No 11, August 10, 1920. Accessed in 2/2/2016, available on: http://treaties.fco.gov.uk/docs/pdf/1920/TS0011.pdf

[٢] مصطفى الزين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩؛ وللمزيد من المعلومات بصدد تقسيم الدولة العثمانية وفقاً لمعاهدة سيفر ينظر الى بنودها في المصادر التالية: د. حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٢، ص١٦١؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص٥٩.

[٣] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٦٤.

[٤] د.حسين بديوى، خطوة على الطريق الى البيت الكوردي الكبير دراسة في الوثائق البريطانية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

[٥] أحمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

الساحة الدولية، وقد وصف "مصطفى كمال أتاتورك" معاهدة سيفر بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا، وحاول بمختلف الوسائل وضع العراقيل لمنع تطبيق هذه المعاهدة[١]. ورغبة تركيا في الاحتفاظ بالمناطق الكوردية دفعها للتحرك لبذل المساعي واستغلال الظروف الداخلية والدولية لإلغاء ما تضمنته معاهدة سيفر، والواقع أن معاهدة سيفر قد أفادت (مصطفى كمال أتاتورك) وجماعته من جهة أخرى لأنها قامت بتأليب الشعب التركي ضد السلطان وتوحيده تحت راية "مصطفى كمال أتاتورك" حيث أثار ذلك غضب الشعب ضد السلطان وحكومته وارتفعت مكانة أنصار "مصطفى كمال أتاتورك" بعد نجاحهم في محاربة المحتلين، ونجم عن ذلك أن أصبحت في تركيا حكومتان في وقت واحد، واحدة في إسطنبول يرأسها السلطان محمد السادس، وهو الحاكم شرعي يستمد وجوده من حق توارث العرش العثماني، وحكومة في أنقرة ذات سلطات واسعة يرأسها "مصطفى كمال أتاتورك" وهو الحاكم الفعلي[٢].

ونتيجة لإحتلال إسطنبول انحل مجلس النواب على يد دول التحالف، مما دعى الكماليين لتأسيس (المجلس الوطني الكبير) في أنقرة والمتكون من (٢٣٢) عضواً من ضمنهم (١٠٥) من أعضاء مجلس إسطنبول (أي حوالي ٤٥%)، وعقدوا جلستهم الأولى في (٢٣ نيسان ١٩٢٠)، حيث قرر المجلس الوطني الكبير إنتخاب "مصطفى كمال أتاتورك"، رئيساً للمجلس وقد اتخذ هذا المجلس عدة مقررات مهمة بالنسبة لمستقبل الدولة التركية منها:(تأسيس الدولة التركية كما ورد في منهاج المجلس، ونبذ كل ماقرر بعد "اتفاقية مودروس*" الخاصة بانتهاء الحرب. وعدم العمل بها ورفض كل المقررات بعد احتلال اسطنبول في ١٩٢٠ التي اتخذت من قبل السلطان) [٣].

كما تم انتخاب "مصطفى كمال اتاتورك" لرئاسة الدولة، وقاد " مصطفى كمال أتاتورك" الجيش في الحرب على عدة جبهات إلى النصر ضد معارضيه والجيوش الغازية في ثلاث جبهات هي، الحرب التركية الأرمنية

---

[١] كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلاميه، ترجمة: نبية امين فارس ومنير البعلبكى، الطبعه الخامسه، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨، ص ٦٩١.

[٢] د.عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية، الجزء الاول، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٦٤.

* **اتفاقية مودروس**، ٣٠ اكتوبر ١٩١٨: أعلنت استسلام الدولة العثمانية أمام القوى الغربية في الحرب العالمية الأولى (فرنسا وإنجلترا وإيطاليا) لكنّ قسماً من الجيش العثماني بقيادة مصطفى كمال، أعلن تصميمه على مواصلة النضال لكن في إطار جديد وهو تحرير تركيا وبناء دولة قومية. للمزيد من المعلومات ينظر:

Karsh Efraim and Inari Karsh. *Empires of the Sand: The Struggle for Mastery in the Middle East_1789-1923*, (Ard University Press, London, England, 1999), p.327.

Accessed in 10/2/2016, available on:

https://books.google.iq/books?id=1E_SATQRKjoC&printsec=frontcover&source=gbs_atb#v=onepage&q&f=false.

[٣] مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة. هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٤٤-٤٥.

والحرب التركية الفرنسية والحرب التركية اليونانية، محققاً النصر التركي فيها بمعركتين رئيستين بقيادة "عصمت اينونو" في غرب تركيا هما معركتا السخاريا ودوملوبونار اللتان سحقتا الوجود العسكري اليوناني الغازي [١].

وقد تم وضع الميثاق الوطني التركي في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي استند إلى كل من مؤتمر" أرضروم" و مؤتمر" سيواس" وعبر عن برنامج الحركة الكمالية حول تحرير تركيا، حيث تضمن منح حق تقرير المصير للمناطق ذات الأغلبية العربية فقط، مما يعني استبعاد هذا الحق عن القوميات الأخرى وعلى رأسها الكورد. كما برز التمسك التركي بولاية الموصل وبالمناطق الكردية حيث أعلن "مصطفى كمال أتاتورك" وحدة تركيا التي لا يمكن تجزئتها وعبر عن رفضه لمعاهدة سيفر [٢].

وبدأ النظام الجديد في أنقرة، مقرراً اعتبار المجلس الوطني الكبير الحكومة الوحيدة الفعلية، ففي عام (١٩٢١) أقر المجلس الوطني الكبير الدستور الجديد الذي خوله الاضطلاع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقرر رفض كل المعاهدات التي أبرمتها حكومة إسطنبول، واجتمع "المجلس الوطني الكبير" الذي منح "مصطفى كمال أتاتورك" لقب رئيس الأركان برتبة مشير (مارشال) في (٢١ آب ١٩٢٢) وفي الوقت نفسه عقد "مصطفى كمال أتاتورك" اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي، اعترفت الاتحاد السوفيتي بموجبه بالميثاق الوطني [٣].

وقد دعيت حكومتا أنقره وإسطنبول إلى مؤتمر (لوزان) في عام١٩٢٢، حيث قرر الطرفان نبذ خلافاتهما حول كيفية المشاركة في المؤتمر والتقدم بوفد موحد يمثل الدولة التركية. ولهذا قدم الكماليون للبرلمان مشروع قانون لإنهاء الازدواجية والخلافات، وفي ١تشرين الثاني ١٩٢٢ أصدر البرلمان قرار حل السلطنة العثمانية، وبهذا بسط "مصطفى كمال" نفوذه على كل البلاد، واسترد السلطة من الدولة العثمانية، وعزل السلطان "محمد وحيدالدين" ونفاه إلى جزيرة مالطة[٤].

وقد قادت انتصارات "مصطفى كمال أتاتورك" إلى التفكير لعقد معاهدة (لوزان*) سنة ١٩٢٣، وتم إلغاء معاهدة (سيفر) لرسم حدود تركيا الجديدة، وذلك بسبب هذه التغيرات الداخلية المهمة بالإضافة إلى تغير الوضع الدولي بظهور الاتحاد السوفيتي حيث كانت معاهدة سيفر مرفوضة من عموم الأترك[٥] .

---

[١] منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى إردوغان، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠١٣، ص ٢٥.

[٢] د. بشرى قبيس موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين :أوروبا، آسيا، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان،١٩٩٧، ص ١٧.

[٣] أحمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، القاهره، ١٩٩٣، ص ٣٠٥-٣٠٦.

[٤] د. سامان حوسين ئەحمەد و د. بەختيار سەعيد محمود، ميژووی هاوچەرخی توركيا، چاپ وپەخشی نارين، هەولير ٢٠١٤، لاپەرە ٥٧-٥٩.

* **معاهدة لوزان:** جاءت بعد انتهاء المرحلة الأخيرة من حرب الاستقلال التركي وعقدت في مدينة لوزان السويسرية من (٢٠تشرين الثاني عام ١٩٢٢ إلى ٤ شباط عام ١٩٢٣) ثم وصلوا اجتماعاتهم ثانية في (٢٣نيسان ١٩٢٣، إلى ٢٤تموز عام ١٩٢٣)، للمزيد من المعلومات حول الاتفاقية ينظر:

George Nathaniel Curzon, Lausanne Conference on near Eastern Affairs 1922-1923,Records of proceeding and Draft Terms of peace,printed and published by Laussanne Conference Administration London,1923,pp.337-339. Accessed in 12/2/2016, available on: http://etheses.lse.ac.uk/1493/1/U111287.pdf

[٥] د.أحمد نورى نعيمى، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ – ١٩٣٨، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

وكان وفد الحكومة الكمالية برئاسة "عصمت اينونو" لتوقيع معاهدة لوزان التي تعتبر خطوة هامة فتحت الباب لتأسيس تركيا الحديثة، حيث اعتبرها الأتراك نصراً للحركة الاستقلالية من أجل الحصول على الحرية والاستقلال[١] . وأدى توقيع معاهدة لوزان إلى نسخ وإلغاء مقررات معاهدة "سيفر"، ولذا تم تقسيم منطقة كوردستان إثر هذه المعاهدة بين الدول، تركيا وإيران والعراق وسوريا. واعتبر الكورد في تركيا، جزءاً من الوجود القومي للشعب التركي، إذ أطلق عليهم " أتراك الجبل" وفي هذا المجال ذهبت الحكومة التركية وقتئذ إلى اعتبار لغتهم (الهندو–أوربية) مجرد لهجة تركية.ومن هذا المنطلق فقد تمت كتابة تاريخهم من قبل وزارة التربية التركية، باعتبارهم أتراكاً بناء على قرار "مصطفى كمال أتاتورك" لتأكيد الوحدة الثقافية والسياسية للدولة، وبذلك لم يسمح للكورد باستخدام لغتهم الخاصة في المدارس ووسائل الإعلام[٢] .

عملت قيادة الحركة الكمالية على كسب ود الكورد ودغدغة مشاعرهم، حينما أشاروا عدة مرات إلى أن تركيا هي بلاد الترك والكورد معاً بشكل مصيري، وقبيل انعقاد المؤتمر في لوزان استطاع الكماليون إقناع النواب الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير بإرسال برقية إلى لوزان يعلنون فيها: أن الكورد لايريدون الانفصال عن تركيا أبداً، وفي المؤتمر أعلن رئيس الوفد التركي عصمت أينونو" أن الشعبين التركي والكوردي المتساويين أمام الدولة، يتمتعان بحقوق قومية متساوية "بعد أن وجد المشاركون من الدول الأخرى في المؤتمر أنفسهم أمام واقع جديد لم يكتفوا بوضع فكرة استقلال كوردستان في زوايا النسيان فحسب بل قاموا بحذف معظم مايخص ذكر الكورد من الوثائق الرسمية[٣].

وهكذا لم تتضمن معاهدة لوزان إلا إشارات مقتضبة فيما يتعلق بحقوق الشعوب غير التركية في البلاد ومنها: ما جاء في المادة (٣٨): (تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وثروتهم دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين). وكذلك المادة (٣٩) إذ جاء فيها: (لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن تركي لأية لغة كانت، إن كانت في العلاقات الخاصة أو في العلاقات التجارية، أو في حقل الدين والصحافة، أو في المؤلفات والمطبوعات وفي مختلف المجالات الأخرى أو في الاجتماعات العامة)[٤] .

بموجب معاهدة لوزان تم النص على الحقوق القومية للشعوب الكوردية أو الأرمنية أو الاثورية أو غيرها من الشعوب في تركيا الكمالية، وبذلك فإن معاهدة لوزان خيبت آمال الكورد، لاسيما بعد أن تنكر "مصطفى كمال أتاتورك" لوعوده وتضميناته، وأخذ يمارس الصهر العنصري تجاه الكورد، وإن معاهدة لوزان ألغت جميع ماورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكوردية، ولم يرد أي ذكر لتلك المطالب باستثناء تعبيرات مطاطة تبقي على إحترام الحكومة التركية للحقوق الثقافية والدينية وللأقليات[٥] .

---

[١] هدى درويش، الاسلاميون وتركيا العلمانية، دار الافاق العربية، القاهرة،١٩٩٨، ص ٩٢.

[٢] د.أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية_ التركية الواقع والمستقبل، دار زهران، عمان،٢٠١٠، ص٢٢٢.

[٣] جرجيس حسن، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه، بغداد، ١٩٩١، ص٨٨.

[٤] م.أ هسرتيان، كردستان تركيا بين الحربين، ترجمة: سعدالدين ملا بافي نازي، دار الكاتب، لبنان، ١٩٨٧، ص٥٤.

[٥] جرجيس حسن، مصدر سبق ذكره، ص٥٥؛ وكذلك م.س لازاريف، المسالة الكردية ١٩١٧–١٩٢٣، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩.

إن لمعاهدة الصلح (لوزان) أهمية بالغة في تحديد ملامح النظام السياسي لتركيا الحديثة، فقد وضع "كروزن"* رئيس الوفد الانجليزى أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وعودة سيادتها على أراضيها، ومن أهم تلك الشروط إعلان علمانية الدولة التركية الحديثة، وأصبحت معاهدة لوزان بمثابة المرحلة النهائية في حرب الاستقلال التركي واعتراف المجتمع الدولي بخارطة تركيا السياسية الحديثة وتأسيس النظام العلماني في تركيا وإبعاد الدين عن الدولة، وكانت إحدى مهام المجلس الوطني الكبير هي المصادقة على معاهدة لوزان والموقعة مع دول التحالف من أجل تأسيس الدولة على النظام الجديد المقبول دولياً[١]. وعلى ضوء ذلك تم إلغاء الدولة العثمانية من قبل المجلس الوطني بمقترح (عصمت اينونو**) سنة ١٩٢٣ وجعل (أنقرة) العاصمة بدلاً من (إسطنبول)[٢].

وقد وضع "مصطفى كمال أتاتورك" مع "عصمت اينونو" مشروعاً لإعلان الجمهورية، جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهوري. ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذي يرأس أيضاً (المجلس الوطني)، وجرى التصويت على المشروع في البرلمان، فوافق عليه ١٥٨ عضواً من ٢٨٧ عضواً، أي ٥٥%، وامتنع الباقون عن التصويت، وتضمن القرار إعلان الجمهورية في ٢٩ اكتوبر عام ١٩٢٣، واختيار الشكل الجمهوري للدولة ودينها هو الاسلام ولغتها هي اللغة التركية حصراً، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى كذلك رئاسة المجلس الوطني ورئاسة الوزراء، وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من أعضاء المجلس[٣] .

وهكذا أصبح "مصطفى كمال أتاتورك" أول رئيس للجمهورية التركية، وأصبح الجنرال "عصمت أينونو" أول رئيس للحكومة في ظل النظام الجمهوري الجديد الذي أصبح فيه "مصطفى كمال أتاتورك" بالإضافة إلى كونه رئيساً للجمهورية، رئيساً للجمعية الوطنية (البرلمان) وقائداً أعلى للجيش[٤] .

---

* بعد ثلاثة أيام من عقد مؤتمر لوزان وحضور وفد أنقرة فقط، وضع "كروزن" رئيس الوفد الإنجليزى أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وهي: ١-إلغاء الخلافة الإسلامية، الغاءً تاماً،٢-طرد الخليفة خارج البلاد، ٣-مصادرة أمواله، ٤-إعلان علمانية الدولة. للمزيد من المعلومات ينظر: د.اسماعيل أحمد ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

[١] د.ئيبراهيم خليل ئەحمەد ود.خەليل عەلى موراد، ميژووى ئيران وتوركيا، و.بەهادين جەلال مستەفا، دەزگای چاپ وبلاوكردنەوەی رۆژهەلات، هەولير، ٢٠١١، ل ٢٨١.

** **عصمت إينونو**: (٢٤ ايلول ١٨٨٤-٢٥ تشرين الاول ١٩٧٣) ثاني رؤساء الجمهورية التركية، تولى الرئاسة من (١١تشرين الثاني١٩٣٨ إلى ٢٢ آذار ١٩٥٠)، وكان قد شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في المدة السابقة من ١٩٢٣ الى ١٩٢٤، ومن ١٩٢٥ الى ١٩٣٧، ومن ١٩٦١ الى ١٩٦٥، شكل خلالها عشر حكومات، خلال حكم أستاذه مصطفى كمال أتاتورك، وقبل كل ذلك كان اليد اليمنى عسكرياً وسياسياً لانتصارات اتاتورك ابان حرب الاستقلال. للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٣.

[٢] پ.د. خليل عەلى موراد، پاسەوانانی كەماليزم، و. بەرزانی مەلا تەها و د. سەلام عەبدولكەريم، چاپخانەی پەنجەرە، تاران، ٢٠١٥، ل ٣٣-٣٤.

[٣] رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٤.

[٤] مصطفى الزين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

وهكذا بدأ "مصطفى كمال أتاتورك" مرحلة بناء تركيا على أسس جديدة، وقد أقيمت الاحتفالات بهذه المناسبة في كل قرى تركيا ومدنها، (فيما عدا إسطنبول التي كانت مصدر التأكيد على بقاء السلطنة، حيث قام ساساتها وصحفيوها بالهجوم على "مصطفى كمال أتاتورك" لمحاولته القضاء على الخلافة وإبعاد تركيا عن العالم الإسلامي، وكانوا يرون ضرورة وجود الخليفة في الدولة كرمز لوحدة "الأمة"، إلا أن "مصطفى كمال أتاتورك" لم يعر إهتماماً لهذه الانتقادات)، وبهذا الانتخاب صار " مصطفى كمال أتاتورك" الحاكم الأول للبلاد، ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس "حزب الشعب*" بالإضافة إلى أنه كان القائد العام الذي يسيطر على الجيش والشعب معاً[١].

وهنا يمكن قول، عندما استلم مصطفى كمال أتاتورك مقاليد الحكم بدأ يتهم الكورد بأنهم (رجعيون ويميلون إلى داعي العثمانيين) ومن أجل هذا وضع خطة محكمة للقضاء على الهوية القومية الكوردية في تركيا، وكان هذا تراجعاً واضحاً من قبل أتاتورك أمام الشعب الكوردي لأن في وقت حرب الاستقلال جلب تعاطف الكورد بخطاباته التي كانت توكد على الأخوة بين الكورد والأتراك، وبسبب هذا أصبح الكورد يساندون أتاتورك ويساعدونه أمام خصومه لكي ينتصر عليهم وفي النهاية استطاع أن يبني دولة تركية جديدة في عام ١٩٢٣ وبعد تأسيس الدولة كان يؤكد على أن في تركيا قومية واحدة وهي القومية التركية ولا وجود للقومية الكوردية.

---

* شكل مصطفى كمال أول حزب سياسي في تاريخ تركيا الحديث وهو (حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٣)، وكان الحزب الحاكم الوحيد لتركيا والمهيمن على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكان يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية والبيروقراطية وكبار ملاكي الأراضي، وظل هو الحزب الأوحد في تركيا حتى سمح "عصمت إينونو" رئيس الحزب ورئيس الجمهورية بعد الحرب العالمية الثانية، بتعدد الأحزاب، فظهر" الحزب الديمقراطي" من رحم حزب "الشعب" ثم الحزب الوطني، وتعددت الأحزاب بعد ذلك. للمزيد من المعلومات ينظر: فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة، دمشق، ١٩٩٠، ص٦.

[١] هدى درويش، الاسلاميون وتركيا العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

المطلب الثاني/ المبادئ الأتاتوركية ودورها في بناء الأمة التركية.

سعت جمهورية تركيا الحديثة إلى تبني مفهوم الأمة التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، بعد أن تم إلغاء الخلافة الإسلامية بالإعتماد على عدد من المبادئ التي اقترحها الجنرال " مصطفى كمال أتاتورك" من أجل تعزيز قوة الدولة الجديدة وسمو مكانتها، وهكذا تأسست الجمهورية التركية الحديثة وسعت للتعبير عن ميلاد الأمة التركية الجديدة على الأساس القومي الجامع، وجرى إلغاء منصب الخلافة الإسلامية رمز السيادة العثمانية السابقة وإيداع هذه السيادة لدى الشعب ممثلاً في البرلمان وارتكزت الكمالية دائماً على ثلاثة محاور هي محورية الدولة وتعزيز قوتها دائماً، وسمو مكانتها فوق الجميع، أولوية مصالحها وقدسيتها، وأصبحت هذه المكونات الثلاثة تمثل مرتكزات "الدولة" التركية الجديدة التي سادت فوق الجميع، لذلك تم باسمها تقديم حزمة من المبادئ المستندة إلى مبدأ "العلمانية" التي استهدفت تنفيذ مشروع لتحديث المجتمع بأسلوب التغيير "الثوري والجذري"[١].

إن أصبح بناء الدولة القومية التركية الحديثة، وخلق دولة موحدة قائمة على الهوية التركية الهدف النهائي للنظام. وأصبح مبدأ الدولة رسمياً هو اعتبار "الدولة ذات السيادة يجب أن تكون حصرية لأمة معينة"[٢] وتأكيد اعتبار تركيا جزءاً من أوروبا، جغرافياً وثقافياً وحضارياً، أما من الناحية الدينية فقد تقرر تجميد الإسلام كقوة محركة في السياسة، واعتبار فكرة القومية التركية على أنها بمثابة صهر المجموعات القومية غير التركية[٣] والعمل على إحداث تغييرات جذرية في المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والدينية، لفرض النظام العلماني للدولة وإبعاد الدولة التركية عن الثقافة والتقاليد العثمانية، وبدأ "مصطفى كمال أتاتورك" بتنفيذ مشروع الدولة التركية الجديدة عام ١٩٢٣ من خلال دمج القوميات في النسيج التركي الكبير، وتجاهل الوجود القومي للكورد الذين أطلق عليهم تسمية "أتراك الجبال"، ولم يركن الكورد إلى الوضع الجديد وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل وقد ثاروا من أجل اهدافهم القومية ١٨ مرة خلال حكمي [٤].

أكد الدستور التركي لعام ١٩٢٤ في المادة(٨٨): "على أن جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم أتراك" لذلك فإن التفسير القانوني لهذه المادة يشير إلى عدم اعتراف النظام السياسي بأي قومية أخرى غير تركية [٥].

---

[١] ياسر أحمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[2] Celik Banu. "Turkish-Kurdish Conflict: An Ethno-Symbolist Exploration of Turks and Kurds Territorial Homeland Claims, Unpublished Masters Thesis, faculty of the Virginia Polytechnic Institute, Blacksburg ,VA ,2008 ,p5.

[٣] د.وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦، ص٧٥.

[٤] د.ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠٠٨، ص١٠٠.

[٥] وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى ١٩٩٣، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(٨٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٦.

وشعر سكان تركيا من غير الأتراك، لاسيما الكورد بأن الدولة الجديدة تحاول أن تلغي أي وجود لهم، إذ أصبح مصطلح "كوردستان" ممنوعاً من التداول وفق القوانين التركية في المادة(٣١٢) من قانون العقوبات والمواد (٦-٧-٨) من قانون مكافحة الإرهاب [١]. وشرعت الجمعية الوطنية باتخاذ جملة من القرارات التي دفعت البلاد باتجاه العلمانية، مثل قرار إلغاء الخلافة الإسلامية باعتبارها تحمل مفهوماً دينياً، وإلغاء وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتعليم العام، ثم تبعتها سلسلة من الإجراءات في المجال الدستوري والتعليمي والاقتصادي لإبعاد تأثير الدين وتحقيق العلمانية [٢]. وقد تبنى الحزب عام (١٩٢٧) مبادئ "الشعبية" و" القومية" و"العلمانية" والجمهورية كمبادئ أساسية له، وفي عام (١٩٣٥) أضيف إليها "الدولتية" و "الثورة" ليصل عدد المبادئ إلى ستة، بالإضافة إلى شعار الحزب وهو عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء والأسهم الستة تشير إلى تلك المبادئ الستة التي يؤمن بها الحزب [٣].

وسنتناول مفهوم المبادئ التي أعلنها "مصطفى كمال أتاتورك" فيما يأتي:

أولاً/ مبدأ الجمهورية: يعتبر بديلاً للنظام السلطاني والخلافة الإسلامية. وهو مايعني الحكم بالنظام الجمهوري بعد إلغاء نظام السلطنة وهذا مافعله "مصطفى كمال أتاتورك" حين ألغى النظام العثماني بإلغاء نظام السلطنة وطرد آخر السلاطين العثمانيين "محمد السادس" في (٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٣) وانتخب البرلمان التركي "مصطفى كمال أتاتورك" رئيساً للدولة مبقياً على منصب الخلافة الإسلامية اسمياً فقط حتى الغائها نهائياً في (٣ أذار ١٩٢٤) [٤]. حيث قرر المجلس الوطني الكبير في أنقرة في جلسة سرية الموافقة على إقتراح خلع الخليفة وإلغاء الخلافة، ونفي جميع من تبقى من أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة من الأراضي التركية كما تقرر إبعاد السلطان السابق عبدالمجيد وبقية أعضاء العائلة السلطانية من تركيا[٥].

وبعد طرد جميع الأسرة السلطانية تم نزع الجنسية التركية عنهم ومنعهم من التصرف في أملاكهم الموجودة في تركيا، والاستيلاء على قصور السلطنة وأملاكها لمصلحة الدولة، ومنحهم نفقات السفر لمرة واحدة لمغادرة البلاد واعتبار جميع ما في قصور السلطنة من مفروشات وأوانٍ ولوحات وتحف ملكاً للدولة[٦] .

وتسمى كل هذه التحولات الجذرية التي أجراها "مصطفى كمال أتاتورك" خلال مدة بعقيدة "الكماليزم" "Kemalizm" أو " Ataturkculuk" المأخوذة من أتاتورك أو "أب الأتراك" في (١٩٣٤) منح المجلس الوطني

---

[١] توفيق المدني، العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير، مجلة سلسلة دراسات، العدد ١٣، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٠، ص ٢٩١.

[٢] سليم الصوص، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شاتيلا، عمان، ١٩٧٠، ص٢٣٥.

[٣] منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

[٤] عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥؛ وكذلك منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٥] د.عصمت برهان الدين عبد القادر، الطريقة السليمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة موصل، الموصل،٢٠١١، ص٣.

[٦] محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص٦٨؛ وكذلك هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

الكبير هذا الاسم الفخري لمصطفى كمال، وأصبحت (الكماليزم) خلال مدة الجمهورية الحديثة أيدولوجية رسمية للبلاد رسمت شكل النظام والمؤسسات السياسية[١] .

ثانياً/ مبدأ القومية: أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي هو الملية أو الوطنية وليس الدين وتعني العمل والاستعداد للنضال والكفاح من أجل الاحتفاظ بطابع الأمة الخاص وهويتها المتميزة المستقلة، وهي أساس جوهري لوصول الأمة إلى أرقى درجات التقدم الإنساني والمفهوم الصحيح للقومية هو اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتنق الوطنية التركية ممن يعيش ضمن حدود الجمهورية، مواطناً تركياً مهما كان عنصره ودينه ومنشؤه. وفكرة القومية التركية لاتستند إلى العرق بل تقوم على مبدأ تذويب الأعراق في الهوية القومية الجامعة الجديدة التي أسسها "مصطفى كمال أتاتورك" حتى من الناحية اللغوية ورفضها بالقوة كل اختلاف قومي في تركيا[٢] .

ثالثاً/ مبدأ الشعبية: بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين برفع الطبقات المتوسطة والدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب، وتعني الشعبية لدى الكماليين أن الشعب مصدر السلطة وأن جميع المواطنين سواء أمام القانون ولايعترف بوجود طبقات مختلفة في المجتمع التركي وقد آنعكست صيغ الشعبية في نظام الانتخابات النيابية والهيئة النيابية المستقلة وتنظيم المعارضة السياسية[٣] .

رابعاً/ مبدأ الدولتية: وهو أن تعد الدولة المؤسسة المركزية للقيام بالتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي على تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاتكال على الرأسمال الأجنبي، وتشجيع التصنيع بواسطة الدولة، وبناء على ذلك قامت الدولة في عام(١٩٢٤) بتأسيس بنك العمل، وتم تأسيس بنك المعادن والصناعة في ١٩٢٥ وأعطيت له صلاحيات واسعة لتطوير الصناعة في تركيا، وفي عام (١٩٣٦) صدر قانون تشجيع الصناعة الوطنية[٤] .

خامساً/ مبدأ الثورية: أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي كانت تعد تقليدية ومتخلفة. وتعني نشر مبادئ "مصطفى كمال أتاتورك" الثورية والمحافظة عليها وسرعة تنفيذها على أرض الواقع، وكان من أهم الأسباب العملية لهذه الإصلاحات وهذه الثورة التربوية الإبتعاد عن التأريخ العثماني والتقرب من الغرب وبناء جدار بين تركيا والأمة الإسلامية، لبناء جيل جديد بتوجهات غربية صرفة على منهج العلمانية الغربية، بعيداً عن أي توجه إسلامي[٥] .

في ربيع عام ١٩٢٨، التقى "مصطفى كمال أتاتورك" في أنقرة بالعديد من اللغويين والأساتذة من جميع أنحاء تركيا، حيث كشف لهم خطته بوضع أبجدية جديدة للغة التركية مكتوبة على أساس تعديل الأبجدية اللاتينية، ويطلق على هذه العملية الإنقلاب اللغوي الذي بموجبه تم تكليف لجنة من الأساتذة بكتابة الألفاظ التركية بحروف لاتينية، وتولى بنفسه الترويج للحروف الجديدة من خلال الإيعاز للمجلس الوطني

---

[١] پ. د.خليل عەلی موراد، پاساوانانی کەمالیزم، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل ٣٦.

[٢] منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٤.

[٤] منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[٥] محمود شاكر، التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر لتركيا ١٩٢٤-١٩٨٩)، المكتب الاسلامي، ط٢، بيروت ،١٩٦٦، ص٥٤.

في عام ١٩٢٨ بالانتقال معه إلى إسطنبول واللقاء في قصر "الدونمابهاتشى" حيث أخذ يشرح لهم بطريقة تدريسية الحروف المستحدثة الجديدة وطريقة كتابتها[١].

وفي عام ١٩٢٨ أعلن عن إجراءات تقضي بإلغاء مادة "الاسلام دين الدولة التركية" في الدستور، وصدر قرار بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية[٢] .

وفي بداية عام ١٩٣٧ أصدر "مصطفى كمال أتاتورك" قراراً جديداً بجعل يوم الأحد يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من الجمعة، وذلك للقرب التلاؤم مع الدول الأوروبية وكخطوة لدمج الدولة في قارة أوروبا كي تتناغم مع السياسة الأوروبية وبنودها[٣].

وفي الوقت نفسه، ألغى البند الخاص من الدستور الذي نص على أن تنفيذ الأحكام الشرعية هو من اختصاصات المجلس الوطني الكبير حصراً، وألغى كذلك اليمين السابق وحذف منه لفظ الجلالة وأبدله بالقسم بالشرف وتحويل الأذان الشرعي من اللغة العربية إلى اللغة التركية [٤].

سادساً/ مبدأ العلمانية: تعني العلمانية فصل الدين ومؤسساته عن السياسة ومؤسساتها وعدم السماح باختلاط تأثير المؤسستين على بعضهما والصفة العلمانية للثورة الكمالية انعكست على تقييد الممارسات الدينية في مجال القانون والتعليم، ويستنتج من ذلك كله أن الدولة تقوم بتنظيم الأوجه المادية للحياة فيما يبقى تأثير الدين في الجانب الروحي فقط، قال أتاتورك في العلمانية: " إنها تعني عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين بل إكمال حرية الضمير لمواطنيها"[٥].

ولايتم فهم العلمانية طبقاً للسياق المعروف في الغرب، وهو فصل الدين عن الدولة، بل يقصد بها سيطرة الدولة على الدين. وهي العلمنة الأتاتوركية القائمة على سيطرة النظام السياسي الشمولي، وهي تختلف عن العلمانية الغربية الديمقراطية المعروفة، ومفهوم أتاتورك للعلمانية يحمل مفهوماً قسرياً إلى حد ما، فقد حارب "مصطفى كمال أتاتورك" مظاهر الإسلام تحت شعار العلمانية وفصل الدين عن السياسة، وإذا نظرنا إلى أقواله فسنجده يؤكد أن: "العلمانية لاتعني الإلحاد بل العكس من ذلك إنها فتحت المجال الواسع أمام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة وغلق المجال أمام المحتالين على الدين والسحرة، والذين ربطوا العلمانية بمفهوم الإلحاد هم الذين يتفقون مع الأعداء بقلوبهم وضمائرهم"[٦].

ومع ظهور تيار العلمانية بدأت محاولات التخلص من مؤثرات الثقافة السابقة، وتطبيقاً لهذا صدر قانون توحيد المدارس في سنة ١٩٢٤، الذي تضمن ضم جميع المؤسسات التعليمية دينية كانت أو غير دينية إلى وزارة المعارف[٧] .

---

[١] رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

[٢] مصطفى الزين، ذئب الأناضول، المصدر سبق ذكره، ص٢٢٧.

[٣] پ.دخليل عەلی موراد، پاساوانانی کەمالیزم، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل ٤٦.

[٤] احمد سعيد السليمان، التيارات الدينية والقومية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٨.

[٥] د.أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨-١٧٢

[٦] منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[٧] هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

بعد أن كان النظام التعليمي العثماني، لاسيما بعد عصر التنظيمات يقوم على الازدواجية بين المدارس الدينية والمدارس المدنية الغربية[١] . وفي نوفمبر عام ١٩٢٥، أصدر "مصطفى كمال أتاتورك" مراسيم تضمنت: ((إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة سواء كانت وقفاً أو ملكاً لمشايخها وإلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وإلغاء القاب الدراويش والمريدين الأساتذة والسيد والجلبي والبابا والأمير والنقيب والخليفة والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم وحظر استعمال عناوين وصفات أزياء تدل على تلك الطرق وإغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق، ويحكم على كل من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ليرة))[٢].

وتم تحديد بناء المساجد فى تركيا حيث أصبح من غير المسموح للمسلمين تشييد أكثر من مسجد واحد فى كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها ٥٠٠ متر مربع، ولم يكتف "مصطفى كمال أتاتورك" بذلك بل أصدر قراراً بخفض عدد الواعظين الذين تدفع لهم الدولة أجورهم إلى ثلاثمائة واعظ فقط، وبإغلاق أشهر جامعين في إسطنبول، حيث حول أولهما وهو مسجد أيا صوفيا إلى متحف، وحول ثانيهما وهو مسجد الفاتح إلى مستودع[٣]. كذلك بدأ "مصطفى كمال أتاتورك" إجراءاته ضد بقايا الثقافة العثمانية، فمنع على سبيل المثال اعتمار "الطربوش*" والعمامة وروج الباس الغربي وأغلق المدارس الدينية واستعان بمعلمين ذوي توجهات علمانية واستبدل المحاكم الشرعية أيضاً بمحاكم علمانية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغربية [٤]. كان أحد أهم الأهداف المركزية للحركة الكمالية بناء منهج علمانى مؤسساتى يحقق نقطة انطلاق جديدة تنسجم مع الرؤية العلمانية للمجتمع، من خلال الفصل بين التفكير المدنى والاعتبارات الدينية. وقرر "مصطفى كمال أتاتورك" الإستفادة من القانون المدنى السويسرى لصياغة القانون المدني التركي في عام ١٩٢٦، الذي يتضمن ٤٠٨ مواد حول موضوع الحقوق الشخصية للمواطنين و حقوق الطلاق والميراث والنفقة، وكافة الحقوق المدنية الأخرى[٥] إن هذه المبادئ الكمالية تعد بمثابة الخطوط الأساسية، التي لا يمكن تجاوزها لاحقاً، ولا تقبل التغيير أو الجدل ولا حتى النقد وبهذا أصبح من الملح على الجميع في السياسة إبداء الولاء لهذه المرتكزات الستة السابقة واتضحت سيطرة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مؤسسه كمال أتاتورك عام ١٩٣٨ م، حيث لاتزال هذه المبادئ هي الأساس في سياسة تركيا الداخلية والخارجية[٦].

---

[١] رضا هلال، السيف والهلال (تركيا من أتاتورك الى أربكان)، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[٢] محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

[٣] د.راغب السرجاني، قصة اردوجان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ط٤، ص٢٠.

* نادى "مصطفي كمال اتاتورك" بثورة ضد مرتدي الطربوش وأصبحت القبعة بديلاً للطربوش وعنواناً لشباب الجمهورية ورمزاً للحرية والتقدم ومصطفى كمال كان أول من أستخدم القبعة الأوروبية، فقد استخدمها حراسه وبعد ذلك فرضت على الجيش وبعدها أجبرت على الناس جميعاً. للمزيد من المعلومات ينظر: رضا هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٠.

[٤] منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت ٢٠١٢، ص ١٢.

[٥] د.طلال يونس الجليلي، قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا، دون دار نشر، الموصل ٢٠٠٦، ص ١١١-١١٤.

[٦] فادى محمود صبرى صيدم، المعارضة السياسية في تركيا (الاسلاميون نموذجاً) في فترة ١٩٩٦م -٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١٢. ص ٣٨.

المبحث الثاني/ نبذة تأريخية عن الكورد وموقفهم من التطورات في تركيا بين عامي (١٩٢٥-١٩٦٠)

تعد المسألة الكوردية في تركيا واحدة من أهم مشاكل تركيا المستديمة والأكثر تعقيداً، إذ إنها تصنف من بين أبرز القضايا التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية ١٩٢٣ بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك". سنتناول المبحث في ثلاثة مطالب وكما يلي:-

المطلب الأول: نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا.

المطلب الثاني: الثورات والانتفاضات الكوردية في تركيا (١٩٢٥-١٩٣٨).

المطلب الثالث: موقف الكورد من السياسة التركية تجاه قضيتهم (١٩٣٨ -١٩٦٠)

المطلب الأول/ نبذة تأريخية عن الكورد في تركيا

اختلف الباحثون والمؤرخون سواء المحدثون منهم أو أولئك الذين عاشوا في العصور الماضية حول تحديد أصول ونشأة الكورد ومراحل تكون هذا الشعب عبر الحقب المختلفة، إذ عرفت مسألة تحديد أصل الكورد وتاريخ نشأتهم خلافاً ونقاشاً مازالا مستمرين، وتؤكد أغلب الدراسات أن الكورد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية والحروب [١].

واختلف المؤرخون في تقرير أصولهم، فمنهم من يرجعهم إلى أصول عربية ومنهم من يرجعهم إلى أصول تركية وآرية، ومنهم من يرجعهم إلى أصول (هندو-إيرانية)، وآخرون يرون أن الكورد هم الميديين وهم الآريين أيضاً الذين سكنوا بلاد فارس عام (٨٣٦) قبل الميلاد. ولكن يوجد اتفاق، بشكل عام، على أن الكورد هم شعب "آري" يتكلم لغة ترجع في أصلها إلى المجموعة (الهندو-أوربية*) كانوا يقطنون بين خطي طول (٣٠ و ٤٠) درجة شرقاً، وخطي عرض (٣٧و٤٨) درجة شمالاً في جبال زاجروس(زاگروس) [٢]. ويتركز الكورد في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا المعروفة بجبال كوردستان، وتتوزع جغرافيتهم البشرية في (تركيا والعراق وإيران وسوريا) وإلى حد ما في آسيا الوسطى، والكورد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسي في تركيا[٣].

على الرغم من الخلافات والصراعات بين الدول الأربع التي يقع فيها مواطن الكورد إلا أنهم اتفقوا جميعاً على هدف واحد مشترك هو عدم السماح للكورد، في أي منها بإنشاء دولة مستقلة، لأن الجميع يعلم أن مثل تلك الدولة ستكون نواه إقامة دولة كوردستان الكبرى وستنتقل عدوى الاستقلال سريعاً الى الدول الأخرى. وهذا ماجعل الكورد يركنون أحياناً إلى القبول بالحكم الذاتي انتظاراً، لما يستجد من أحداث وظروف ويسمى موطن الكورد "كوردستان" وهو يقع في قلب منطقة غربي آسيا، ويمتد بشكل متجاور ومتواصل في الغالب من

---

(1) David Mcdowal، Amodern History of the Kurds، London، I.B، Tayis,1996، p.5-7.

*الكورد شعب من أصل آري (هندو-أوروبي) يقيمون في منطقة كوردستان منذ فجر التاريخ. كان الكورد القاطنيون في الأقاليم الجنوبية الشرقية من الأناضول، هم سكان البلاد الأصليون، وقد أتخذوا المناطق الجبلية فيها موطنا لهم في إقليم كوردا بينما كانت مدينة كيرتا مركزا لهم. ومن هنا فإنهم يختلفون عن الأتراك سكان سهوب آسيا الوسطي والبوادى القائمة بين بحر الخزر-قزوين- وجبال الطاي شمال الصين. للمزيد من المعلومات ينظر:

مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص ٧٥-٧٨. وكذلك:

د.إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠٠٨، ص٧٥-٨٠.

[٢] د.دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٠٤؛ وكذلك د.وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره، ص ٥-٧.

[٣] عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٧٨.

بحيرة أورميه شرقاً إلى منطقة كورد داغ (عفرين) غرباً، ومن جبال آرارات (أغري) شمالاً إلى لورستان جنوباً، وتشكل أضخم السلاسل الجبلية في غربي آسيا (زاغروس، آرارات، طوروس) العمود الفقري لموطن الكورد[١].

وتتوزع اللغة الكوردية على لهجات رئيسي هي:(الكرمانجية العليا و الكرمانجية السفلى*، السورانية**، بالإضافة إلى هاتين اللهجتين الأساسيتين توجد لهجات كوردية أخرى تصنف ضمن الهورامية، أو الكورانية، واللرية، والزازائية، والفيلية، والكرمنشاهية) وتعتبر هذه اللهجات روافد مهمة لإثراء اللغة الكوردية وتنوع مفرداتها. ورفد قدرتها التعبيرية[٢].

وتشمل تسمية "الكورد" جماعة أو جماعات ذات طيف ثقافي وديني ولغوي، ولكنها في الإجمال تسمية تعبر مع كل الفروق والتمايزات عن "روح قومية" موجودة بصورة ما، ولكنها لم تستطع حتى الآن أن تتجسد في أي كيان سياسي أو في دولة[٣]. إن معرفة التعداد الحقيقي والدقيق للأمة الكوردية يعتبر من أصعب الأمور، وذلك لأسباب كثيرة منها ماهو سياسي أو عنصري أو هجرة الكثير من الشعب الكوردي عن موطنهم قسرياً أو طوعياً إذ أكد الدكتور "عبدالرحمن قاسملو"(أن عدد سكان الكورد ليس واضحاً ولا دقيقاً نظراً لعدة أسباب منها تدخل الحكومات لتغيير الأرقام أو تحويل الكورد قسرياً وإلحاقهم بقوميات أخرى)[٤].

ولم يسجل الباحثون حصراً حقيقياً للسكان الكورد فالأرقام تتباين ولا توجد إحصائيات دقيقة وموثقة عملياً وعلمياً عن تعدادهم، وذلك لأن معظم الدول التي يوجد فيها الكورد قد لاتعترف بوجودهم كقومية مختلفة، إلا أننا نجد بعض التقديرات التي تشير إلى أن الجزء الأكبر من الكورد يقطنون في كوردستان تركيا، وتحتل القومية الكردية المرتبة الثانية في تركيا بعد القومية التركية ويتركزون في الأقسام الوسطية والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول[٥].

ويمثل الكورد في التاريخ المعاصر لتركيا أغلبية السكان الساحقة في ثماني عشرة ولاية تركية من مجموع ثلاث وسبعين ولاية(أي حوالي ربع الولايات التركية) هي (وان، وهكاري أو حكاري، وسيرت، وديار بكر، وماردين، والازغ، ودرسيم، وبايزيد، وبدليس، وسعر، واديمان، واغري، وبنغول، وأورفا ، واردهان، وبات مان،

---

[١] د.أحمد محمود الخليل، تأريخ اسلاف الكورد، دار موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١٣، ص ١٣.

*اللهجة الكورمانجية:(kurmanji) هي لهجة أغلبية الكورد ويتكلم بها الكورد سوريا وتركيا وبعض الكورد العراق في منطقة الموصل ودهوك وبعض الكورد الموجودين في روسيا واسيا الوسطى وكذلك أرمينيا وتعرف في العراق بالبهدنانية. للمزيد من المعلومات ينظر: ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق (قسم العلوم السياسة)، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

** اللهجة السورانية(sorani): يتكلم بها غالبية الكورد إيران والعراق (السليمانية–وأربيل –وكركوك). للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،٢٠٠١، ص ٥٦.

[٢] مثنى أمين قادر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

[3] Gunes Murat Tezcur،" Kurdish Nationalism and Identity in Turkey: A Conseptual Reinterpretation"، European Journal of Turkish studies، (No10، December,2009)، Access:20-2-2016، available on:http://ejts.revues.org/index4008.html

[٤] الامير عصام أنور محمد أمين، الكورد أمة الجبال، دار موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١٣، ص٤٥.

[٥] د.وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

وارزنجان، وليازيك، وموش)، كما يشكل الكورد نسبة كبرى في ست ولاية أخرى هي (غازي عينتاب، وملاطية، وقارس، وسيوان، وأرض روم، وقونيا).وبفعل التهجير والهجرة فقد انتشر الكورد بأعداد غير قليلة في إسطنبول وأنقرة وأزمير وأضنه[١]. وتقدر نسبة الكورد في تركيا ما يقارب ٢٠% من السكان، أي إنهم يزيدون على (١٥) مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية في تركيا بعد الأتراك، وأكبر نسبة للكورد في العالم هي في تركيا، (ينظر التقديرات المختلفة للكورد في المنطقة بالجدول ١). ويتركزون في ١١مقاطعة أو إقليماً في جنوب شرقي البلاد، ويمثلون هناك ما نسبته ٥٥،٥٩% من السكان عما أنهم في ١٩ مقاطعة في شرق وجنوب شرقي تركيا، تصل نسبتهم إلى ٦٢،٣٢ % (ينظر الجدول ٢) ولكنهم منتشرون أيضاً في مقاطعات ومدن أخرى، لاسيما في إسطنبول وانقرة؛ حيث يقدر عددهم في إسطنبول وحدها بأكثر من أربعة ملايين[٢].

وتركيا دولة متعددة القوميات يقطنها الأتراك في غرب الأناضول، والكورد فى شرق الأناضول، والعرب فى لواء الاسكندرونة، والازر على شواطئ البحر الأسود، والأرناؤوط وهو في الأصل اسم يطلق على سكان "ألبانيا" (بلاد البلقان) في تراقيا، ولكن القوميتين الرئيستين في تركيا هما القومية التركية والقومية الكوردية. ومن المؤسف أن السلطات الرسمية حتى وقت قريب لم تكن تعترف بهذه الحقيقة ولم تكن تعترف بوجود أية قومية عدا التركية[٣].

أما بالنسبة لنفوس الكورد فيبقى وضع رقم دقيق يمثل عدد الكورد في تركيا او إعطاء رأي قاطع بهذا الموضوع أمراً عسيراً تكتنفه صعوبات إحصائية وسياسية حيث يمتد الشعب الكوردي في جميع أنحاء حدود المنطقة التي يسميها الأتراك اليوم(Dogu Anadolu) أي الأناضول الشرقية والجنوبية، وتشير بعض المصادر إلى أن مساحة كوردستان تركيا تبلغ حوالي (٢٣٠،٠٠٠) كم٢، أي ما نسبته (٣٠%) من المساحة الكلية لتركيا ويقدر بعض الباحثين الكورد هذه المساحة ب (١،٥٧٠،١٣٧) كم٢[٤].

الجدول (١): تقديرات عام ٢٠١٠ حول عدد السكان الكورد في الدول الأربع

الرقم	البلد	العدد/ بالملايين (م)	النسبة %
١	تركيا	١٤_ ١٩،٥ (م)	١٧_ ٢٥
٢	إيران	٥_ ٨ (م)	٧ _ ١٠
٣	العراق	٤،٥_ ٧ (م)	١٥_٢٣
٤	سورية	١،٤_ ٢(م)	٦_ ٩

نقلاً عن: د.عقيل سعيد محفوض، تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص١١.

---

[١] د.وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

[٢] د.عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره ، ص ٩-١٠.

[٣] صلاح سعدالله، المسألة الكردية في تركيا مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٩١، ص١٨.

[٤] وصال نجيب عارف العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٨-٩.

الجدول (٢): هيكل القوميات في شرق وجنوب شرق (الأناضول) لسنة ٢٠١٠*

	الإقليم الاول(١٢) مقاطعة		الإقليم الثاني (٧) مقاطعات		(١٩) مقاطعة في شرق وجنوب شرقي الأناضول	
	أغري، باتمان، بينغول، بتليس، هكاري، دياربكر، ماردين، موس، سرت، شرناخ، تونجلي، فان		أديمان، إيلازيغ، أرضروم، غازي عينتاب، مرعش، ملاطيا، أورفا			
الإثنية	السكان	النسبة (%)	السكان	النسبة (%)	السكان	النسبة (%)
الكورد	4.987.068	80.49	2.191.819	32.62	7.178.887	55.59
الترك	243.037	3.92	3.701.857	55.1	3.944.894	.30.55
الزاز	550.018	8.87	319.065	4.75	869.083	6.73
العرب	372.117	6.0	488.353	7.27	860.470	.6.64
آخرون	42.971	0.69	16.256	0.24	59.227	0.45
إجمالي	6.195.211	100	6.717.350	100	12.912.561	100

*نقلاً عن: Salih Akyurek,What are The Kurds and Zazas Thinking About? A look to the Shared Values and Symbols,Report,No.26,January,2011,
(Istanbul: Bilge Admalar Stratejik Arastirmalar Merkezi, 2011) p3.

المطلب الثاني/ الثورات والانتفاضات الكوردية في تركيا (١٩٢٥-١٩٣٨)

تعد القضية الكوردية في تركيا من أهم القضايا الرئيسة التي واجهت الحكومات التركية. لذلك وقفت الحكومات التركية ضد جميع الانتفاضات المطالبة بالحقوق السياسية والقومية للكورد، مما أدى إلى استمرار الانتفاضات والثورات الكوردية ضد حكومة تركيا. وقد قمع "مصطفى كمال أتاتورك" تلك الانتفاضات والثورات منذ البدء بشكل عنيف. وسنتناول أهم هذه الثورات والإنتفاضات الكوردية التي وقعت منذ ١٩٢٥ حتى ١٩٣٨:

اولاً / ثورة الشيخ سعيد بيران (١٩٢٥)

منذ تأسيس جمهورية تركيا في عام ١٩٢٣ استمرت سياسة الإنكار والإهمال والانتهاك لحقوق الشعب الكوردي، وأصبح القمع والاضطهاد متأصلاً الجذور في السياسة التركية. مما كان له أثر كبير في رد فعل الشعب الكوردي العنيف وقيام العديد من الثورات والانتفاضات والنضال من أجل تثبيت وتحقيق الحقوق القومية للشعب الكوردي[١]. وكان من أهم أسباب اندلاع هذه الثورات هو تراجع" مصطفى كمال أتاتورك" عن وعوده للكورد، وجاء رد الفعل الكوردي بسبب موقف "مصطفى كمال أتاتورك" من الإسلام لأن المجتمع الكوردي آنذاك كان يتسم بالمحافظة ومازال متأثراً بالروح العثمانية، فقد ألغت الجمعية الوطنية نظام الخلافة الإسلامية في (٢٧ فبراير ١٩٢٤)، واتخذت عدة إجراءات اعتبرها الكورد معادية للدين واتهموا الحكومة بالإلحاد، وقد طالب زعيم الثورة "الشيخ سعيد بيران"* بالعمل على عودة نظام الخلافة ودعا المسلمين الكورد إلى الثورة حتى يجاب هذا المطلب القومي والديني[٢].

وعلى الرغم من أن الطابع الديني كان هو الذي ميز هذه الحركة، وأن المطالبة بإعادة السلطنة كانت شعارها إلا أن روح الاستقلال التي سرت بين القوميات التي سبق أن خضعت للدولة العثمانية كانت قد أثرت في قادة هذه الحركة، الذين طالبوا بوضع متميز في ظل الحماية التركية[٣]. لذا فقد طالب الكورد بتحقيق هويتهم القومية، وكان من أبرز شعارات الحركة الكوردية آنذاك، " إقامة كوردستان مستقلة في ظل الحماية التركية وإعادة حكم سلطان" وقد أثيرت هذه المسألة عند تقديمهم للمحاكمة، إذ وجه رئيس المحكمة كلامه إلى المتهمين قائلاً" لقد اتخذ بعضكم إساءة استعمال السلطة الحكومية والدفاع عن الخلافة ذريعة للثورة، ولكنكم كنتم متفقين جميعاً على إقامة كوردستان مستقلة"[٤].

---

[١] به يار مسته فا سه يفه ددين، كيشەی كورد له پەيوەنديەكانی ئەمريكا-توركيا، وەرگيرانی: سەرمەد ئەحمەد، دەزگای توێژينەوە وبلاوكراوەی موكريان، هەولير ٢٠٠٩، ل ١٥٣.

* **الشيخ سعيد بيران:** أحد علماء الدين الكورد البارزين في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، وأحد شيوخ الطريقة النقشبندية، إضافة إلى امتلاكه مصالح تجارية كبيرة وعلاقات متشعبة مع رؤساء العشائر الكردية من ذوي النفوذ الواسع. للمزيد من المعلومات ينظر: زنار سلوبي، في سبيل كوردستان (مذكرات)، ترجمة: ر.علي، رابطة كاوا للثقافة الكردية، بيروت،١٩٨٧، ص ١٠٣-١٣٠.

[٢] د.حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠.

[٣] د.سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١.

[٤] أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ٢٢٣.

في٥ شباط ١٩٢٥ اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد، في منطقة كنج (بنجول)، وانتشرت الثورة بسرعة لتمتد إلى الولايات الجنوبية الشرقية التركية من كوردستان في (كنج وموش وارغانه ودرسيم وديار بكر وماردين واورفه وسيورك وسيعرت وتبليس ووان وكيكي وكنيس كازاس الواقعة في ارضروم وهكاري) [١].

وفي ٢٤ شباط احتل الثائرون مركز (ولاية كنج)، وبعد أن سيطر المجاهدون الكورد على كنج جرى أسر موظفي الإدارة التركية بعد هروب الجندرمة، وجرى تعيين إدارة كوردية في كنج، بقيادة "فقي حسان" (وهو عالم دين)، محافظاً لكنج وأصدر مجموعة من القوانين الاستثنائية ضد الحكومة التركية، ألغى بها الكثير من الضرائب المجحفة التي سبق أن أثقلت كاهل الناس، وحينما بدأ القتال بدأت القوات التركية تتدفق على كوردستان وقد انقسمت هذه القوات التي أحاطت بالقوات الكوردية إلى ثلاثة ارتال تحرك أولها إلى أرضروم وثانيها إلى مدينة العزيز والثالث نحو ديار بكر [٢]. ومن ولاية كنج انتقلت الثورة إلى الولايات الكوردية الأخرى، حيث استطاع المجاهدون السيطرة على قضاء خربوط (مدينة العزيز) في ولاية أرضروم، لمدة قصيرة وامتد لهيب الثورة جنوباً إلى ماردين وديار بكر ووقضاء جميتك كزك في ملاطية غرباً، ووصلت الثورة ذروتها حين حاول ٥ آلاف مجاهد الهجوم على مدينة دياربكر، واتخاذها عاصمة للإدارة الكوردية بقيادة الشيخ سعيد [٣].

وهذا حدا بالحكومة التركية، إلى إرسال جيش كبير بالسكك الحديدية(القطار) عن طريق حلب ليهاجم الكورد من الجنوب وقد وجد الكورد أنفسهم بين نارين فانسحبوا تاركين مواقعهم مما أدى إلى اندحارهم، أو تعود أسباب فشل ثورة الكورد سنة ١٩٢٥ لعدة عوامل أهمها: ١- أن الأتراك قد عرفوا بأمر الثورة واستعدوا لها منذ أول لحظة بإعلان الأحكام العرفية وإرسال القوات التركية إلى كوردستان، ٢- البون الشاسع بين القوات التركية والكوردية من حيث العدد وفنون القتال التي اتبعها الأتراك ضد الكورد، ٣- الاستعدادات التي اتخذتها الحكومة داخل المدينة لردع الثوار، ٤- عدم وجود تنسيق سابق بين الثوار والأهالي، ٥- كذلك عدم استناد خطة الهجوم إلى أسس عسكرية حديثة[٤].

وفي شهر آيار ١٩٢٥ ألقي القبض على الشيخ سعيد وقادة الثورة، وأصدرت المحكمة يوم (١٩٢٥/٦/٢٩) حكم الإعدام على الشيخ سعيد و ٤٧ من أتباعه أو أشياعه، وفي اليوم الثاني نفذ فيهم الحكم وأعدموا، وكان من بينهم "جبرائيل خالد بك" و "د.فؤاد بك ابن إبراهيم أفندي" و " الصحفي كمال فوزي" وعدد من المحامين والأطباء والمعلمين والمثقفين، وقد قال الشيخ سعيد تحت حبل المشنقة((إن الحياة الطبيعية للإنسان آيلة نحو الفناء، لست نادماً على مافعلت من أجل شعبي، أفدي روحي له، إنه لمنتهى الفخر والاعتزاز

---

[١] د.حسين بديوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩

[٢] م.حسرتيان، كردستان تركيا بين الحربين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧. وكذلك د.حامد محمود عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢.

[٣] عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تأريخية وثائقية ١٨٣٣-١٩٤٦، ط٣، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل،٢٠١١، ص٥٢١.

[٤] د.حامد محمود عيسى، مصدر سابق، ص ٣٦٣؛ وكذلك. عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تأريخية وثائقية ١٨٣٣-١٩٤٦، مصدر سبق ذكره، ص٥٢١.

لنا ان أحفادنا سيرفعون رؤوسهم لأننا ثوريون ولم نخضع للعدو المحتل))[١]. وبعد انتهاء ثورة الشيخ سعيد بيران، اتخذت الحكومة التركية مجموعة من الإجراءات في المناطق الكوردية وكان من أبرزها إلغاء الامتيازات الإقطاعية القبلية الكوردية وإلغاء الألقاب، وتهجير رؤساء العشائر من أماكنهم وسكناهم في "بوتان" و "سامسون" و " بايزيد" إلى جهات نائية على شاطي الأناضول حول ازمير، وذلك لمنعهم من القيام بأي تمرد ضد السلطة مستقبلاً [٢].

ومنذ قمع ثورة شيخ سعيد، دأبت السلطات التركية على نزع سلاح العشائر الكوردية في الولايات الشرقية من كوردستان تركي، وفرض داراتها عليهم وجباية الضرائب بالقوة. وفقد فشلت سياسة الاحتواء وصهر الكورد في المجتمع التركي وتشتيتهم بالرغم من استخدام سياسة البطش والإرهاب والترحيل من شرق تركيا إلى غرب الأناضول وتوطين الأتراك المهاجرين من البلقان في أماكن إقامة الكورد الأصلية المهجرين منها [٣].

ثانياً / انتفاضة آغري داغ (آرارات) ١٩٢٧-١٩٣١.

كان من نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية في مواجهة ثورة "الشيخ سعيد بيران" سنة(١٩٢٥)، أن ذلك زعزع قوة الكورد، وإن لم يفقدهم عزيمة العمل من أجل الحصول على الاستقلال وتحقيق أمانيهم القومية، وكان لهذه الإجراءات أثرها في قلوب الوطنيين الكورد الذين اعتصموا بجبال كوردستان، فقد عقد هؤلاء العزم على عقد مؤتمر كوردي كبير يضم جميع العناصر الكوردية من مندوبي الجمعيات ورؤساء العشائر لاتخاذ الإجراءات الفعالة لإعادة الكرة في النضال مع الأتراك [٤].

ومن أجل الحصول على الاستقلال الذاتي للكورد، اجتمع المثقفون الكورد اللاجئين في أوروبا في ربيع سنة ١٩٢٧ في مصيف (بحمدون) في لبنان، من أجل البدء بالثورة والنشاطات ضد الكماليين من جديد[٥] . وكانت نتيجة هذا الاجتماع ان تألفت في (٥ تشرين الأول ١٩٢٧) في مؤتمر المنظمات الكوردية جمعية "خويبون*" (للاستقلال) وهي الجمعية الكوردية القومية في ألاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في سوريا و لبنان. وقد ضمت في عدادها المنظمات الكوردية القومية في تركيا وهي: "كردستان تعالي جمعيتى" و " كورد تيشكيلياتى جمعيتي" و "كورد ميللت فيركاسي" و "كوميتي دي لي أنيديباندانس".

---

[١] فاتح رسول، الجذور التاريخية لفكرة اليسار في كوردستان، ت.كمال غمبار، وزارة الثقافة دار الترجمة، اربيل، ٢٠٠٨، ص ٨١-٨٢.

[٢] أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

[٣] د.حسين بديوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

[٤] د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

[٥] د.سامان حسين ئەحمه و د.بەختيار سعيد مەحمود، هەمان سەرچاوەى پيشوو، ل ٩٣.

***خويبون:** وهي جمعية تأسست على يد جلادت بدرخان، وعلي رضا نجل الشيخ سعيد "بيران"، والدكتور شكري محمد سكفان، وحاجو آغا، وبوزان شاهين بك (رئيس عشيرة برازان) ومصطفى شاهين بك، وامين أحمد (رئيس عشيرة رما)، والمفكر ممدوح سليم، وبدرالدين آغا حبسبني، وتوفيق جميل، وفهمي لجي (كاتب الشيخ سعيد)، وملا أحمد "شوزي"، وكامل أفندي، وكريم أفندي.للمزيد من المعلومات ينظر:

د.عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للتعش، بغداد، ١٩٨٩، ص٦٣.

وكان كل عضو من أعضاء لجنة (خويبون) مطالباً بأن يتعهد على مواصلة النضال من أجل وحدة الكورد جميعاً وفي سبيل قيام كوردستان مستقلة[١] وفي ٢٨تشرين الأول عام ١٩٢٧ أعلنت" خويبون "استقلال كوردستان طبقاً لما جاء في معاهدة " سيفر"، كذلك أعلنت في الوقت ذاته الحرب على تركيا. ووقع الاختيار على بلدة كورد افا في" اغري داغ" عاصمة مؤقتة لكوردستان، وديار بكر عاصمة دائمة، ورفع العلم الكوردي على جبال آغري داغ من سلسلة جبال آرارات في منطقة قبيلة الجلالي في إقليم وان، ومن ثم تشكلت اللجنة التنفيذية. وجرى انتخاب الضابط الكوردي " إحسان نوري باشا "* قائداً عاماً للجيش الكوردي الذي كان الرئيس الفعلي لخويبون [٢] وقد وفق هؤلاء الوطنيون لعقد ذلك المؤتمر الكوردي الكبير سنة ١٩٢٧ في داخل كوردستان تركيا، ودامت جلسات المؤتمر مدة شهر و نصف شهر أبرمت فيها قرارات مهمة جداً نذكر منها مايأتي:حسب البرامج المحددة لهذا الحزب في المؤتمر قد حددت مجموعة من الواجبات لها، منها:

١- النضال ضد الحكومة تركية إلى حد هزيمة آخر جندي تركي في أراضي كوردستان المقدسة، ٢- جاء في المادة الثالثة من قرارات المؤتمر إعطاء أهمية خاصة لمسألة بناء وتشكيل عدد من الوحدات المسلحة الكوردية الخاصة وأعضائها وتسليحهم بأسلحة جديدة ومتطورة[٣].

٣- حل الجمعيات الكوردية الموجودة كلها تمهيداً لتأسيس جمعية كوردية كبرى تضم أعضاء الجمعيات القديمة ٤ - قبل الشروع في الثورة العامة لابد من، لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكوردية و تأسيس مركز عام للثورة والقيادة العليا للقوى الوطنية الكوردية في جبل من جبال كوردستان الشامخة[٤].

٥- تأسيس علاقات أخوية دائمة مع الحكومة الإيرانية والشعب الفارسي، وكذلك تأسيس علاقات طيبة ودائمة مع حكومتي العراق وسوريا والاكتفاء بالحقوق التي وضعتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية لكورد هذين القطرين، وعدم مطالبة الحكومتين بأى حق سياسي آخر سوى ما تقدم[٥].

---

[١] جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: د.عبدي حاجي، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل،ط٢، ٢٠١٣، ص٢٥٩.

* **احسان نوري باشا** : ولد عام (١٨٩٢) في مدينة بتليس أكمل دراسة الكلية العسكرية، وأصبح ضابطاً في جيش الدولة العثمانية، وكان أحد مؤسسي حزب" خويبون "وقد توجه عام ١٩٢٧ إلى مناطق جبل" أرارات "وحين أعلنت الثورة أصبح القائد الأول بها، وعندما أعاد جيش التركي احتلال المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الثورة، أصبح" الجنرال إحسان باشا" لاجئًا في إيران وفي يوم (١٩٧٧/٣/١٩) تعرض إلى حادث أودى بحياته ودفن في مقبرة الزهراء. للمزيد من المعلومات ينظر: فاتح رسول، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

[٢] م. س لازاريف، المسألة الكوردية ١٩٢٣- ١٩٤٥ النضال والاخفاق، ت: د.عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل،٢٠٠٧، ص ١٧٤.

[٣] م.س.لازاريف، ميژووی كوردستان، و.وشيار عەبدوڵلا سەنگاوی، دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی رۆژهەلات، هەولير، چاپی دووەم، ٢٠٠٩، ل ٣٧٢-٣٧٣.

[٤] د.بلەج شيركوه، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢،٢٠١١، ص ١٠٥-١٠٦.

[٥] ديفيد مكدول، الكورد شعب انكر عليه وجوده، ترجمة.عبدالسلام النقشبندى، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠١٢ ، ص ٥٨.

وبذلك أصبح تشكيل جمعية "خويبون" مرحلة جديدة في التأريخ الكوردي، وبذلك خرج العمل السياسي الكوردي من الأطر المحلية الضيقة إلى الساحة الدولية من خلال إقامة صلات إقليمية مبعدة "خويبون" بشكل مختلف عن الشكل المتطرف، من خلال نبذ شعار (كوردستان الكبرى) واحلال شعار (كوردستان المستقلة) بدلاً من أي إعطاء شكل واقعي للحركة الكوردية[١].

ولقد عهد بتنظيم حملة المطالبة بالاستقلال إلى "إحسان نوري باشا" الذي بدأ باختيار "آرارات" نقطة ارتكاز يبدأ منها الأعمال العسكرية وكان "إحسان نورى باشا" شخصية وطنية كوردية معروفة ، لذلك أرسلته (جماعة خويبون) إلى منطقة الثورة مبعوثاً عسكرياً ذو سلطات مفوضة[٢].

استطاع "إحسان نوري باشا" أن يصل إلى جبال آرارات سراً وأصدر مجلة أسبوعية* باللغة الكوردية، وتنظم المنطقة على شكل كيان كوردي مستقل من خلال توسيع القوات الكردية سلطاتها في المناطق الكوردية مما أثار قلق الحكومة التركية، لهذا السبب قررت التفاوض مع " الجنرال إحسان نوري باشا"، ووضعت خطة قبل بدء التفاوض، وفيها إعادة جميع العشائر المرحلة إلى مناطقهم الأصلية لهم، وإعادة أراضي الكورد المحتجزة إلى أصحابها وحل قرار إبعاد المثقفين الكورد نحو المناطق الغربية للأناضول[٣] . لكن عدم توصل الطرفين إلى أية اتفاقية أدى إلى اندلاع القتال بين الثوار والجيش التركي وذلك في المدة من ٦/١٣حتى ٧/١٣ سنة ١٩٣٠ حيث شملت ثورة الكورد يغدير وتندرك وارجيش و دياربكر و بوتان و وان و بتليس[٤].

وتحررت أغلب ولايات الشمالية الشرقية سنة ١٩٣٠ على يد الثوار الكورد، مما أرغم الحكومة التركية على تهيئة قوة كبيرة بقيادة (صالح باشا) مؤلفة من (٤٠) الف جندي مشاة و(١٠) مدافع و(٥٥) رشاشاً و (٥٠) طائرة حربية لمحاربة الثورة[٥]. ومن ناحية أخرى، فقد قامت الحكومة التركية بعقد اتفاقية مع الحكومة الإيرانية لترسيم الحدود بين الطرفين لغرض السيطرة على المناطق الكوردية في البلدين، وقد أدى هذا إلى تعبئة جيش كبير وهذا ماحصل في ١٩٣٠[٦]. وهكذا انتهت الثورة بالحديد والقوة والترحيل والقتل والنهب والإبعاد إلى المناطق الأخرى، وبعد فشل الثورة لجأ "إحسان نورى باشا" إلى إيران التي وضعته تحت المراقبة[٧]. ويمكن ايجاز أسباب فشل الثورة في ١- استخدام الاتراك سلاح الطيران ٢- مساعدة إيران للأتراك، حيث سمحت لهم

---

(١) م.س لازاريف، المسألة الكوردية ١٩٢٣-١٩٤٥ النضال والاخفاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٢) م.س.لازاريف، ميژووى كوردستان، هەمان سەرچاوەى پيشوو، ل ٣٧٣.

*في شهر نيسان ١٩٢٨، نشرت صحيفة (أغري) التي كانت تصدر في المناطق المحررة بلاغا بأن حزب " خويبون" حزب وطني للقومية الكوردية، وأن هدفه الأساسي هو تحرير شعب كوردستان، وهو يناضل من أجل بناء دولة كوردية مستقلة، ولتحقيق هدفه المقدس لايعتمد إلا على الإمكانيات والقدرات التي لاتتضب لشعبه. للمزيد من المعلومات ينظر: فاتح رسول، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٣) ابراهيم داقوقي، أكراد تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٤) د.حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٧.

(٥) م.س.لازاريف، ميژووى كوردستان، هەمان سەرچاوەى پيشوو، ل ٣٧٤.

(٦) ابراهيم الداقوقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤_١٣٥.

(٧) كاوه بەيات، شورشى ئاگرى داغ، و. ئەبو بكر خۆشناو، چاپخانەى وەزارەتى رۆشنبيرى، سليمانى ٢٠٠٠ ، ل ١٧٣.

باستخدام الأراضي الإيرانية بهدف شن الهجوم على مؤخرة المقاتلين الكورد، وسمحت إيران للجيش التركي بدخول أراضيها لتمشيطها بحثاً عن الثائرين[١].

ثالثاً/ ثورة درسيم (١٩٣٧-١٩٣٨)

بعد انتهاء ثورة الشيخ سعيد بيران و انتفاضة أغري"آرارات"، ظل الكورد في تركيا بعيدين عن الثورة منذ عام (١٩٣٠)، وقد أصدرت الحكومة التركية قانون رقم(٢٥١٠) الصادر في (حزيران ١٩٣٤)، الذي خول وزير الداخلية سلطة توزيع الجماعات الرحل غير المرتبطة بالثقافة التركية في المدن الصغيرة والقرى مع السكان الاتراك على شكل مجموعات، وقد رفض السكان الكورد إخلاء مناطقهم، وأدى بهم إلى الهروب إلى الجبال، وهذا حدا بالأتراك إلى استخدام القوة لتنفيذ القانون فى (آب ١٩٣٤) فصدر قانون فى تركيا لإعادة التوطين، وكان الهدف الإستيعاب الأقليات العرقية داخل البلاد، فحصل النقل القسري للسكان داخل البلد، و ذلك لتعزيز التجانس الثقافي قررت الحكومة التركية في (عام ١٩٣٦) العمل على تنظيم "منطقة درسيم"* التي كانت يعد مكاناً مغلقاً وكان أهله غير موالي للحكم التركي، لذلك قررت الحكومة التركية فرض أحكام عرفية على هذه المنطقة وقامت بترحيل (٣٠٠٠) عائلة كوردية إلى المقاطعات الشرقية في تركيا [٢]. وباقتراح من "مصطفى كمال أتاتورك" تم إدراج مسألة "درسيم" في جدول أعمال مجلس الأمة التركي الكبير في اجتماعات مغلقة، وتم وضع خطة تهدئة درسيم من خلال تحويل المنطقة إلى ولاية ذات تنظيم خاص، وتغيير اسمها إلى "تونجيلي"، وفي (٦ حزيران عام ١٩٣٦) تم تشكيل (دائرة التفتيش الرابعة العامة**) التي ضمت ولايات إيليازيغ، وتونجيلي، وبينغول، أي جميع أراضي درسيم سابقاً[٣].

---

[١] د.حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨.

* **درسيم** : منطقة كوردية عريقة تقع بين "دياربكر" و "أذربيجان" تبعد عن دياربكر شمالاً حوالي ٢٠٠ كم.

[٢] أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، مصدر سابق، ص ص ٢٢٥-٢٢٦؛ وكذلك

هۆگر طاهر توفيق، التطهير العرقي للكرد في تركيا حملة درسيم ١٩٣٧- ١٩٣٨، مجلة (ميژوو)، القسم العربي، العدد ١١،هه ولێر، ٢٠٠٩، ص ٣٩٥-٣٩٧.

شكلت في هذه المنطقة إدارة خاصة بقيادة " **الجنرال البدوغان" المفتش العام، وتم إحداث فروع خاصة تابعة لدائرة التفتيش العامة في إيليازيغ وهي: فرع المستشارين العسكريين، ومجموعات الاستخبارات، ومجموعة خاصة لضباط الأركان العامة، والمحكمة العسكرية والرئيس وعضوان اثنان والسكرتارية، والفرعان المالي والقضائي. للمزيد من المعلومات ينظر: م.أ، حسرتيان وأخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣- ٢٩٣.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٨٤.

وقد أصدر "الجنرال البدوغان" أمراً بفرض حالة الحصار على هذه الولايات مطالباً الأهالي بتسليم ٢٠ ألف بندقية، وإلا تعرضوا للعقاب، وأرسل زعيم الكورد في درسيم "سيد رضا*" رسالة الى البدوغان طلب فيها من الحكومة إلغاء القانون الجديد حول درسيم والاعتراف بحقوق سكانها، ورداً على ذلك، أرسل "الجنرال البدوغان" فرقة من المشاة وفوجاً من الجندرمة ضد سكان درسيم، مدعومة ب١٠ طائرات من سلاح الجو التركي، كانت تقوم يومياً بالتحليق فوق درسيم[١]

وكانت الحكومة التركية تحاول منذ زمن وضع منطقة درسيم تحت سيطرتها وترحيل أهلها إلى مناطق أخرى مثل (الأناضول الغربي) ولكن كل المحاولات السابقة للسيطرة على (سيد رضا) بات بالفشل، لذلك نشبت الحرب بين الطرفين في سنة ١٩٣٧[٢]. حل خريف عام ١٩٣٧ وبدأ تساقط الثلوج التي أعاقت عمليات القوات التركية في الجبال، وأرسل "الجنرال البدوغان" رسالة إلى سيد رضا، وافق فيها باسم قيادته على إجراء المفاوضات، واقترح وقف إطلاق النار، ووصل "سيد رضا" إلى "أرزنجان" لإجراء المفاوضات، وقام "جنرال البدوغان" باعتقاله على الفور في (٥أيلول عام ١٩٣٧)، وقدم للمحاكمة وأعلن "سيد رضا" في المحكمة أنه ناضل فى سبيل استقلال الكورد، ولم تكن له أهداف أخرى سوى الحرية ومصالح الأمة العليا[٣].

فى يوم (١٩٣٧/١١/١٠) أصدرت المحكمة العرفية العسكرية قراراً بإعدام "سيد رضا" ووجه رئيس المحكمة كلامه إلى سيد رضا قائلاً: ((إن للكورد هدفاً واحداً يجمعهم، وهو استقلال كوردستان، وإن هذه الأمنية تكلفهم ثمناً باهظاً للغاية)). وفي يوم (١٩٣٨/١١/١٨) هتف سيد رضا تحت حبل المنشقة قائلاً: (إن عمري ٧٥ عاماً وسأعدم والتحق بموكب شهداء تحرير كوردستان، لقد فقدنا درسيم، لكن الشعب الكوردي سيعيش أبداً وسينتقم من الظالمين والمستبدين، ولن يبقي لهم الاستلام لإرادة شعبنا) [٤].

---

* **سيد رضا:** هو ابن سيد ابراهيم زعيم قبيلة الحسنان الدرسيمية، الذي لعب الدور الاساسي في احداث المنطقة والذي قام بقيادة ثورة درسيم في عام ١٩٣٧. للمزيد من المعلومات ينظر: د.نوري دەرسيمى، **دەرسيم له ميژووى كورستاندا**، و:د.ئەحمەد فەتاح دزەيى، **دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی موكريان، هەولير**،٢٠٠١، ل ٣٢٣-٣٢٤.

[١] د.حامد محود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

[٢] ئەحمەد حەمەد ئەمين، دۆزی كورد لە چەند بابەتيكی مييژوويدا، دەزگای تويژينەوە و بلاوكردنەوەی موكريان، هەولير،٢٠٠٨، ل ٥٢.

[٣] د.حامد محود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩-٢٣٠.

[٤] فاتح رسول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-٩٤.

المطلب الثالث/ موقف الكورد من السياسة التركية تجاه القضية الكوردية (١٩٣٨- ١٩٦٠)

بعد القضاء على ثورة درسيم وبعد وفاة "مصطفى كمال أتاتورك" في (١٩٣٨/١١/١٠) تم انتخاب نائبه " عصمت إينونو" لمنصب رئيس الجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك، وفي اليوم التالي لانتخابه وإعلانه رئيساً للجمهورية خاطب "عصمت إينونو" في الجمعية الوطنية التركية (البرلمان) قائلاً:

" لاتنتظروا مني أن أكون مثله، فهذا أمر لا أنا ولا سواي نقدر عليه ولكن، كل ما أتعهد به هو أن أظل كما كنت دائماً مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه وأن أواصل السير على الطريق القويم الواضح الذي رسمه من أجل رفاهية الشعب التركي ". وكما أصبح "عصمت إينونو" رئيساً للجمهورية التركية أصبح كذلك رئيساً لحزب " الشعب الجمهوري*"(CHP) الحاكم[١].

لم تتطور حركة الكورد القومية في تركيا خلال الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات الأولى التي أعقبتها، بسبب الارهاب العسكري البوليسي والإداري، وعلاوة على ذلك فإن الأوساط التركية الحاكمة في تلك المرحلة احتفظت في الولايات الشرقية من البلاد بجزء هام من قواتها، التي يمكن أن تستخدم عند الحاجة لقطع دابر كل شكل من أشكال التعبير عن استياء الكورد. ورغم ذلك كله، لم تتمكن السلطات التركية من عزل الكورد في تركيا تماماً، عن الأحداث التي جرت في أجزاء كوردستان في الدول الأخرى[٢].

وقد اتخذت الأوساط التركية الحاكمة سواء أثناء الحرب العالمية الثانية، أو في السنوات الأولى بعد الحرب " تدابير الحيطة والحذر"، وحاولت منع قيام أي حركات كوردية، لاسيما وان السلطات التركية كانت قلقة بسبب تأسيس "جمهورية كوردستان" في مهاباد في إيران في(٢٢ كانون الثاني١٩٤٦) بقيادة "القاضي محمد**"، لأنها ستساعد على تقوية النزعات التحررية في كوردستان تركيا ولهذا شرعت السلطات التركية في عام(١٩٤٦) بتهجير الكورد من المناطق الحدودية المتاخمة للعراق وإيران إلى عمق البلاد[٣].

أما على المستوى الدولي فقبل دخول الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي في خندق واحد باسم قوات الحلفاء ضد دول المحور أبان الحرب العالمية الثانية، ولكن مع نهاية هذه الحرب، انقسم

---

* **تأسس حزب الشعب الجمهوري:** سنة (١٩٢٣)، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وبعد وفاته أواخر سنة (١٩٣٨) أصبح (عصمت إينونو) رئيساً للحزب، وقد هيمن هذا الحزب على مقاليد الأمور في البلاد واحتكر السلطة لأكثر من ربع قرن (١٩٢٣-١٩٥٠) أي حتى فوز الحزب الديمقراطي المنافس في الانتخابات مايس (١٩٥٠). وقد تم حظره بعد الانقلاب العسكري ١٩٨٠ ثم ظهر مجدداً بأسماء متشابهة أخرى. للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

[١] نقلاً عن: منصور عبدالحكيم، المصدر نفسه، ص ٥١.

[٢] م.أ،حسرتيان، الحركة الكردية في العصر الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢-٣٣٣.

** **محمد ابن القاضي علي بن قاسم بن ميرزا أحمد:** ولد في عام (١٩٠١م) في عائلة معروفة في مهاباد وامتاز بقوة شخصيته وثقافته الواسعة، دخل جمعية الحياة الكردية (كومەلی ژیانەوەی کورد) في تشرين الاول من عام ١٩٤٤ وغير اسمها ليصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وكان يدعو إلى الحكم الذاتي، وبعد تأكدهم من دعم السوفيت طالبوا بالاستقلال، وبعد إسقاط جمهورية مهاباد على يد الإيرانيين تم إعدام القاضي محمد مع قادة الجمهورية في آذار١٩٤٧، للمزيد من التفاصيل راجع: جيرارد جالديان، المأساة الكوردية، ترجمة عبدالسلام النقشبندي، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٧، ص١٣٧.

[٣] د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

العالم الى جبهتين الجبهة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والجبهة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، واعتبرت "جمهورية كردستان" في مهاباد بمثابة قاعدة سوفيتية في الشرق الأوسط، مما زاد من قلق تركيا من نشوء كيان كردي مستقل وذات قاعدة واسعة وبدعم من السوفيتي، لذا فقد سارعت للانضمام إلى التحالف الغربي في المنطقة، واتبعتها الحكومة العراقية بعد أن أحست بجدية هذا التهديد[١]. حيث قامت الحكومتان العراقية والتركية بتوقيع اتفاقية بتأريخ (٢٩آيار١٩٤٦) اي بعد خمسة أشهر من تأسيس جمهورية كوردستان في مهاباد ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية من أوثق حلقات العلاقات العراقية التركية آنذاك، وركزت بشكل واضح على مشكلة الأمن بينهما، ففي الفصل الثاني من الاتفاقية تم تناول التعاون المدني والقضائي والتجاري بين الدولتين، أما الفصل الثالث فقد كان مخصصاً لتبادل المتهمين حيث ألهمت جمهورية كوردستان مفهوماً جديداً للأمن* لكل من تركيا والعراق في تعاملها مع القضية الكوردية [٢].

ومن هذا المنظور آخذت الحكومتان العراقية والتركية مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون ظهور حركات كوردية على الحدود، فقد قامت الحكومة التركية بترحيل سكان القرى الكردية الحدودية لكل من إيران والعراق، وكذلك الحال مع الحكومة العراقية إذ أخذت دوراً أكثر قسوةً وعنفاً إزاء القضية الكوردية بعد سقوط جمهورية كوردستان في (١٥كانون الأول١٩٤٦)، فعندما عاد الكورد الذين شاركوا في حركة جمهورية كردستان للأراضي العراقية، قامت الحكومة التركية بالاشتراك مع الحكومة العراقية في منع عودتهم إلى العراق وتركيا[٣].

وعلى الصعيد الداخلي في تركيا، في عام ١٩٤٥ أشار الرئيس "عصمت إينونو" إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة مستأنس بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم، جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوبرولو، ورفيق كوارلتان، الذين أسسوا عام ١٩٤٦ الحزب الديمقراطي، الذي استقطب أعداداً متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير. وفاز الحزب الديمقراطي بـ٦١ نائباً في انتخابات عام ١٩٤٦، ومن ثم انضم إليه ٤٧ نائباً من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية[٤].

---

[١] محمد عبد العاطي، محطات العمل المسلح الكردي في العراق، الكرد ودروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، ٢٠٠٦، ص٧٢.

*في الواقع كانت الاتفاقية بين البلدين مركزة لفكرة الدفاع المشترك ضد أي غزو سوفيتي محتمل إلا أن جانب القمع المتبادل للحركة الكوردية في البلدين لم يكن غائباً ايضاً. (الباحث).

[٢] هيَرش عه بدولآ حمه كەريم، پەيوەنديه سياسيەكانى نيوان هەريمى كوردستان وتوركيا ١٩٩١-١٩٩٨، مەلبەندى كوردۆلوجى، سليمانى، ٢٠٠٧، ص٥٧.

[٣] سامي شورش، كردستان والاكراد والحركة القومية والزعامة السياسية إدريس بارزاني نموذجاً، دار ئاراس للطباعة، اربيل، ٢٠٠١، ص٧٥.

[٤] محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١-٢٢.

وبذلك بدأت تركيا تشهد مرحلة جديدة في سياستها الداخلية من خلال التحول إلى التعددية الحزبية، مما انعكس إيجاباً على الكورد، فقد أدى الصراع بين الأحزاب التركية على السلطة إلى تخلي الأوساط الحاكمة عن السياسة القومية السابقة المتبعة مع الأكراد، وذلك بقصد زيادة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية في تركيا من خلال الاستفادة من أصوات الناخبين الكورد، وهذا الأمر أدى إلى تقارب الكورد مع الطبقات التركية الحاكمة[١].حتى عام ١٩٤٦ كان نظام الحزب الواحد الذي أسسه "مصطفى كمال اتاتورك" والنظام الانتخابي غير المباشر (حيث يختار حشد من الناخبين نواب المجلس القومي الأعلى)، قد سمح لحزب الشعب الجمهوري والنخبة المختارة الاحتفاظ بالسلطة[٢].

لكن هذا التغير، لم يؤد إلى إنهاء التدابير التعسفية نهائياً تجاه الكورد، بل استمر بأوجه مختلفة، فعلى الرغم من انتقال نظام الحكم في تركيا من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في عام ١٩٤٦، وصعود الحزب الديمقراطي إلى الحكم إلا أنه فشل في وضع نهج جديد للتعامل مع القضية الكوردية في تركيا، واقتصر سعيه على دمج الأعيان المحليين الكورد، وزعماء العائلات الكوردية والجماعات الدينية فى المجموعة البرلمانية الخاصة بهم[٣]. وقد اعتبرت الحكومة التركية أن القضية الكوردية لاوجود لها، ولا أساس لها فى تركيا أصلاً ذلك أن اعمال الإبادة الجماعية والقتل والترحيل للكورد أدت إلى قرار الحكومة التركية باعتبار القضية الكوردية لاوجود لها في تركيا[٤].

إن تدشين سياسة التعددية الحزبية من خلال فوز "الحزب الديمقراطي*" فى انتخابات سنة١٩٥٠ ** خفف نوعاً ما الضغط الذي تعرض له الكورد في عهد " مصطفى كمال أتاتورك" وخليفته " عصمت أينونو".

---

[١] سامر علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية– التركية والعوامل المؤثرة فيها ١٩٤٦–١٩٩١، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٢ ، ص ١٣٩.

[٢] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ت: راج أل محمد، دار الفارابي، بيروت،٢٠٠٤، ص ٥٩٢.

[٣] يلماز انصار اوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والابحاث، العدد ٣، تركيا، ٢٠١٣، ص١١.

[٤] د.عەبدی حاجی، شورشەکانی کورد لەسەردەمی نویدا، وەرگیرانی: بەهادین جەلال مستەفا، دەزگای چاپ و بلاوکردنەوەی رۆژهەلات، هەولیر ٢٠١٣، ل ٣٤٤.

* **تأسست الحزب الديمقراطي:** في (٧كانون الثاني ١٩٤٦) على يد أربعة من الشخصيات السياسية الذين انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري، وهم جلال الدين بايار ورفيق كورالتان وعدنان مندريس ومحمد فؤاد كوبرلو، وأثبت الحزب أنه منافس قوي لحزب الشعب الجمهوري الحاكم، إذ استطاع تحقيق فوز كبير عليه في الانتخابات البرلمانية في مايس١٩٥٠ وقد استمرت حكومة الحزب الديمقراطي في السلطة حتى مايس(١٩٦٠) عندما أطيح بها في انقلاب عسكري. للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

** **انتخابات سنة ١٩٥٠**، فاز فيها الحزب الديمقراطي فوزاً ساحقاً وحصل على ٤٠٣ مقاعد من أصل ٤٨٢ منهياً بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. وقد مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة. ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعيد إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حدٍ ما سياسية بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢١–٢٢.

وبالرغم من أن الديمقراطيين كانوا فى الأصل من الكماليين إلا أنهم، بقدر ما كانوا يمثلون تكتلاً منفصلاً عن حزب " مصطفى كمال أتاتورك" وهو" حزب الشعب الجمهوري"، وعدوا بتخفيف بعض السياسات الأكثر تطرفاً للدولة وخلال الحملة الانتخابية وعدوا أيضاً بتخفيف بعض " القيود الثقافية في الشرق" وتقليل الممارسات القمعية لقوات الجندرمة فى المناطق الريفية[١].

وقد مارست حكومة حزب الشعب الجمهوري سياسة مزدوجة تجاه القضية الكوردية قائمة على مغازلة القيادات الإقطاعية الكوردية من جهة، ومواصلة سياسة الصهر من جهة أخرى، وهذا أضعف مواقع الحزب الحاكم، وزاد من نفوذ الحزب الديمقراطى، (الحزب المعارض الرئيس فى الولايات التى يؤلف الكورد فيها أغلبية سكانية). وهذا ما انعكس في الانتخابات، التي جرت عام (١٩٥٠) بشكل أساسي لمصلحة "الحزب الديمقراطى"، فقد وعد مرشحو هذا الحزب عن الولايات الشرقية فى أثناء الحملة الانتخابية في خطابهم منح الكورد حقوقاً متساوياً فعلياً أسوة بالأتراك، واتخاذ تدابير لتطوير اقتصاد المناطق الكوردية[٢].

وكانت عدوانية (حزب شعب الجمهوري) تجاه الكورد سبباً رئيساً لمساندة الكورد (الحزب الديمقراطى) وهذا أدى إلى تصويت الكورد المكثف لهذا الحزب حتى وصل إلى السلطة لذلك قام هذا الحزب بتقديم عدة نقاط ايجابية للكورد مثل السماح بتشكيل بعض الأحزاب الكوردية لأول مرة، والسماح بإصدار بعض المجلات والمنشورات لهم بالرغم من أن جميع الحكومات دأبت على اتباع السياسة نفسها مع الكورد القائمة على إبادة الكورد وإخفاء هويتهم[٣] .

وقد قام الكورد بمنح أصواتهم في انتخابات ١٩٥٠ للحزب الديمقراطي نكاية بحزب "الشعب الجمهوري" الذي مارس سياسة عنصرية تجاهم للمدة من(١٩٢٣-١٩٥٠) وأثبتت تلك الانتخابات فشل سياسة ذلك الحزب في صهر الكورد وقهرهم رغم انتهاجه في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه سياسة مزدوجة تجاه الكورد في تركيا في مغازلة الإقطاعيين الكورد وتخفيف الضغط عليهم، وفي الوقت نفسه كان يمارس القمع بحق الجماهير الكوردية الواسعة، وكان مرشحو "الحزب الديمقراطي" ينثرون الوعود الانتخابية في كوردستان ويتحدثون عن المساواة بين السكان، لكن الأحداث المتعاقبة بينت أن هذه الوعود لم تكن سوى دعاية انتخابية كاذبة [٤].

وهكذا فإن أغلبية وعود (الحزب الديمقراطي) لم تنفذ بعد فوزه ووصوله إلى سدة الحكم في البلاد، إذ لم يجر إلغاء أي من السياسات الجائرة التي مارستها حكومات حزب الشعب الجمهوري على مدى أكثر من ربع قرن. مع ذلك شهد الوضع السياسي في تركيا في النصف الثاني من الخمسينات إنفراجاً نسبياً حاول الوطنيون الكورد استغلاله لمصلحة القضية الكوردية عن طريق نشر وإصدار بعض الصحف والمجلات باللغة التركية. وقد طالبت هذه الإصدارات برفع الحيف عن الولايات الشرقية وضرورة الاهتمام الكافي لتطويرها، ولكن الرد الحكومي جاء سريعاً عندما القت السلطات القبض على (٤٩) من السياسين والطلبة الكورد في (١٧ ديسمبر

---

[١] هنري باركي وأخرون، القضية الكوردية في تركيا، ت: هفال أحمد محمد، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل،٢٠٠٧، ص ٢٥.

[٢] جليلي جليل واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩-٣٤٠.

[٣] محمود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[٤] د.جبار قادر، قضايا كردية معاصرة " كركوك- الانفال- الكرد وتركيا"، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٦، ص١٦٥-١٦٦.

١٩٥٩)، ومن بينهم الكاتب الكوردي "موسى عنتر*" والعديد من الشخصيات الكوردية الذين كان لهم دور بارز في الحياة السياسية الثقافية الكوردية في تركيا وكانت التهمة الموجهة إلى هؤلاء هي النشاط الشيوعي (الممنوع قانوناً في تركيا) وذلك تناغماً مع سياسة الدولة إزاء التحركات الكوردية[١].

وعلى الرغم من ظهور الانفراج على الصعيد السياسي من خلال السماح بالتعددية الحزبية، في عهد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠) من خلال إعلانه عن " انتهاء المرحلة الكمالية" لكن هذا الإعلان لم يتضمن في واقع الحال أي تبديل أو تغير في المواقف من قضايا القوميات غير التركية، بل ظلت تركيا تعمل على تعزيز رؤيتها الاحتوائية الداخلية ضد الكورد لتشمل الإطار الإقليمي[٢].

وبالنسبة للكورد، فإن الحزبين "الشعب الجمهوري" و "الحزب الديمقراطي" كانا يعنيان على الدوام السيطرة البرجوازية التركية، والاضطهاد القومي، واستمرار فساد الأجهزة الإدارية، والإرهاب البوليسي العسكري، والفقر وغياب أبسط حقوق الكورد. والفاشية والحقد العنصري، وغياب أبسط القواعد الديمقراطية[٣].

---

* موسى عنتر: هو أديب و صحفي و سياسي ، من تركيا.

[١] د.جبار قادر، قضايا كردية معاصرة " كركوك_ الانفال_ الكرد وتركيا"، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

[٢] د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩- ٢٠٠٦، مجلة دراسات الاقليمية، الجامعة الموصل، الموصل، العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص٣.

[٣] د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩.

المبحث الثالث / موقف الحكومات التركية المتعاقبة من القضية الكوردية حتى عام ٢٠٠٢

ارتبط تطور القضية الكوردية داخل تركيا، بطبيعة الظروف الداخلية أو الخارجية التي حدثت في تركيا، حيث كانت الحركة الكوردية تثور ثم تخمد ثم تثور مرة أخرى كلما سمحت هذه الظروف بذلك، ولذلك فقد تطورت مطالب الحركة الكوردية من المطالبة بالاستقلال إلى طرح فكرة الفدرالية، وصولاً إلى المطالبة بتأمين حقوق الكورد القومية، وقد شكلت القضية الكوردية تحدياً هاماً ومستمراً بالنسبة للحكومات التركية المتعاقبة، سنتناول الموضوع وفق التقسيم الآتي:

المطلب الاول: تطور القضية الكوردية في تركيا بين عامي (١٩٦٠ –١٩٨٣).

المطلب الثاني: تطور القضية الكوردية في عهد تورغت أوزال (١٩٨٣ –١٩٩٣).

المطلب الثالث: تطور القضية الكوردية مابعد حكومة تورغت أوزال (١٩٩٣ –٢٠٠٢).

المطلب الأول/ تطور القضية الكوردية في تركيا (١٩٦٠ -١٩٨٣)

قام الجيش في تركيا خلال سنوات (١٩٦٠،١٩٧١،١٩٨٠) بثلاث انقلابات عسكرية تحت شعار حماية العلمانية والمبادئ الأتاتوركية لم تشهد فيها الأوضاع السياسية والاجتماعية في تركيا أية تغييرات أساسية، ولم تجرؤ سلطات تلك الانقلابات على الاعتراف بأن ثمة قضية كوردية في تركيا، واستمر إنكارهم لوجود القومية الكوردية في تركيا ناهيك عن عمليات التهجير إلى مناطق أخرى، ولكن الحكومات المنبثقة عن هذه الانقلابات أكدت مراراً على ضرورة إيلاء الاهتمام المطلوب لتنمية المنطقة الشرقية من تركيا لكي ترتقي إلى مستوى المناطق الأخرى[١] .

ففي (٢٧ آيار عام ١٩٦٠) قام مجموعة من الضباط بانقلاب على الحكومة وكان عددهم حوالي (٣٨) ضابطاً بضمنهم "الجنرال جمال جورسيل"* و"العقيد ألب أرسلان ترك" وكانت هذه الجماعة موالية للحركة اليمينية المتطرفة التي أسسها المجموعة نفسها من الضباط باسم (الاتحاد الوطني) وفي السابع والعشرين من آذار استولت المجموعة على القنوات الإعلامية ودوائر البريد والمواصلات والمديرية العامة للأركان والقصر الجمهوري. وفي اليوم نفسه تم اعتقال كل من "عدنان مندريس"، (هو أول زعيم سياسي ينتخب ديمقراطياً في تأريخ تركيا.كان رئيساً للوزراء بين عامي١٩٥٠-١٩٦٠) و"حمود جلال الدين بايار"(الرئيس الثالث للجمهورية التركية من ١٩٥٠م حتى ١٩٦٠م) و "رفيق كرالتان" (رئيس مجلس الأمة التركي الكبير أي البرلمان من ١٩٥٠/٥/٢٢ حتى ١٩٦٠/٥/٢٧) وجميع الوزراء وكذلك حوالي ثلاثمائة من أعضاء "الحزب الديمقراطي"[٢]

بعد هذا الانقلاب تولت السلطة "لجنة الاتحاد الوطني" (Milli Birlik Komitesi)، وقد أصبحت هذه اللجنة بمثابة (المؤسسة العليا للتشريع) في تركيا،حيث انتخبت "جمال جورسيل" رئيساً للدولة وفقاً للدستور المؤقت[٣]. وأعلنت لجنة الاتحاد الوطني حربها ضد الكورد منذ اليوم الأول وإنكار الوجود الكوردي، وبشكل فوري رد الكورد بالمطالبة والدعوة للاستقلال وبالحقوق القومية لهم بسبب الاضطهاد الذي واجهوه منذ تأسيس الدولة كما مر بنا، لذلك بدأت حملة اعتقالات مجموعة كبيرة من الناشطين والسياسيين الكورد. وقامت "لجنة الاتحاد الوطني" بإصدار القانون(١١٤) في (١٩٦٠/١٠/١٧)، بموجبه تم فصل ١٢٧ أستاذاً ومدرساً من جامعات البلاد، بتهمة القيام بنشاط يرمي إلى إنشاء كوردستان المستقلة[٤]. وأصدرت لجنة "الاتحاد الوطني" القانون رقم ١٠٥، الذي نص على تهجير العائلات الكردية غير المرغوب فيها، بصورة قسرية، من ديارها

---

[١] أ.د.غازى فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية:(دراسة تاريخية ١٩٢٣-٢٠١٣)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المسنصرية، بغداد، العدد ٤٦،٢٠١٣، ص ٧.

* **جمال جورسيل:** رابع رؤساء الجمهورية التركية (١٩٦١-١٩٦٦) تم انتخابه عن طريق البرلمان ورئيس الوزراء (١٩٦٠-١٩٦١) وقائد الجيش (١٩٥٨-١٩٦٠) وأحد ضباط أتاتورك القدامى ورئيس الأركان، قام بانقلاب ضد حكم "محمود جلال بايار" ورئيس وزرائه "عدنان مندريس" في (٢٧ /١٩٦٠/٥). للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

[٢] ئيبراهيم خەليل ئەحمەد و ئەوانى تر، توركياى هاوچەرخ، و.سامان مستەفا، چاپخانەى لاوكو، سليمانى، ٢٠٠٨، ل٥٠.

[3] Feroz Ahmad,The Making of Modern Turkey,Routledge,London,1993.p127.

[٤] جليلى جليل واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٦-٤٠٧ .

الأصلية إلى مناطق أخرى في تركيا، وبناء عليه تم تهجير ٥٥ شخصاً كردياً في كانون الأول عام ١٩٦١ من الولايات الشرقية إلى الغربية (أنتاليا، وإزمير، وبوردور، وموغلة، وأفيون، وأسبارطة، ومانيسا، وتشوروم، ودينزلي) وكان الكثير من المهجرين من الشخصيات الكردية البارزة، التى كانت تتمتع بنفوذ كبير بين السكان الكورد في كوردستان تركيا وأرمينيا الغربية[١]. وأبان عهد لجنة "الاتحاد الوطني" صدر القرار (١٥٨٧) الذي يقضي بتغيير أسماء جميع القرى و المدن الكوردية إلي أسماء تركية، باعتبارها (تسيء إلى الرأي العام وغير مناسبة لثقافتنا القومية، وقيمنا الأخلاقية، وعاداتنا وتقاليدنا) وفي شهر كانون الثاني ١٩٦١ صدر قانون آخر يوفر الغطاء لبناء مدارس داخلية إقليمية من أجل هدف خاص هو صهر الكورد[٢].واستمرت لجنة "الاتحاد الوطني" في مساعيها لتدمير الخصائص القومية لشعوب تركيا وعلى رأسها الشعب الكوردي بعدة إجراءات مثل محاولة تذويب الثقافة الكوردية عن طريق قيام اللجنة بفرض التعليم المجاني للكورد لغرض تعلم التأريخ واللغة التركية عن طريق فتح المدارس الداخلية في سنة ١٩٦١ وكان الهدف من ذلك هو محاولة إبعاد الأجيال الكوردية عن ثقافتها ولغتها مقابل العمل على إدماجهم في الثقافة والفكر التركي. فالغرض الأساس من إنشاء تلك المدارس هو عملية تتريك الشباب الكوردي[3].كل ذلك دفع الكورد إلى الالتحاق بقوى اليسار التركية المختلفة ومنها "حزب العمال التركي"*(TWP)، لأنه كان ينادي بالمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بين جميع قوميات تركيا بشكل متساوٍ. لكن رغم ذلك ظلت القضية الكوردية معلقة وغير محلولة رغم أن بعض السياسيين (الكورد والأتراك) حاولوا أن يعملو في هذا المناخ بشكل مستقل لهذا الغرض لكن بعد مدة قصيرة تم اعتقالهم من قبل اللجنة التي فرضت سيطرتها على جميع المجلات و الصحف الكوردية وقاموا بإغلاق كل المنافذ الإعلامية للكورد وحتى رؤساء تحرير المجلات وجهوا لهم تهم مناصرة الحركة الشيوعية المطالبة بتجزئة و تقسيم تركيا وتم اعتقالهم جميعاً في نيسان عام ١٩٦٣ وبدأت مجموعة من نشطاء الكورد بإصدار المجلة الكوردية (الصوت) في إسطنبول بكلتا اللغتين الكوردية والتركية مع صحيفة (اليوم الجديد) لكن عمر هذه الإصدارات كان قصيراً إذ سرعان ما أغلقت وقاموا باعتقال رؤساء تحرير تلك المجلات[٣].

وأعلنت وزارة الداخلية اكتشاف منظمة سرية، وتم اعتقال ١٢ شخصاً بتهمة النشاط لمصلحة القضية الكوردية، في ديسمبر عام ١٩٦٣ بدأت المحكمة العسكرية للأركان العامة بمحاكمة ٢٣ شخصاً جرى اعتقال أكثريتهم

---

[١] جليلي جليل واخرون، مصدر سابق، ص ٤٠٦-٤٠٧.

[٢] ديفيد مكدوال، تأريخ الأكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٥.

[3] المصدر نفسه، ص ٦٠٥-٦٠٦.

* **حزب العمال التركي:** وهو حزب اشتراكي يساري سمح الدستور الليبرالي الجديد بتأسيسه. وحاز حزب العمال التركي على خمسة عشر مقعداً في البرلمان إثر انتخابات ١٩٦٥ واتخذ الحزب قراراً عام ١٩٧٠ بتبني القضية الكوردية، ولكن هذا القرار تسبب في غلقة بعد انقلاب عام ١٩٧١. للمزيد من التفاصيل ينظر:

ميخائيل م.جونتر، الاكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: الدكتورة.سعاد محمد ابراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ٣٧-٤١.

[٤] م.س. لازاريف، ميژووى كوردستان، هەمان سەرچاوەى پيشوو، ل ٥٢١.

في صيف عام ١٩٦٣.وقد وجهت إلى الجميع تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان مستقلة، وقد طالب المدعي العام بإصدار حكم الإعدام بحق هؤلاء المتهمين، وقد استمرت اعتقالات ممثلي وأعضاء الحركات والثقافة الكوردية ومحاكمتهم خلال مرحلة الستينات كلها [١]. وقامت الحكومة التركية في شهر تموز ١٩٦٥ بإصدار المرسوم المرقم(٦٤٨) الذي حدد في المادتين(٨٩-٩٠) منه بشكل جلي أنه لايجوز تشكيل حزب قومي على أرض الأناضول، وكان الغرض الأساسي من المرسوم منع الشعب الكوردي من التوجه بأي شكل نحو تهيئة وتنظيم نفسه أو الاستفادة من قوانين البلاد، حيث أكد رئيس الجمهورية "جمال جورسيل" أنه((يجب أن تكون تركيا للأتراك وإذا تخلينا عن وحدة الفكرة، لن تبقى تركيا موحدة بعد خمسين عاماً))[٢].

وكانت السلطات الحاكمة في تركيا تشعر بقلق شديد إزاء تطور الأحداث في المناطق الكوردية، وقد عقد اجتماع سري في أنقرة فى أواخر يونيو ١٩٦٦ حضره ممثلون عن كافة الوزارات التركية، حيث تمت مناقشة طرق معالجة وإنهاء المسألة الكوردية، وتقرر في هذا الاجتماع فتح مدارس تركية جديدة هناك وإجراءات أخرى منها إقامة نظام أمني صارم للغاية في هذه المناطق، وفي فبراير ١٩٦٧ أصدرت الحكومة التركية القانون رقم(٦) الذى يحظر " إدخال أي مواد أجنبية الأصل باللغة الكوردية، وتوزيعها فى تركيا مهما كان نوعها مثل المطبوعات أو الإسطوانات أو أشرطة التسجيل وغيرها واعتبارها لا قانونية "[٣]. ولم يؤثر "انقلاب اذار ١٩٧١"* على نشاطات الكورد السياسية على الرغم من فرض الأحكام العرفية على كوردستان منذ بداية الانقلاب واعتقال عدد كبير من أعضاء المنظمات اليسارية، حيث ازداد الوعي القومي الكوردي فى السبعينات على أساس يساري واجتماعى، وقدر عدد المنظمات الكوردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات الماركسية – اللينينية في السبعينات بأكثر من ١٢ منظمة، كان أكثرها تأثيراً وتنظيماً هو حزب العمال الكوردستانى(PKK **) [٤].

---

[١] د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

[٢] فاتح رسول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

[٣] رجائي فايد و أحمد بهاءالدين الشعبان، اوجلان الزعيم والقضية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٤.

* كالعادة قام حزب الشعب بتحريض أتباعه في الجيش بالانقلاب على الشرعية بعد فشله في الحصول على الأكثرية أو الأغلبية في الانتخابات البرلمانية.

** **حزب العمال الكوردستاني (PKK)**: أسسه عبدالله أوجلان في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨، ويعد حزب العمال الكوردستاني، الحزب الكوردي الوحيد الذي طالب بحقوق الكورد ودعا إلى إنشاء دولة كوردية في جنوب شرق تركيا، ويعتمد في ايديولوجيته على الماركسية اللينينية، مارس نشاطه منذ عام ١٩٧٩ إلا أن تصاعد هجمات الجيش التركي واعتقاله وقتله بعض أعضاء الحزب المتقدمين دفع بالحزب الى اتخاذ قراره بالخروج من تركيا، وبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، عقد الحزب مؤتمره الأول في ١٥/تموز/١٩٨١ واتخذ قرار التنظيم والعودة الى كردستان، وفي آب/١٩٨٢ عقد مؤتمره الثاني في دمشق وأرسل بعض المجموعات المسلحة إلى داخل كوردستان تركيا فتمركزت في القسم الشرقي من كردستان، وفي عام ١٩٨٣ تمركزت القوات الكوردية في إقليم بوتان وعندما استكمل الحزب استعدادهُ أسس في ١٥آب١٩٨٤ جيشاً باسم قوات تحرير كردستان وأعلن بدء الكفاح المسلح مستهدفاً المنشآت والمؤسسات الحكومية ومقرات الجيش التركي وكانت السمة التي تميز الكفاح المسلح (p.k.k) هو العنف الثوري الذي يعتبرونه اللغة الوحيدة التي يمكن التفهم بها مع السلطات التركية، التي انتهجت بدورها أسلوباً قاسياً جداً ضد الكورد. للمزيد من التفاصيل ينظر: ئەلیزا ماركوس، میژووی پەكەكە جەنگی پەكەكە و كورد لە پێناو سەربەخۆیدا، وەرگیرانی: ماجید خلیل، بەرگی ١و٢، خانەی چاپ و پەخشی ڕێنما، چاپی دووەم، سلیمانی، ٢٠١٤، ل ١٧-٨٦ ؛ وكذلك :
د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

[٤] بيار مصطفى سيف الدين، موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكوردستانى (١٩٨٣-١٩٩٣)،العدد ١٠، ٢٠٠٧، الجامعة دهوك، ص١٨٢.

وقد ظهر هذا الحزب في بداية السبعينات كاتجاه مؤثر من الايدولوجيا الماركسية في ساحة النضال الكوردي. وكانت الجامعات والمؤتمرات الفكرية هي المنبر الوحيد لتحركات حزب العمال الكوردستاني، وفي سنة ١٩٧٤ بدأ هذا الحزب مرحلة سماها مرحلة (الرجوع إلى الوطن) وتعني نقل هذه الافكار إلى أرض كوردستان و تطبيق المبادئ الماركسية بشكل عملي، ونشرها في المدن والقرى الكوردية[١]. وفي أواخر السبعينات شهدت الحركة الكوردية في تركيا تطوراً ملحوظاً بظهور قيادة "عبدلله أوجلان*" وفي سنة ١٩٧٩ بدأت المواجهة العسكرية بين القوات الأمنية التركية و المسلحين الكورد وبدأت ملاحقة قائد الحزب مما اضطر "عبدالله أوجلان" إلى ترك الأراضي التركية إلى لبنان[٢].

وازدادت شراسة الحكومة وصعدت من وتيرة هجماتها ضد الشعب الكوردي[٣]. وقامت الحكومة التركية في ٢٥ نيسان ١٩٧٩ بفرض الأحكام العرفية على المناطق الكوردية: "ديار بكر" و "هكاري" و "تونجلي" و "أديمان". وقامت تركيا في الوقت نفسه بأعتقال ٥٨٠٠ شخص من الكورد ديار بكر وحدها، وقد تميزت هذه الحقبة بتصاعد النشاط الكوردى سياسياً وعسكرياً في تركيا للمرة ألاولى منذ عقود[٤].

وفي(١٩٨٠/٩/١٣**) حدث الانقلاب العسكري الأخير الذي استهدف حكومة "سليمان ديميريل"، وبدأت مرحلة جديدة من مواجهة النشاط الكفاحي للجمعيات السرية الكوردية[٥]. فعلى أثر الانقلاب شنت السلطات العسكرية هجوماً شاملاً على القوى الشعبية التركية والقوى الوطنية الكوردية فاعتقلت عشرات الآلاف من الوطنيين وتحولت السجون والمعتقلات ومراكز الأمن والشرطة إلى مسارح للتعذيب، وقد قتل المئات أثناء عمليات إلقاء القبض وقضي على الآخرين بطرق مختلفة وتم تحديد أقامة ١٢٠،٠٠٠ كوردى كمتهمين وسيق

---

(١) د.سعد ناجى جواد، پرسى نەتەوايەتى كورد، و. بەرزانى مەلا تەها، چاپخانەى سايه ،٢٠٠٩، سليمانى، ل ٢٩.

* **عبدالله أوجلان:** ولد عام ١٩٤٨ في قرية أومرلي التابعة لولاية أورفة من أسرة فلاحية فقيرة، أكمل دراسته التكميلية في قرية أنتب، ثم أكمل دراسته الثانوية في أنقرة، عمل موظفاً في الدولة حوالي عامين، وانخرط في العمل السياسي عام ١٩٦٩، ثم التحق بكلية العلوم السياسية في أنقرة حتى عام ١٩٧٤، وأسس الشعبة الرئيسة لمنظمة(ايود) اليسارية في أنقرة عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧٨ قام بتأسيس حزب العمال الكردستاني، اعتقلته المخابرات التركية في عام ١٩٩٩ وهو الآن في السجون التركية،للمزيد من المعلومات ينظر: عايدة العلي سري الدين، المسالة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الافاق الجديد،(بيروت–٢٠٠٠)، ص٢٤٣–٢٤٤. كذلك ينظر: يوسف ابراهيم الجهماني، أوج آلان: تركيا والاكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٣–٥٦.

(٢) محمد نورالدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٩.

(٣) بولات جان، نسرين محمد، أفاق كونفدرالية(حوار مع مراد قره يلان)، دار شيلان للإعلام في الشرق الاوسط الديموقراطى، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧١.

(4) Sim,Richard,"Kurdistan The Search for Recognition"Conflict Studies,No.124 ,The Institute For The Study OF conflict, london 1980,p17

** كالعادة لجأ حزب الشعب إلى تحريض أنصاره في الجيش لعمل انقلاب على النظام السياسي، فكان انقلاب عام ١٩٨٠م بقيادة " الجنرال كنعان إفرين" في (١٩٨٠/٩/١٢م) وتم تعليق العمل بالدستور وإعلان الأحكام العرفية. وظل الجنرال كنعان إفرين والعسكر في الحكم من (١٩٨٠م حتى ١٩٨٩/١١م) حين تولى " تورغت اوزال" رئاسة الجمهورية. للمزيد من التفاصيل ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨–١١٩.

(٥) د.حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدأيتها حتى سنة ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٩

٢٠،٠٠٠ منهم إلى السجون[١]. وقامت الحكومة التركية التي جاءت في أيلول ١٩٨٠ بتشكيل المحاكم العرفية التى بموجبها تمت محاكمة المئات من أعضاء الحركات الكردية واليسارية متهمة اياهم بنشاطات انفصالية إرهابية، ولم تعد السجون تكفي حيث بلغ عدد السجناء(١٤،٠٠٠) سجين اتهم ٢٢٠منهم بالقتل العمد والباقون وجهت اليهم تهم تشجيع الانفصال والنشاط الهدام وتم الحكم على المئات بالاعدام في السجن العسكري في دياربكر[٢]. لكن المشكلة الرئيسي التي ظلت تواجه الكورد تركيا هي عدم اعتراف الدولة التركية بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، والرفض المستمر لمنحهم ما يجسد هويتهم المستقلة ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكوردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكوردية وفتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكوردية [٣].

وقد أمنت الدساتير التركية دائماً غطاءً شرعياً وقانونياً لمنع الأقليات من تأسيس جمعية أو منظمة أو حزب على أساس قومي أو ديني للحيلولة دون السماح بتأسيس أحزاب تعكس التطلعات السياسية لمختلف القوميات في تركيا، ولقد تجاهل دستور ١٩٨٢ أيضاً طموحات الشعب الكوردي ولم يعترف بحقوقه القومية، فالمادة(٢٦) من الدستور تحظر استخدام أي لغة غير اللغة التركية، والمادة(٦٦) تعتبر أن كل من يرتبط بروابط الجنسية التركية فهو تركي مما يعني ان جميع مواطني تركيا من الأقليات القومية غير التركية هم أتراك رغماً عنهم!، أما المادة (٧٦) فنصت على حق التركي في العمل بالوظائف العامة للدولة ولا يحق لغير الأتراك ذلك [٤]. وصدر القانون رقم(٤٩٣٢) لعام (١٩٨٢) الذي يحظر استعمال أي لغة أخرى غير التركية كوسيلة للضغط على الكورد للحد من نشاطهم في تركيا، وتم الزج بأكثر من (١٧٠٠) كوردي في السجون وإعلان " حالة الطوارئ" وزيادة صلاحيات المجالس العرفية، وكانت الشبهة تطارد أي شخص لمجرد أنه كوردي، وجاء تصريح " الجنرال كنعان افرين" قائد الانقلاب ليزيد الخناق على الكورد بقوله (إن جميع الاتجاهات الانفصالية سيتم سحقها دون رحمة)[٥]. وخلال مدة الحكم العسكرى ١٩٨٠– ١٩٨٣ عبر حزب العمال الكوردستانى عن وجوده بشن غارات متفرقة فقتل بعض الجنود في المناطق الحدودية هذا فضلاً عن التنسيق مع الأحزاب والمنظمات الكوردستانية على الجانب الآخر من الحدود مع كل من العراق وإيران وتفاهم معهم على تبادل التعاون وقد ردت الحكومة التركية في آيار ١٩٨٣ بقيام قواتها بشن هجمات انتقامية على المنطقة الحدودية حتى داخل الأراضي العراقية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مناطق الحدود العراقية والسورية والإيرانية ساحة رئيسي لنشاطات حزب العمال الكوردستاني، وللقوات التركية على حد سواء[٦].

---

[١] د.حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدأيتها حتى سنة ١٩٩١، مصدر سبق ذكره،، ص ٣٨٠.

[2] Jennifer Noyon," Bridge Over Troubled Regions" The Wasghington Quartely, The Center For Strategic And International Studies Georgetown University,Summer,Washington D.c1988,p.81.

وكذلك، د.حامد محمود عيسى ، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٠.

[٣] محمد نورالدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث واتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص٧٢.

[٤] رضا هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠–٤٥؛ وكذلك. جليلي جليل واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨–٢٨٩؛ محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

[٥] د.وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٩.

[٦] ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٨.

المطلب الثاني / تطور القضية الكوردية في عهد تورغت أوزال (١٩٨٣-١٩٩٣)

بعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري الذي قام به " الجنرال كنعان إيفرين" الذي أصبح رئيساً لتركيا، وفي (٢٤ابريل ١٩٨٣) رفعت معظم القيود عن النشاط السياسي في تركيا، ثم سمح للأحزاب السياسية بالتشكل من الجديد، وكان من اللافت للانتباه بدرجة كبيرة مع عودة الأحزاب أنها جميعاً وبلا استثناء حرصت بدرجات متفاوتة على مراعاة الشعور الديني الإسلامي عند مخاطبتها للجمهور ولأول مرة منذ تأسيس الدولة التركية، فمنها من اكتفى بالتلميح ومنها من أدرج في برامجه السياسية درجة ارتباطه بأجندات دينية في خططه المستقبلية، وبمقدار تقرب الحزب للإسلام جاء مقدار حصوله على الأصوات كجزء من انتشار المناهج اليمينية والمحافظة والدينية في الثمانينات في كل أنحاء العالم[١]. حيث كان مسوغ كل انقلاب هو ادعاء " المحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين ومن أجل وضع حد للتطاحن الحزبي، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى ومزق وحدة الشعب التركي وداس على كرامة الشرفاء من أبنائه" وكان شعار الانقلاب هو شعار أتاتورك نفسه " السلم في الداخل والسلم في الخارج"[٢].

وقد شهدت تركيا كما أسلفنا انبعاث ظاهرتين مهمتين، الأولى هي صعود الإسلام السياسي، والثاني بروز القضية الكوردية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تركيا المعاصر[٣]. وقد حدث أول تغيير حقيقي في السياسة التركية تجاه الكورد في عهد رئيس الوزراء الراحل "تورغت أوزال*" (١٩٨٣-١٩٩٣) وقد تميز هذا العهد بحدوث تغيير هيكلي وتحديث اقتصادي و سياسي واسع، مع إقصاء تدريجي للنخبة المهيمنة والراسخة تقليدياً من البيروقراطية والجيش، لمصلحة نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة وفي المرحلة الأخيرة فقط من عهد "تورغت أوزال" بدأت السياسة المتبعة تجاه الكورد تشهد التغير الذي تحدثنا عنه[٤]

لكن تأثير حزب العمال الكوردستاني، في تلك المدة على القضية الكوردية في تركيا وعلى آمالهم في سبيل نيل الحقوق السياسية والثقافية، لم يخل من نتائج سلبية منذ عام ١٩٨٤ بسبب عسكرة هذه القضية، ومنذ ذلك

---

[١] د.راغب السرجاني، قصة أردجان، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢.

[٢] مصطفى الزين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

[٣] بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق " الجارين الحائرين "، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

* **يعد تورغت اوزال، Turgut Ozal(١٩٢٧-١٩٩٣)** واحداً من أبرز الساسة والاقتصاديين الأتراك المعاصرين.وأصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه، حزب الوطن الأم، في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ١٩٨٣. وقد استمر حزبه في السلطة حتى سنة ١٩٩١، أما هو فقد أصبح رئيساً للجمهورية سنة ١٩٨٩ خلفاً للجنرال كنعان أفرين وبقي في منصبه هذا لحين وفاته في ١٧ نيسان ١٩٩٣. وقد تركت سياسته الداخلية والخارجية بصماتها على تاريخ تركيا المعاصر حتى أطلق على الحقبة التي تولى فيها رئاسة الوزاراء ورئاسة الجمهورية ١٩٨٣-١٩٩٣ تسمية " الحقبة الاوزالية". للمزيد من التفاصيل ينظر: أفراح ناثر جاسم، توركت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مركز الدراسات الاقليمية، السنة ٣، العدد ٦،الموصل، ٢٠٠٧، ص٣. كذلك: ابراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا، دراسة في تأريخ الحديث والمعاصر،الموصل،١٩٩١، ص٣٤٠.

[٤]هنرى باركى واخرون، القضية الكوردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

الحين، استخدمت تركيا عمليات حزب العمال الكوردستاني لتبرير رفض التفاوض حول قضية الكورد [١]. في تشرين الأول ١٩٨٤اتبع "حزب العمال الكوردستاني" هجومه الأول في شهر آب بقتل ثلاثة من أعضاء الوحدة المسؤولة عن حراسة الرئيس " الجنرال كنعان ايفرين " في يوكسكوفا ومن ثم نصب كميناً أدى إلى لمقتل ثمانية من الجنود في جوكورجا و هكاري. وفي ربيع عام ١٩٨٥ لفت "حزب العمال الكوردستاني" انتباه الرأي العام بعد خوضه لمعركة كبيرة في سويرك قتل فيها (٦٠) من قوات "حزب العمال الكوردستاني" والجنود والمدنيين. في شهر آب من عام ١٩٨٥ قتل (٢٠٠) شخص، تقريباً في حوالي (٧٠) حادثة مسلحة[٢].

ونتيجة لهذه العمليات العسكرية لحزب العمال الكوردستاني، اعتبرت الدولة التركية حزب العمال الكوردستاني " منظمة إرهابية إنفصالية " وقررت اعتماد القوة العسكرية للتعامل معه في جنوبي الدولة وجنوبها الشرقي[٣]. وللتصدي له اتخذت الدولة عدة اجراءات من أهمها:

١-تشكيل ما سمي "حراس القرى"* لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر الحزب وكان أفراد هذا التنظيم من العشائر الكوردية الموالية للدولة. ٢-فرض حالة طوارئ على المناطق الكوردية الأكثر تعرضًا للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني. ٣-اللجوء إلى الأسلوب العسكري في القمع، وذلك من خلال إرسال عشرات الألوف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الكورد في الجبال الوعرة. ٤-اعتماد سياسة تفريغ القرى الكوردية من سكانها، وصولًا إلى تدميرها إذا تطلب الأمر، وذلك لمنع استخدامها كحاضنة يلجأ اليها المقاتلون الكورد. ٥- وضع السكان الكورد دائمًا موضع الاتهام والتدقيق والمراقبة لمنعهم من تقديم الدعم لحزب العمال الكوردستاني [٤].

وقررت الحكومة نظراً لهجمات حزب العمال الكوردستاني "PKK" على تابعيها من الكورد، تزويد القرويين بالسلاح ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم في (نيسان١٩٨٥) وقامت بتعديل قانون حراس القرى ليسمح بزيادة أعدادهم على نفقة الحكومة ويقول "ديفيد مكدوال" عن ظاهرة حراس القرى إن هؤلاء يذكروننا بالفرسان

---

[١] ماريانا خارورداكي، الكرد والسياسة الخارجية ألأميركية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة: خليل الجيوسي، دار اراس للطباعة والنشر،اربيل، ٢٠١٣، ص ٣٩٦.

[٢] ديفد ماكدوال، تاريخ الاكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٠.

[٣] تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،على ربط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7.

***حراس القرى:** وهي تشكيلات أو ميليشيات مسلحة من قرويين الكورد موالين للحكومة التركية ساهم أفرادها في مقاتلة مسلحي حزب العمال الكوردستاني مقابل أموال تلقوها من الحكومة وهي في مجملها ميليشيا منبوذة من جانب الغالبية العظمى من أفراد الشعب وقد مارست نشاطاتها كنوع من الارتزاق. للمزيد من المعلومات ينظر: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣١.وكذلك: إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة: زهير عبدالملك، دار APEC للطباعة والنشر، السويد،١٩٩٨، ص ٢٩٩-٣١٠.

[٤] محمد نورالدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٧٤.

الحميدية، وهو نظام الميليشيا المحلية الذي اتبع في الأيام الأولى من عمر الجمهورية، حيث كانت أولى العشائر التي قدمت القوة البشرية لحراس القرى هي كانت لها علاقة بالأحزاب اليمينية أو اليمينية المتطرفة[١].

وعلى الرغم من أن المواجهة المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية في ثمانينات القرن الماضي اتسمت بقدر متفاقم من العنف، لاسيما على صعيد تدمير القرى الكوردية وتهجير سكانها وقيام الوحدات العسكرية التركية الخاصة بقتل المشتبه فيهم من الكورد بلا محاكمة، فإن محاولات الدولة التركية للتوصل إلى حل تفاوضي دبلوماسي للسياسة الكوردية لم تتوقف[٢].

فهل أفضت هذه المحاولات إلى نتائج انعكست بشكل ايجابي على الطرفين(حزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية) لقد بدأت المحاولات الدبلوماسية من قبل الدولة التركية لمعالجة القضية التركية في عقد التسعينات من القرن الماضي، ومن أهمها، محاولة الرئيس الأسبق "تورجت اوزال" الذي دشن وصوله لرئاسة الجمهورية التركية، بإلغاء الحظر الكامل المفروض على استخدام اللغة الكوردية في المدارس الحكومية ودوائر الدولة، وجرى تحويله إلى حظر جزئي، وقد حاول "تورغت أوزال" إطلاق مفاوضات غير مباشرة مع حزب العمال الكوردستاني داعياً إلى مناقشة كل المسائل الحساسة في تركيا علانية، ومنها مسألة الفيدرالية بين الأتراك والكورد[٣].

وكان "تورغت اوزال" محكوماً بالعديد من الإجراءات في الشأنين الداخلي والخارجي للتقارب الأكثر من متطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي حيث تقدمت تركيا بطلب رسمي للانضمام إلى الجماعة الأوروبية في (١٤نيسان ١٩٨٧) ومن هذه الإجراءات إعداد مشروع قانون جديد للشرطة في حزيران ١٩٨٥ من أجل منح صلاحيات إضافية لجهاز الشرطة لتهيئة الأوضاع لإنهاء حالة الطوارئ، وتم القيام بإلغاء جزئي للأحكام العرفية عام ١٩٨٦ وجمع ست ولايات كوردية في إطار إدارة محافظة واحدة سميت محافظة منطقة الأحكام العرفية، وفي عام ١٩٨٧ أضيف إليها خمس ولايات كوردية أخرى، وتم تعديل قانون حراس القرى المرقم(٤٤٢) لعام ١٩٨٧، ليتحولوا إلى مساعدة القوت العسكرية في عملياتها كأدلاء بالإضافة إلى حراسة القصبات والقرى والبساتين في الأوقات الاعتيادية[٤].

---

[١] تعتبر ظاهرة الفرسان التي بدأت في ستينات القرن العشرين في كوردستان العراق شبيهة الى حد كبير بهذه الظاهرة والتي ازدهرت في الثمانينات وقد اطلق عليها اكراد العراق لقب (الجحوش). ينظر: ديفيد مكدوال، تاريخ الاكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٠.

[٢] فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، بتأريخ١/٤/٢٠١٦، ينظر :
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/20132289337283483.htm

[٣] محمد نورالدين، تركيا في زمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

[٤] أ.د.غازي فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية: دراسة تأريخية(١٩٢٣-٢٠١٣)، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

لكن، "مشروع اوزال*" لم يخفف من تأزم الأوضاع الحياتية والأمنية، حيث ازدادت الأحوال سوءاً في جنوب شرق البلاد، وازداد القمع في مجال الحريات الشخصية، واعتقلت الحكومة المئات من سكان القرى غير المنخرطين في صفوف الأمن أو حراس القرى، واتهموهم بتقديم الدعم والمأوى لعناصر حزب العمال الكوردستاني، أو التستر عليهم أو حتى عدم إخبار الحكومة بتحركاتهم، وأجبروا قسراً في حالات كثيرة على الاعتراف بتقديم المساعدة لحزب العمال الكوردستاني. وازدادت عمليات التعذيب والإيذاء الجسدي للمواطنين، وهناك إحصائية تركية رسمية تذكر أن عدد السجناء الذين توفوا في سجن دياربكر وحده بلغ ٣٢ سجيناً، ونشرت تقارير رسمية أخرى في نهاية عام ١٩٨٩، تحدثت بإسهاب عن الوحشية المتزايدة للجيش وعن مقابر جماعية في سيرت وأماكن اخرى، يعتقد أن المفقودين دفنوا فيها[١]. وشهد عهد رئيس الجمهورية "تورغت أوزال" (١٩٨٩-١٩٩٣) نضوج فكرة ميلاد الجمهورية الثانية الداعية إلى ضرورة إعادة النظر في الأفكار الكمالية كلها وفي هذا الإطار قدمت حكومة "يلديريم أق بولوط" (١٩٨٩-١٩٩١) مشروع قانون اللغات المحلية إلى رئاسة "المجلس الوطني التركي الكبير" في (٤شباط ١٩٩١) لتشريعه، وصادق البرلمان عليه، حيث كان ينص على إمكانية قيام المواطنين بالتحدث بلغة أخرى غير التركية وتسجيل الأغاني والأشرطة بها[٢].

اتخذت الحكومة التركية إجراءات قاسية بموجب قانون الطوارئ الذي فرضته الحكومة منذ آذار ١٩٩٠ على أغلب الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية، وفي اجتماع مجلس الأمن القومي بتأريخ (٢٥كانون الثاني ١٩٩١) أشار أوزال إلى ضرورة الإصلاح بخصوص القضية الكوردية، مشدداً على أن تركيا يجب أن تتهيأ، بعد حرب الخليج، للتطورات الجديدة في المنطقة، ومنها مايخص القضية الكوردية، لذا بادر أوزال إلى إجراء حوار مع الكورد العراقيين ليطلع عن كثب على موقف الأحزاب المتأثرة بحرب الخليج والوضع في العراق والشرق الأوسط وقد شدد، مرة تلو الأخرى على موقف تركيا بشأن عدم السماح بتشكيل دولة كوردية مستقلة لكن تركيا لن تتدخل ضد حكم ذاتي لكوردستان العراق. شريطة أن لايدعم الكورد العراقيون "حزب العمال الكوردستاني"[٣].

---

* **مشروع تورغت اوزال:** إزاء تصاعد النشاط الكوردي المسلح بشكل مكثف خلال السنوات (١٩٨٤-١٩٨٧) أصدرت الحكومة التركية مشروعاً في تموز عام(١٩٨٧) سمي (مشروع أوزال) وأعطيت، بموجبه صلاحيات واسعة جديدة لبعض ولاة-حكام-المناطق التي استهدفتها نشاطات عناصر حزب العمال الكوردستاني إضافة الى تقديم مكافأت تشجيعية للعاملين في الأجهزة الأمنية في تلك المناطق، واعتماد الأساليب التكنولوجية المتقدمة لمواجهة النشاطات الإرهابية، وتضمن المشروع وضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بنظام إنذار مبكر. للمزيد من المعلومات ينظر: د.سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية،مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٤٩.

[١] ديفد مكدوال، تاريخ الأكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٦-٦٣٧.

[٢] أ.د.غازي فيصل غدير، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[٣] هنرى باركى واخرون، القضية الكوردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

وفي ابريل (١٩٩١) اتخذ البرلمان التركي أخطر قرارين بالنسبة لوضع الكورد في تركيا وهما إطلاق حرية تشكيل الأحزاب الكوردية، والسماح للكورد بالتحدث بلغتهم القومية[١].وتراوحت الإجراءات التي اتبعتها الحكومة التركية تجاه المشكلة الكوردية، ما بين أساليب القمع وملاحقة الكورد ومطاردة عناصر حزب العمال الكوردستاني، وما بين أساليب أكثر مرونة وانفتاحاً إزاء الكورد، ويمكن بلورة أساليب هذا التحول فيما يأتي: – إقرار المجلس "الوطني التركي الكبير" في(١٢ نيسان ١٩٩١م) مشروع مكافحة الإرهاب، حيث نص هذا القانون على إلغاء القانون رقم(٤٩٣٢) الصادر في عام ١٩٨٢م والمتعلق بشأن حظر الحديث باللغة الكوردية، وتم إلغاء المواد(١٤١ و١٤٢و ١٦٣) من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الإيديولوجية وفرض عقوبة السجن (٢٠) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة. وأقر المجلس الوطني التركي الكبير قانون (العفو المشروط) الذي تم بموجبه العفو عن ألوف المعتقلين الكورد، أملاً في أن يزيد هذا من شعبية أوزال بين الكورد وجرى الحديث للمرة الأولى عن وجود (مشكلة كوردية) لا تحل بالقوة، ولكن بالحوار الديمقراطي[٢].لقد جاءت هذهِ الإصلاحات من أجل تحقيق الأهداف الآتية: –

١–إعطاء انطباع أمام العالم بأن تركيا تمثل دور الأنموذج في التطور الديمقراطي لدول الشرق الأوسط، بعد الحرب على العراق عام١٩٩١م، ٢– القيام بمحاولة التخفيف من حدة الانتقادات الغربية لتركيا لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان وأوضاع الكورد فيها في إطار ما يسمى (النظام العالمي الجديد). ٣–قطع الطريق أمام أي محاولة لإقامة (دولة كوردية) في جنوب شرق تركيا، ولهذا الهدف الأخير أهمية كبيرة من وجهة نظر القيادة التركية بالنظر إلى تطورات المشكلة الكوردية في شمال العراق[٣].وبالمثل أعلن عبدالله أوجلان وقف إطلاق النار من طرف واحد (١٧ اذار–٢٤ مايس ١٩٩٣)، والتخلي عن المطالبة بكوردستان مستقلة، مطالباً بدلاً من ذلك بالحرية الثقافية والحرية السياسية، غير أن هذه المبادرات الواعدة تلاشت بوفاة تورجت اوزال في ١٧ نيسان ١٩٩٣ [٤].

وكانت هذه الخطوات الايجابية للحكومة التركية والحركة الكوردية تستدعي خطوات أخرى لإثبات حسن النية وإعادة الثقة بين الطرفين توطئة لحل المشكلة الكوردية في تركيا حلاً ديمقراطياً جذرياً ضمن مجال سياسي واسع ضمن الوحدة الوطنية التركية. وهذا ما تولاه " تورغوت أوزال " بنقل تركيا إلى مرحلة متقدمة من الانفتاح الديمقراطي والاقتصادي والسياسي[٥].

لكن وفاة "تورغت اوزال" المفاجئة خلال مدة وقف إطلاق النار، كان لها تأثير مباشر على"حزب العمال الكوردستاني"، وظهر فراغ سياسي عقب وفاة "تورغت أوزال"، ورأى "حزب العمال الكوردستاني" أن خسارة شريك

---

[١] د.حامد محمود عيسى ، المشكلة الكوردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٢.

[٢] د.حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ، ص٣٨٢.

[٣] د. وصال نجيب العزاوي و د. رواء زكي الطويل ،" العلاقات الإقليمية التركية " ، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العدد(٣٤) ، ٢٠٠٢ . ص ٣٤.

[٤] محمد نورالدين، تركيا في زمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

[٥] ابراهيم داقوقي، اكراد تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

ممكن التحدث إليه تعني نهاية فرصة الحوار، ورغم أن وقف إطلاق النار مثل فرصة تأريخية حقيقية إلا أنه فشل لسببين: الأول– موقف السلطات التركية التي ترجمت حركة " عبدالله أوجلان" كخطوة تعبر عن الضعف، ومن ثم فهي فرصة لإنهاء الحركة الكوردية كطريقة لتحقيق حل دائم للقضية الكوردية، والثاني– الموت المفاجئ " لتورغت أوزال" الزعيم التركي الذي كان يمكنه أن يتقبل نوعاً من التنازلات التي كانت من المحتمل أن تؤدي إلى إنهاء الصراع[١].

الجدول (٣) ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا في المدة (١٩٨٤–١٩٩٥)*

ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا للمدة (١٩٨٤–١٩٩٥)					
السنة	حزب العمال	مدنيون	عسكر	شرطة	حراس قرى
١٩٨٤	١١	٢٠	٢٤	_	_
١٩٨٥	١٠٠	٨٢	٦٧	_	_
١٩٨٦	٦٤	٧٤	٤٠	٣	_
١٩٨٧	١٠٧	٢٣٧	٤٩	٣	١٠
١٩٨٨	١٠٣	٨١	٣٦	٦	٧
١٩٨٩	١٦٥	١٣٦	١١١	٨	٣٤
١٩٩٠	٣٥٠	١٧٨	٩٢	١١	٥٦
١٩٩١	٣٥٦	١٧٠	٢١٣	٢٠	٤١
١٩٩٢	١٠٥٥	٧٦١	٤٤٤	١٤٤	١٦٧
١٩٩٣	١٦٩٩	١٢١٨	٤٨٧	٢٨	١٥٦
١٩٩٤	٤١١٤	١٠٨٢	٧٩٤	٤٣	٢٦٥
١٩٩٥	٢٢٩٢	١٠٨٥	٤٥٠	٤٧	٨٧
إجمالي	١٠٤١٦	٥١٢٤	٢٠٨٧	٣١٣	٨٢٣

*A Report on the PKK and terrorism.Federation of Amererican Scientists: :
:Accessed in 5/5/2016, available on:
http://fas.org/irp/world/para/docs/mfa-t-pkk.htm(access.14\8\2011)

ويظهر الجدول رقم(٣) أن ضحايا الصراع بين الكورد والدولة منذ بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكوردستاني منذ تأسيسه حتى عام ١٩٩٥ كانت في تزايد مستمر، إذ ارتفع عدد ضحايا المؤسسة الأمنية من (٢٤) فرداً عام (١٩٨٤) إلى (٧٥٥) فرداً عام (١٩٩٢)، ليبلغ ١١٠٢ فرد عام ١٩٩٤. وكذلك الأمر مع مقاتلي حزب العمال الكوردستاني، الذين ازداد عدد ضحاياهم من ١١ فرداً في بدء العمليات العسكرية عام ١٩٨٤ إلى ١٠٥٥ فرداً عام ١٩٩٢، ليبلغ ٤١١٤ فرداً عام ١٩٩٤ بحسب التقديرات الحكومية[٢].

---

[١] ميخائيل م.جونتر، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

[٢] د.عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥

المطلب الثالث/ تطور القضية الكوردية مابعد حكومة تورغت أوزال (١٩٩٣-٢٠٠٢)

بعد يومين من تجديد حزب العمال الكوردستاني لوقف إطلاق النار، توفي الرئيس " تورغت أوزال" وسط ادعاءات شعبية باغتياله من أجل منعه من حل القضية الكوردية وبعد مرور ٤٠ يوماً على وفاة "تورغت اوزال" شن حزب العمال الكوردستاني هجوماً أسفر عن مقتل ٣٣ جندياً تركياً في بينغول، وكان هذا الهجوم نذيراً بانتهاء المدة الأولى من وقف إطلاق النار وبعد وفاة "تورغت اوزال" استلم "سليمان ديميرل*" الرئاسة، ولم يظهر هذا الرئيس أي أهتمام بحل القضية الكوردية بالطرق السياسية مثل سلفه، وبذلك وقف متفرجات تقدير الجيش باعتبار خطوة وقف إطلاق النار من جانب " عبدالله أوجلان" على أنه علامة ضعف. وبناء على ذلك جددت القوات الحكومية جهودها للامساك بـ٧,٠٠٠ مقاتل الذين ادعى " عبدالله اوجلان" أنهم موجودون في تركيا، وخلال الأسابيع الستة التالية قتلت القوات نحو ١٠٠ من أفراد "حزب العمال الكوردستاني" والمدنيين واعتقلت المئات واستانفت نسف البيوت وقد أوضح " سليمان ديميرل" والجيش أن لا مفاوضات ولا تنازلات متوقعة. فلقد قرروا سحق "حزب العمال الكوردستاني" تماماً من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على الكورد[١].

وكان العسكريون وحكومة "سليمان ديميرل" على اقتناع بأنهم دفعوا حزب العمال الكوردستاني إلى موقع دفاعي وإلى الهزيمة، ولذلك اساؤوا استغلال مناخ الارتياح والتفاؤل الذي ولده وقف إطلاق النار [٢]. ولهذا طلب زعيم حزب العمال الكوردستاني "عبدالله أوجلان" أثناء المؤتمر الدولي لكوردستان الشمالية الغربية في بروكسل في آذار ١٩٩٤، وفي اجتماع قمة الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في بودابست في كانون الأول ١٩٩٤، كتابة أن يتوسط قادة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بين تركيا و حزب العمال الكوردستاني، وفي مسعى أخير في هذا الشأن كرر "عبدالله اوجلان" من إشارته هذه في مذكرة مكتوبة إلى الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون" في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٥ وقد تضمنت هذه الطلبات اقتراحاً بأن يتم وقف إطلاق النار تحت إشراف دولي وأن يتضمن إجراء مفاوضات، وأعلن "حزب العمال الكوردستاني" استعداده للتوقيع على ميثاق جنيف حول الحرب، ومهما يكن فإن الحكومة التركية عدت هذا الأمر خدعةً من جانب "حزب العمال الكوردستاني" ورفضت بشدة إجراء حوارمع الارهابيين[٣].

وبذلك تلاشت الدعوات التي وجهتها حكومة اوزال بشأن الحوار مع الأكراد، وتصاعدت نغمة التصعيد العسكري في التعامل مع الأكراد، وعادت تركيا إلى النهج العسكري المتشدد تجاه المسألة الكردية. ولاسيما في

---

* **سليمان ديميريل:** ولد عام ١٩٢٤ في محافظة أسبارطة في جنوب غرب تركيا، تخرج من كلية الهندسة جامعة إسطنبول عام ١٩٤٦، وحاز على منصب رئيس الحكومة ست مرات، من عام ١٩٧١-١٩٨٠ وتم انهاء حكمه من خلال انقلاب، وكان ضمن حزب الطريق الصحيح واستلم دفة الحكم بعد وفاة أوزال عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠. د. نوال ذنون العباسي، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٠، ص٣١٣-٣١٤؛ منصور عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٦.

[١] ديفيد مكدول، تأريخ الأكراد الحديث، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥٢.

[٢] هنرى باركي وغراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا: انعطافات حاسمة وفرص صائعة، مجلة شؤن الشرق الاوسط، العدد(٦٦)، لبنان،١٩٩٧، ص ١١٧.

[٣] هنرى باركى واخرون، القضية الكوردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥-٦٦.

عهد رئيس الوزراء اللاحقة "تانسو تشللر*" ١٩٩٥-١٩٩٦، التي أعلنت في خطاب لها في مدينة "افيون" بأنهُ لا يوجد في تركيا حجر واحد يعطى للآخرين " وأضافت" أن جميع إمكانات الدولة ستستنفر لتكون النهاية لتنظيم حزب العمال الكردستاني، وأن تركيا لن تقدم أي تنازلات للكورد" [١].

في عام ١٩٩٥م نفذ الجيش التركي عملية عسكرية واسعة ضد حزب العمال الكوردستاني في جنوب شرق تركيا و تجاوز الحدود العراقية مستهدفاً مواقع عسكرية للمقاتلين الكورد وللقضاء على حزب العمال الكردستاني، وبعد اشتداد الحملة العسكرية التركية، قدم "عبد الله أوجلان" اقتراحه بوقف إطلاق النار الثاني في بداية حزيران ١٩٩٦ من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وتطوير منطقة جنوب شرقي تركيا التي بقيت متأخرة لكي تلحق بالمستوى المتقدم من الحياة كما هي الحال في غرب البلاد وشمالها غير أن حكومة "يلماز" التي لم تصغ إلى نداء وقف إطلاق النار قد قدمت استقالتها في ٦ حزيران ١٩٩٦ ليخلفها فيها " نجم الدين اربكان" في ١٩٩٦/٦/١٥ الذي غرقت حكومته في مشاكلها الداخلية وصراعاتها الحزبيه[٢].

وفضلاً عن أن رئيس الوزراء " نجم الدين اربكان" (١٩٩٦-١٩٩٧) قام بمحاولة جديدة لفتح قنوات تفاوض مع حزب العمال الكردستانى، لكن نفوذ "نجم الدين أربكان" على المؤسسة العسكرية والأمنية لم يكن بالقوة التي تسمح له بإحراز تقدم سريع في المسار السلمي؛ وحكومته لم تستمر لأكثر من عام. فقد دعا "نجم الدين أربكان" من خلال " المجلس الوطني التركي الكبير" إلى وقف القتال بين الإخوة الأتراك والكورد، لأن كليهما ينتمي إلى الإسلام على حد تعبيره، وأعلن أن الحكومة تستعد لإطلاق مبادرة لحل المشكلة الكوردية، لكن المؤسسة العسكرية التركية لم تنظر بعين الارتياح إلى دعوة " نجم الدين أربكان" واستعداد وزارته لفتح صفحة جديدة بين الطرفين المتصارعين، فضلاً عن تصاعد الأنشطة ذات الطابع الإسلامي التي كان يقوم بها "نجم الدين أربكان"، هاتان القضيتان شكلتا مدخلا للمجلس القومي التركي أن يعطي الضوء الأخضر لتدخل الجيش التركي في الشؤون السياسية للبلاد في منتصف عام ١٩٩٧ وإجبار حكومة "نجم الدين أربكان"

---

* **تانسو تشيلر**: ولدت في إسطنبول عام ١٩٤٦، تخرجت من كلية الاقتصاد، ونالت شهادة الدكتوراه في أمريكا عام ١٩٧٨، عملت استاذه للاقتصاد في عدة جامعات في تركيا، وفي عام ١٩٩٠ انضمت إلى حزب الطريق الصحيح، وأصبحت أول امرأة رئيسة وزراء في تركيا عام ١٩٩٣، ودخلت في ائتلاف مع حزب الوطن الأم إلا أنها لم تستمر طويلا ثم دخلت في ائتلاف مع حزب الرفاه (١٩٩٦-١٩٩٧) وبضغط من العسكر ورئيس الجمهورية أجبرت على الاستقالة عام ١٩٩٧، وشغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وبعد هزيمة انتخابية لها في نوفمبر ٢٠٠٢، تقاعدت من الحياة السياسية. للمزيد من المعلومات ينظر: د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٦ وينظر ايضا: إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ت: د.عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت،٢٠١٢، ص٥١٥.

[١] د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦"، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٢] د.ابراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

على الاستقالة وفرض حظر على "حزب الرفاه"*[١]. ثم جاءت محاولة رئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماز (٣٠ حزيران١٩٩٦-١١ كانون الثانى١٩٩٩): لمعالجة المسألة الكوردية بسبب اتباعه نهج الواقعية السياسية المرتبطة بالمصالح العليا للدولة، فهو كان يرى أن القضية الكوردية تشكل أكبر مانع يحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما عناه بقوله "الطريق إلى الاتحاد الأوروبي يمر بديار بكر".وفضلاً عن أن "عبدالله أوجلان" كان قد أعلن هدنة غير مشروطة من جانب واحد في أول أيلول ١٩٩٨، ثم غادر الى سوريا في الشهر التالي، ثم قام طارحاً مبادرة لتسوية " المشكلة الكوردية" على أساس قيام فدرالية تركية تؤمن الحقوق القومية للكورد في تركيا، لكن الجيش التركي قرر التعامل مع القضية الكوردية كلعبة صفرية، هدفها القبض على " عبدالله أوجلان" ومحاكمته كمجرم حرب، بل إن الجيش رفض أن يكون حزب " الديمقراطي الشعبي الكوردي" (هاديب)، بديلاً سياسياً من داخل للنظام عن حزب العمال الكوردستاني الذي تقرر استئصاله عسكريا، وجرى حظر هاديب وإلقاء القبض على زعمائه[٢].

وفعلاً تم إلقاء القبض على "عبد الله أوجلان" في كينيا بدعم من جهازي المخابرات الاسرائيلية والأمريكي ومن ثم نقله إلى تركيا في ١٦ شباط عام ١٩٩٩**، والحكم عليه بالإعدام و لكن تم تخفيف هذا الحكم عام ٢٠٠١م إلى السجن مدى الحياة و ذلك انسجاماً مع توقيع تركيا بروتوكول إلغاء عقوبة الإعدام كجزء من متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ثم قام حزب العمال الكوردستاني بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في تشرين الثاني ١٩٩٩، و انسحاب قواته بالكامل من تركيا وإنشاء قواعد جديدة في جبال قنديل في العراق، وفي فبراير ٢٠٠٠ تم إعلان وقف الحرب رسمياً وبعد ذلك، قال حزب العمال الكردستاني إنه تبنى إستراتيجية ترمي إلى استخدام الوسائل السلمية لتحقيق أهدافه[٣] .

بدأت محاكمة " عبدالله أوجلان" وكانت مرافعته ومداخلاته التي تقدم بها والدعاية المضادة والحرب الاعلامية هذه قد أوجبت ضرورة عقد المؤتمر السابع لحزب العمال الكوردستاني في شهر كانون الثاني ٢٠٠٠ في أحد كهوف جبل قنديل بمشاركة ٣٨٦ ممثلاً للحزب من جميع أنحاء العالم، وكان الواقع الجديد

---

* **تأسس حزب الرفاه (RP)** في ١٩٨٣/٧/١٩ كامتداد لحزب " السلامة الوطني" (MSP) الذي ألغاه العسكر في ١٩٨١/١٠/١٦، ويرأسه "نجم الدين أربكان" منذ ١٩٨٧/١٠/١١، وإن كان قد تولى زعامته فعلياً في المدة ١٩٨٣-١٩٨٧. للمزيد من المعلومات ينظر: د.جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠٣.

[١] أ.د.غازي فيصل غدير، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

[٢] د.حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

** اتهمت تركيا سوريا بإيوائها أوجلان وممارسة حزب العمال الكردستاني نشاطاته من داخل سوريا وقد هددت تركيا بشن الحرب على سوريا إذ لم تستجب لطلبات تركيا المتضمنة وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، وتسليم "عبدالله أوجلان" وعدم السماح لحزبه بحمل السلاح أو وصول الإمدادات له، وأن لا تسمح له بالعودة لسوريا بعد طرده ، وقد تعهدت سوريا بذلك، وبخروج أوجلان من سوريا لجأ إلى روسيا وطلب اللجوء السياسي لكن السلطات الروسية رفضت منحه هذا الطلب،ومن ثم توجه إلى ايطاليا وطلب اللجوء هناك أيضا، ولكن بضغط أمريكي تركي رفضت ايطاليا اعطاءه اللجوء، وفي ١٦ شباط عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة التركية نجاحها في اعتقال أوجلان في نيروبي عاصمة كينيا . للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: د. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤-٣٤٠.

[٣] د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

للحركة الكوردية يتطلب وضـع اسـتراتيجية جديدة للحزب تقوم على قبول فكرة القاء السـلاح والأخذ بالنضـال السـياسـي الديمقراطي ثم تحويل الجناح العسـكري للحزب إلى قوة الدفاع الشـعبي وتغيير اسـم جبهة تنظيم النضال إلى وحدات الديمقراطية الشعبية وإعادة انتخاب "عبدالله أوجلان" زعيما للمنظمة بإجماع الأصوات[١].

وفضـلاً عن الكلفة البشـرية والمالية الباهظة للحرب بين حزب العمال الكوردسـتاني والدولة التركية فقد كان لها أيضـاً تداعيات مهمة على علاقات تركيا الخارجية مع أطراف دولية وإقليمية عديدة في ضـوء مواقف تلك الأطراف من القضية الكوردية في تركيا ورؤيتها لطبيعة تعامل الدولة التركية مع تلك القضية، وقد تحددت مواقف تلك الأطراف، لاسيما الإقليمية منها، بالهاجس الأمني حيناً، وبالخلافات والمشكلات القائمة بينها وبين تركيا حيناً آخر، ولم يكن غريباً أن تتابع تركيا مواقف تلك الاطراف باهتمام وقلق شديدين [٢].

وهنا يمكن قول، تعتبر قضية الكورد في تركيا عبر التأريخ من أهم القضايا وأدقها التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة في تركيا ولذلك في وجهة نظر المسؤولين في الحكومات التركية أن القضية الكوردية تعتبر مصدر تهديد على الأمن القومي في تركيا ولذلك كانوا يرون أن القضية الكوردية لاتعالج عن طريق السلام بل يجب معالجتها بالقوة ومن أجل هذا استخدموا أبشع الطرق وطرق غير إنسانية للقضاء على الشعب الكوردي وإخافتهم وكبتهم، ومن أجل برهنة هذه الحقيقة أن الدولة التركية عملت على إذابة القومية الكوردية في القومية التركية، وهذه العملية تظهر من بدأية تأسيس الدولة التركية الجديدة في عام (١٩٢٣-٢٠٠٢) بصورة واضحة وقد عملوا على تطبيقها وإنجاحها بشتى الطرق ومن أهمها:-

(سياسة تتريك الكورد وذلك بتهجير إجباري وترحيلهم من مناطقهم واستيطانهم في مناطق الأتراك- وتسهيل السبل والطرق للهجرة إلى خارج البلاد- إعلان الحكم العرفي في المناطق الكوردية- والعمل على مسح العادات والتقاليد الكوردية – ومنع التحدث باللغة الكوردية – القتل الجماعي- فرض ضرائب كبيرة وحرق الأراضي الزراعية والقرى السكنية للكورد- خطف المواطنين والنشطاء السياسيين وتعذيب السجون، ووضع حصار وتجويع الكورد في المناطق الكوردية.

---

[١] أ.د.غازي فيصل غدير، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٢] أ.د.خليل علي مراد، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، العدد (٣)، ٢٠٠٥، ص ٢-٣.

الفصل الثاني

سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي(٢٠٠٢-٢٠١٠)

أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢عن حزمة من الإصلاحات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي، استندت إلى أفكار الدكتور" أحمد داود أوغلو"، وتبنتها قيادة الحزب برئاسة "رجب طيب أردوغان" لمرحلة جديدة من تأريخ تركيا الحديث. وكان ضمن تلك الإصلاحات مشروع معالجة الحقوق القومية للشعب الكوردي وفق برنامج الحل السلمي والانفتاح على المطالب الشرعية. وقد أنجزت الحكومة خطوات إيجابية وكذلك قيادة حزب العمال الكوردستاني. لكن المشروع لم يكتمل بسبب الظروف الداخلية، والتطورات التي حدثت في البيئة الإقليمية. وسنتناول في هذا الفصل الآتي:

المبحث الأول: نبذة تأريخية عن نشأة حزب العدالة والتنمية ومبادئه وأهدافه.

المبحث الثاني: الإصلاحات وتأثيرها في القضية الكوردية في تركيا.

المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة التركية والشعب الكوردي بعدعام٢٠٠٢

المبحث الأول: نبذة تأريخية عن نشأة حزب العدالة والتنمية ومبادئه وأهدافه.

قامت الدولة التركية ومنذ التأسيس على مجموعة من المبادئ الاساسية التي يمكن اختصارها في مبدأ العلمانية وذلك ماوجدت على أرض الواقع في تطبيق سياسات غربية أكثر منها شرقية، ولكن يمكن تحديد مدة زمنية وليست ببعيدة لبدء رياح التغير نحو الاتجاه العكسي باتجاه الشرق وذلك منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا وهذا بدوره أثرت ويؤثر على سياسات هذا البلد نحو شرقية. وسنتناول المبحث في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: تأسيس حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: مبادئ حزب العدالة والتنمية وأهدافه.

المطلب الأول: تأسيس حزب العدالة والتنمية.Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)

بعد إحباط المشروع السياسي لحزب الرفاه، طالبت القوى العلمانية ومنها المؤسسة العسكرية في تركيا بإقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية لإغلاق حزب الرفاه بتهمة إدخاله تركيا في الحرب الأهلية، وفي (١٦كانون الثاني ١٩٩٨) أصدرت المحكمة قرارها القاضي بإغلاق الحزب بعد إدانته بالقيام بأنشطة مخالفة لمبادئ العلمانية والحكم على " نجم الدين أربكان*" بالحظر السياسي لمدة خمس سنوات، وبعد أن أغلق حزب الرفاه أعاد تشكيل نفسه مرة أخرى تحت زعامة " رجائي قوطان" بمسمى جديد هو "حزب الفضيلة"[١]. شارك حزب الفضيلة في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان ١٩٩٩م، وحصل على(١٠٢) مقعد في المجلس الوطني، لكن الحزب سرعان ما بدأ يواجه مشكلتين رئيستين حالتا دون استمراره على العمل السياسي، تمثلت المشكلة الأولى في ظهور جناح جديد داخل الحزب بزعامة كل من "رجب طيب أردوغان**" و " عبدالله جول***" و " بولنت أرنج" زعيم كتلة الفضيلة في المجلس

---

* **نجم الدين أربكان:** ولد عام ١٩٢٦م بمدينة سينوب على البحر الأسود، تخرج من كلية الهندسة في إسطنبول عام ١٩٤٨م وأوفد إلى ألمانيا لينال الدكتوراه عام ١٩٥٣م من جامعة آخن في المحركات والترموديناميك، وكان له الدور الكبير في قيادة الاسلام السياسي في تركيا، وأصبح أول رئيس الوزراء ذا توجه إسلامي، الى أن خلع من الحكم بعد الانقلاب الذي جرى عام ١٩٩٧، وتوفي عام ٢٠١١. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح الدين أوتشار، أربكان والتيار الإسلامي، ترجمة محمد الصفصافي أحمد القطوري، إيتراك للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٨.

[١] محمد نورالين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي–بيروت، لبنان، العدد ٢٨٧، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٢٢–٢٣.

** **رجب طيب أردوغان:** من مواليد عام ١٩٥٤م في حي بيوغلو بإسطنبول، فهو ابن عائلة بسيطة، تلقى دراسته في مدراس دينية، وحصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة مرمره، وعمل في إحدى الشركات الخاصة، وفي عام ١٩٩٤م فاز في انتخابات بلدية إسطنبول، وأصبح رئيساً لها، وحقق إنجازات نوعية في هذا المنصب، وفي عام ١٩٩٨م سجن بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، واغتنم أردوغان حظر حزب الفضيلة لينشق عنه ويؤسس حزب العدالة والتنمية مع صديق دربه عبدالله جول عام ٢٠٠١م. للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨–١٩٢. وكذلك، حسين بسلي و عمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة: د.طارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

*** **عبدالله غول:** من مواليد ١٩٥٠ بمحافظة قيصري والده أحمد حمدي غول الذي عمل في مصنع الطائرات بقيصري، و في سنة ١٩٩١ انتخب نائبًا لحزب الرفاه عن منطقة سكاريا. ومن ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ أصبح عضواً في لجنة التخطيط والمالية النيابية ومن١٩٩٥ حتى ٢٠٠١ عضواً في لجنة الخارجية البرلمانية. بعد حل حزب الرفاه سنة ١٩٩٩ أصبح عضوًا في حزب الفضيلة وبعد منع حزب الفضيلة التركي عام ٢٠٠٠ أسس حزب العدالة والتنمية سنة ٢٠٠١ مع صديقه رجب طيب أردوغان ودخل البرلمان مجددًا تحت علم الحزب الجديد وأعيد انتخابه مرة أخرى سنة ٢٠٠٧ بعد الأزمة الدستورية التي حصلت بشأن انتخاب رئيس الجمهورية والتي كان مرشحاً لها وذلك عندما رفض الجيش التركي

الوطني، و "مليح كوكجية" رئيس بلدية أنقرة، وغيرهم، وقد أطلق على هذا الجناح "المتجددين" الذي سعى للانفصال عن الفضيلة وتأسيس حزب جديد، و تمثلت المشكلة الثانية في توجيه الادعاء العام الجمهوري اتهامه لحزب الفضيلة بمخالفته المبادئ العلمانية للدولة وكونه وريثاً لحزب الرفاه المحظور، وطالب الادعاء بإقالة جميع نواب الحزب في المجلس الوطني، وعلى إثر ذلك صدر قرار من المحكمة الدستورية بتاريخ ٢٢حزيران من عام ٢٠٠١، بإغلاق "حزب الفضيلة" بزعامة "نجم الدين أربكان" لكن جناح المحافظين من الحزب من أتباع " نجم الدين أربكان" سارعوا مرة أخرى إلى تشكيل حزب جديد، أطلق عليه "حزب السعادة" في ٢٥ تموز من عام ٢٠٠١م بزعامة "محمد رجائي قوطان"، حيث انضم لتشكيلة هذا الحزب ٤٢نائباً، وانضم ماتبقى من النواب السابقين من حزب الفضيلة والبالغ عددهم ٥٨ نائباً إلى جناح "المتجددين" بزعامة " رجب طيب أردوغان"، الذي تحول فيما بعد إلى حزب العدالة والتنمية [١].

وكان احتفال إعلان تأسيس "حزب العدالة والتنمية" ظهر الثلاثاء (١٤اب٢٠٠١) في فندق "بيلكنت" في أنقرة، وأنتخب رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان" كان عمدة إسطنبول السابق، وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، في الحقيقة، حزب العدالة والتنمية هو امتداد لحزب "الرفاه" وحزب "الفضيلة" وامتداد لأفكار "نجم الدين أربكان" وسياسته[٢].

دعي له بعض الصحفيين ومناصري التيار الإصلاحي في الفضيلة، وبلغ عدد المؤسسين ٧٤ عضواً ولم يكن من ضمنهم أي عضو في البرلمان ممن يمثل حزب الفضيلة، لإبعاد الشكوك حول ارتباط حزب العدالة والتنمية به، وشهد حفل الإعلان رفع العلم التركي أمام صورة "مصطفى كمال أتاتورك"، حاملاً دلالات تشير الى أن الحزب لايشكل خطراً على العلمانيين[٣].

قال "رجب طيب أردوغان" في خطاب تأسيس الحزب: "إن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد استعان "رجب طيب أردوغان" في خطابه هذا بكلمة "فولتير" الشهيرة "أنا قد لا أوافقك الرأي لكنني أضحى بنفسي من أجل حريتك في قول ماتريد"، ثم توجه أردوغان بالقول: "تركيا لنا"[٤].

إن حزب العدالة والتنمية من الناحية المبدئية لاتتبني الأفكار الإسلامية، ولكن الخلفية الفكرية لقياداتهم تعود إلى الأفكار الإسلامية، ويعلن عن احترامه للحريات الدينية والفكرية، وانفتاحه على الجميع، تبنيه

=والأحزاب العلمانية ترشحه لمنصب الرئاسة. لكنه انتخب رئيساً لتركيا في ٢٨ اب ٢٠٠٧ وذلك في الجولة الثالثة للتصويت وبعد حصوله على أكثر من نصف أصوات البرلمان كما نص عليه الدستور التركي. للمزيد من المعلومات ينظر: منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦-١٦٧.

[١] محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٢-٤١. وكذلك: عبدالحليم الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

[٢] منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

[٣] ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

[٤] نقلاً عن: محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

سياسة الحوار والتسامح، تأكيده عدم معارضته للعلمانية والمبادئ الكمالية[١]. ويرى الحزب أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية لا أساسها، وهي المبدأ الاساسي للسلم الاجتماعي، وأن العلمانية تضع حدوداً للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، ويرى الحزب أن الحريات الفردية هي اساس التحرر الاجتماعي، وأن الدين ليس عامل تقسيم المجتمع بل عامل توحيده[٢].

تعددت التسميات الملحقة بهذا التنظيم، حيث يصفه قادته بأنه منظمة (محافظة ديمقراطية)، يصفه المراقبون الغربيون بـ (التنظيم الإسلامي المعتدل)، بالإضافة إلى ألقاب أخرى مثل (الليبرالي) و (الأصولي المتطرف)، و (المسلم اليميني)، استخدم جميعها في تحديد الهوية السياسية الايديولوجية لحزب العدالة والتنمية[٣].

كان الفوز في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، (للمزيد من المعلومات ينظر جدول رقم(٤) نتائج الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٢)، في رأي مجموع المراقبين وبكل المعايير بمثابة زلزال سياسي، فمع إعلان نتائج تلك الانتخابات، كان هناك (٥٠٠) عضو من أصل (٥٥٠) عضواً سابقاً في البرلمان يغادرون دون عودة، واقتصر التمثيل في البرلمان على حزبين فقط، هما حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، إضافة إلى الثمانية أعضاء مستقلين[٤].

حقق حزب العدالة والتنمية الذي لم تمض على تشكيله سنة واحدة فوزاً كبيراً بحصوله على ٣٤,٣%، حيث شارك في هذه الانتخابات مرشحو ثمانية عشر حزباً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين (٤١,٤٠٧,٠٢٧) ناخباً، بلغت نسبة التصويت فيها ٧٩% من المسجلين وقد كانت النتائج النهائية على النحو التالي[٥]: حزب العدالة والتنمية ٣٤,٣%، وحزب الشعب الجمهوري ١٩,٤%، وحزب الطريق القويم ٩,٥%، وحزب الحركة القومية ٨,٤%، وحزب الشباب ٧,٢%، وحزب الديمقراطي الشعبي(دهب/DHP) ٦,٢%، وحزب الوطن الام ٥,١%، وحزب السعادة ٢,٥%، وحزب اليسار الديمقراطي ١,٢%، ولم يحصل أي حزب من الاحزاب الثمانية الباقية بنسبة ١%، من أصوات الناخبين، بذلك

---

[١] منصور عبدالحكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

[٢]علي حسين باكير وأخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠، ص١١٧.

[٣] راغب دوران واخرون، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط٢، دبي، ٢٠١١، ص ١١١.

[٤] خالد حسنين ومحمد أبو رمان ومنار رشواني، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الدراسات الامة، عمان، ٢٠٠٤، ص٣٩.

[٥] عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٦٣ نائباً في البرلمان من أصل ٥٥٠، حيث أصبح بمقدور الحزب تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا عن الائتلاف مع أي حزب اخر[١].

الجدول رقم(٤)، نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٢.

نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٢.				
اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%٣٤,٣	٣٦٣
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بإيكال	%١٩,٤	١٧٨
الطريق المستقيم	DYP	تانسو شيللر	%٩,٥	–
الحركة القومية	MHP	دولت بخجلي	%٨,٤	–
حزب الشباب	GP	–	%٧,٢	–
الشعب الديمقراطي	DHP	تجمع أحزاب	%٦,٢	–
الوطن الأم	ANAP	مسعود يلماز	%٥,١	–
السعادة	SP	رجائي قوطان	%٢,٥	–
اليسار الديمقراطي	DSP	بولنت أجاويد	%١,٢	–
المستقلون	–	–	%٦،٥	٩
مجموع أعضاء البرلمان				٥٥٠

نقلاً عن: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results, Lookup,2002.

http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2002

وأصبح أول حزب تركي منذ ١١ عاماً يحصل على الأغلبية المطلقة، ولكن رغم كل ذلك تم منع " أردوغان*" من أن يصبح رئيساً للوزراء، بسبب قصيدة قرأها عام ١٩٩٤م، تعد موالية للإسلاميين من

---

[١] رواء جاسم لطيف السعدي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، عمان، ٢٠١٠، ص٧١.

* أخذت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب اردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبدالله غول إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة "٣١٢" من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على أردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية، فبادر "عبدالله غول" إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام أردوغان ليترأس الحكومة الجديدة

جانب القضاة، فتسلم "عبدالله غول" رئاسة الوزراء بدلاً عنه إلى ان رفع الحظر عنه في عام ٢٠٠٣ فحل "رجب طيب أردوغان" محل "عبدالله غول" في رئاسة الوزراء، وفي انتخابات (٢٢/تموز/٢٠٠٧)، للمزيد من المعلومات ينظر جدول رقم(٥) نتائج الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٧، حصل حزب العدالة والتنمية على ٤٦,٦% من نسبة التصويت، وانخفض عدد مقاعد الحزب في البرلمان إلى ٣٤١، ولكن أعيد تكليف "رجب طيب أردوغان" رئيساً للوزراء، في حين انتخب "عبدالله غول" ليكون رئيساً للجمهورية التركية[١].

الجدول رقم (٥) نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٧*

نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٧.				
اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%٤٦,٦	٣٤١
الشعب الجمهوري	CHP	دينيز بإيكال	%٢٠,٧٩	١١٢
الحركة القومية	MHP	دولت بخجلي	%١٤,٣	٧١
المجتمع الديمقراطي(الكوردي) بصفة مستقلون	–	–	%٥,١٩	٢٢
المستقلون	–	–	–	٤
الديمقراطي	DP	–	%٥,٤٠	–
حزب الشباب	GP	–	%٣,٣	–
السعادة	SP	رجائي قوطان	%٢,٣٣	–
مجموع أعضاء البرلمان				٥٥٠

*نقلاً عن: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results, Lookup,2007.

http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2007&constituency=

=(٥٩) في ١٢ آذار ٢٠٠٣. للمزيد من المعلومات ينظر: د.سعد عبدالعزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، العدد(١١)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠١٢، ص ١٠.

[١] يسري عبدالرؤوف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير منشورة، مقدمة الى جامعة الأزهر–غزة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، فلسطين،٢٠١١، ص٢٨.

وقد أثبتت الانتخابات البرلمانية التركية لعامي (٢٠٠٢، و٢٠٠٧) أنه لايوجد منافس قوي لحزب العدالة والتنمية، وباتت سياساته تتلقى قبولاً من غالبية الشعب التركي، ومنهم الكورد لاسيما بعد الإعلان عن توجهاته الاقتصادية الليبرالية المتماشية مع اقتصاد السوق، ودعمه لقطاع الخدمات، ووعوده بحل القضية الكوردية [١].

يضاف إلى ذلك حصول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التي أجريت في أذار ٢٠٠٩ على المرتبة الأولى، ولكن بنسبة أقل من نتائج الانتخابات السابقة، وهذا بدوره أعطى دوراً كبيراً لحزب العدالة والتنمية، أما انتخابات(٢٠١١/٦/١٢)، للمزيد من المعلومات ينظر:جدول رقم٦، نتائج الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١١) فقد حقق حزب العدالة والتنمية ٤٩,٨ %، من الأصوات وقد مكنه هذا الفوز من تشكيل الحكومة بصورة منفردة برئاسة رجب طيب اردوغان، من حصوله على ٣٢٦ مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير، وفي الاقتراع الشعبي المباشر عام ٢٠١٤ فاز "رجب طيب أردوغان" بمنصب رئيس الجمهورية التركية ليحل محله في منصب رئيس الوزراء "أحمد داوود أوغلو"[2]**

---

[١] د.عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة منارة، أربيل، ٢٠١٣، ص ١٧٨.

* **أحمد داود أوغلو**: ولد في طاشكنت عام ١٩٥٩ وحصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور في إسطنبول ودرجة الماجستير من قسم الإدارة العامة في الجامعة نفسها، ثم أتم دراسته للدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة نفسها، عين مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا في خريف ٢٠٠٢، ثم تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع عام ٢٠٠٩، أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، دار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص٦٤٥.

[2] د.محمد ياس خضير، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الجزء الثالث، خرائط السياسة الخارجية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦، ص١١-١٢. للمزيد من المعلومات ينظر:

Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results, Lookup,2015.

http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2015&constituency.

الجدول رقم٦ نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١.

نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١.				
اسم الحزب	رمزه	رئيسه	النسبة التي حصل عليها	عدد مقاعده في البرلمان
العدالة والتنمية	AKP	رجب طيب أردوغان	%٤٩,٨	٣٢٦
الشعب الجمهوري	CHP	كمال كيليتشدار أوغلو	%٢٥,٦	١٣٥
الحركة القومية	MHP	دولت بخجلي	%١٣,٢	٥٤
السلام والديمقراطية (الكوردي) باسم المستقلين	NGMZ	_	٦,٥	٣٥
مجموع أعضاء البرلمان				٥٥٠

نقلاً عن: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly - Results, Lookup,2011.

http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2011&constituency=

لكن انتخابات (٢٠١٥/٦/٧)،أدت إلى انتكاسة حزب العدالة والتنمية، فقد تراجعت نسبة الاصوات التي كان يحصل عليها في الانتخابات الماضية، ووصلت إلى ٤٠,٩ ،%، لمصلحة صعود حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الذي حصل على نسبة ١٣,١% من الأصوات التي مكنته من دخول الحياة السياسية (للمزيد من المعلومات حول الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية لسنة "٢٠٠٢-٢٠١٥" ينظر الجدول الأتي):

الجدول (٧) سجل الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢-٢٠١٥*

سجل الانتخابات العامة لحزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢-٢٠١٥

الانتخابات	عدد الأصوات	عدد المقاعد	نسبة الاصوات	النتيجة
٢٠٠٢/١١/٣	١٠,٨٠٨,٢٢٩	٣٦٣ /٥٥٠	%٣٤,٣	في الحكم
٢٠٠٧/٧/٢٢	١٦,٢٣٧,٢٩١	٣٤١ /٥٥٠	%٤٦,٦	في الحكم
٢٠١١/٦/١٢	٢١,٣٩٩,٠٨٢	٣٢٧ /٥٥٠	%٤٩,٨	في الحكم
٢٠١٥/٦/٧	١٨,٨٦٧,٤١١	٢٥٨ /٥٥٠	%٤٠,٩	في الحكم
٢٠١٥/١١/١	٢٣,٦٨١,٩٢٦	٣١٧ /٥٥٠	%٤٩,٥	في الحكم

نقلاً عن: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly - Results, Lookup,2015.

http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2015&constituency=

وهنا يمكن القول، هذا الجدول يبين أن حزب العدالة والتنمية حصل على عدد متفاوت من المقاعد بين سنة (٢٠٠٢-٢٠١٥) وعلى سبيل المثال في انتخابات (٢٠٠٢)، كسب ٣٦٣ مقعداً، ولكن في انتخابات ٢٠٠٧، كسب ٣٤١ مقعداً، حيث نقص عدد مقاعده، وخسر (٢٢) مقعداً، وكذلك في انتخابات ٢٠١١، خسر(١٤) مقعداً مقارنة بانتخابات ٢٠٠٧، وكذلك في انتخابات (٢٠١٥/٦/٧) خسر(٦٩) مقعداً، ولكن في السنة نفسها عند الإعادة فى (٢٠١٥/١١/١)، حصل على نسبة عالية من المقاعد، (٥٩) مقعداً. وفى انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥، فاز الحزب بأغلبية غير ساحقة فى مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى حيث حصل على (٢٥٨) مقعد من جملة ٥٥٠، وحصل على ٤٠,٩% من الأصوات، وكان يجب عليه تكوين حكومة ائتلافية مع أحزاب أخرى، ولكن لم يحصل اتفاق وبقيت حكومة "أحمد داود أوغلو" حكومة مؤقتة حتى انتخابات (١ نوفمبر ٢٠١٥)، حيث فاز الحزب بأغلبية ساحقة فى مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى حيث حصل على ٣١٧ مقعداً من جملة ٥٥٠، وحصل على ٤٩,٥% من الأصوات، وخوله هذا الفوز تشكيل الحكومة بمفرده.

المطلب الثاني: مبادئ حزب العدالة والتنمية وأهدافه.

يمكن تعريف حزب العدالة والتنمية وفق اللائحة الداخلية للحزب كما جاء في المادة(٢) من لائحة النظام الأساسي للحزب:((بأنه تنظيم سياسي تأسس من اجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية، والمواثيق الدولية المصدق عليها من قبل مجلس الأمة التركي الكبير، وعلى رأسها، "البيان الدولي لحقوق الإنسان" و"الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" و قانون الاحزاب السياسية، وقوانين الانتخابات، والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة))[١]. إن حزب العدالة والتنمية تعتمد على مجموعة من المبادئ والأهداف الأساسية ولشرح أهم المبادئ والأهداف الأساسية، وفق لائحة النظام الأساسي للحزب. سنتناول مفهوم المبادئ والأهداف حزب العدالة والتنمية، كما يلي:

أولاً: مبادئ حزب العدالة والتنمية

قد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية* في ١٤ آب ٢٠٠١م، تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، واستهل الحزب نشاطه انطلاقاً من ضريح "مصطفى كمال أتاتورك" في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم، حيث اعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان[٢].

وورد بشأن الحقوق الأساسية والحريات في وثيقة إعلان مبادئ الحزب أنه يعتبر مبادئ "مصطفى كمال أتاتورك" عنصر السلامة الاجتماعية، وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة، وأنه ينظر إلى الدين كأهم المؤسسات الإسلامية على الإطلاق، وإلى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد، وقالت الوثيقة "إن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية، ومناخاً يمكنهم من المجاهرة باعتقاداتهم، وهي تسمح كذلك لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم[٣].

---

[١] الائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية، المصدر سبق ذكره، م٢، ص ١٨.

*الاسم المختصر للحزب هو "AK PARTI" وقد أعطى أنصاره الحزب تسمية (أكبارتي) وتعني باللغة التركية (الحزب الابيض)، رمزاً للبراءة والنقاء. وشعار حزب العدالة والتنمية على شكل مصباح كهربائي يتشكل من اللونين الأصفر والأسود، والحزب هو الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية. للمزيد من المعلومات ينظر: لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية مع تعديلاته عام ٢٠٠٩م، ترجمة: د.طارق عبدالجليل، م٣، ص ١٨-١٩. وكذلك: مجموعة باحثين، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

[٢] د.سعد عبدالعزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

[٣] عبدالحليم الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨-٢٩.

المبادئ السياسية التي يدافع عنها حزب العدالة والتنمية هي [١]:

١-مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

٢-مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لمصلحة البلاد.

٣-مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.

٤-مبدأ التأكيد على رفض الحزب جميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

٥-أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

٦-وأكد أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم، مع متطلبات العصر.

٧-هذا وقد تنكر رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية لقناعاته القريبة من الإسلاميين التي كان يتبناها في الماضي مشيراً إلى أنه أصبح اليوم تعد العلمانية ضمانة للديمقراطية، قال أردوغان في مؤتمر صحفي :"نعتقد اليوم أن بعض قناعاتنا المعلنة في الماضي خاطئة، بيد أنه لا ينبغي الإغراق في الماضي بل ينبغي النظر إلى المستقبل، إني أعتبر التغيير فضيلة"، وأوضح أن حزبه، حزب العدالة والتنمية، يعتبر العلمانية مبدأ الحرية والسلم الاجتماعي.

ثانياً: أهداف حزب العدالة والتنمية

فإن حزب العدالة والتنمية وضع في أجندته السياسية، هدفاً رئيساً وهو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق والوسائل المتاحة، من خلال الوصول بتركيا إلى بوابة الإتحاد الأوروبي، لإنعاش الاقتصاد والرفاهية المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا، مع العودة إلى العلاقات الخارجية مع الدول الجوار العربي والشرق أوسطي، حيث عمل الحزب من خلال سياسة العمق الإستراتيجي التي تبناها وزير الخارجية السابق في حكومة حزب العدالة والتنمية "أحمد داود أوغلو"، وذلك من خلال الارتقاء بسياسة البلاد الخارجية مع دول الجوار باستخدام سياسات متعددة منها سياسة تعدد البعد وسياسة صفر مشاكل والعمق الاستراتيجي[٢]

---

[١] نقلاً عن: مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢-٢٠٠٦م، الجزء الثاني، دار الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص ٤٠٠-٤٠١.

[٢] يسرى عبدالرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

وحدد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي [١]:

١-تحقيق السيادة: من دون أي قيد أو شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً.

٢-الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

٣-الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.

٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق الذي رسمه "مصطفى كمال اتاتورك".

٥- تأمين الرفاهية والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

وفضلاً عن، من أهم الأهداف الأساسية لحزب العدالة والتنمية وفقاً للمادة(٤) في لائحة الحزب، ما يلي[٢]:

١-يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداري للأمة التركية، وأن السيادة أصبحت فى يد الشعب بدون قيد أو شرط.

٢-يدافع حزب العدالة والتنمية عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها.

٣- حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسى محور اهتمامه الإنسان. ويؤمن بأن الخدمة الكبرى هي خدمة الإنسان. وتهدف جهوده إلى سعادة الإنسان وسلامته وأمنه وصحته.

٤-يدرك حزب العدالة والتنمية أن الناس يتمتعون بحقوق مثل: العقائد المختلفة، والفكر، والعرق، واللغة، والتعبير، والتنظيم، والمعيشة منذ ولادتهم، ويقبل الحزب أن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو يعزز ثقافتنا ويثريها.

٥-يرفض حزب العدالة والتنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة.

٦-يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكن الإرادة الوطنية من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يحيا في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.

٧-يعطى حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا ليحيا الإنسان حياة إنسانية.

---

[١] عبدالحليم الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

[٢] لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مع تعديلات عام ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠-٢٣، للمزيد من المعلومات ينظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية:

https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu.

٨-يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن لإنسان كمصدر أساسى وهدف للتطور الاقتصادى. ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده. ويؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العائلة هي أساس المجتمع التركى.

١٠-يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص ولاسيما الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفى مستوى مرتفع من الرفاهية.

١١-يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة.

١٢-يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة شعبنا في عملية الإدارة.

١٣-يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج.

ثالثاً: آليات تحقيق الاهداف السياسية

لذا أخذ حزب العدالة والتنمية على عاتقه تحقيق أهدافه وفق استراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحددت [١]:

١- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

٢- من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقا للوائح الداخلية للحزب.

٣- التزام الحزب بإعلام كافة مصروفاته للجمهور وفقا لميزانية الحزب.

٤- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.

٥- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح الحزب وبرنامجه.

٦- القدرة والاستحقاق هما أساسا الاختيار للمناصب، لاسيما الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي[٢]:

١-نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

٣- خفض معدل البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.

٤- اتباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار. وتحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

٥- اتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

---

[١] عبدالحليم الغزالي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

المبحث الثاني: الإصلاحات وتأثيرها في القضية الكوردية في تركيا.

بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية دفة الحكم عام ٢٠٠٢، قامت بعدة إصلاحات داخلية لحل القضية الكوردية في تركيا، ومن أهمها الإصلاحات القانونية والسياسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالمجال السياسي والقضائي قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تعديلات دستورية، أغلبها تتعلق بالمطالب الأوروبية للوفاء بشروط كوبنهاغن ومعاييره، من أجل العضوية في الاتحاد الأوروبي. وسنتناول المبحث في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الإصلاحات القانونية.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات القانونية

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢، دخلت المشكلة الكوردية مرحلة جديدة، وذلك لاعتبارات عديدة، فالظروف الداخلية التي هيأت لبروز حزب العمال الكوردستاني في عقدي السبعينات والثمانينات، أنكمشت وباتت مسألة مناقشة الحقوق الثقافية للكورد تثار بشكل علني، أما الاعتبارات الخارجية فهي سعي تركيا الى الدخول في الاتحاد الأوروبي وتجاوز عقبة الرفض الأوروبي، فقد أقر البرلمان التركي في تموز ٢٠٠٣ قانوناً جديداً يقضي بتقليص مدة محكومية عدد من مقاتلي حزب العمال الكوردستاني الذين ألقوا أسلحتهم وتقدموا بمعلومات للسلطات التركية[١].

واستمر الحزب في عملية الإصلاح، ففي آب/ ٢٠٠٣ شرع إمكانية التعليم بلغات أخرى غير التركية، ومن خلال حزمة جديدة من التعديلات على الدستور، تعززت حرية الفكر والتعبير وحرية التجمع، وكذلك حدث تغير مهم في مجلس الأمن القومي، إذ أصبح هناك توازن بين الأعضاء المدنيين والعسكريين فيه، ولم يعد قادة أفرع القوات المسلحة أعضاء في المجلس الذي أصبح يترأسه مدني، كذلك تم إلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، ووضعت القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة من قبل ديوان المحاسبة[٢].

وعلى الرغم، من أن خطوات حزب العدالة والتنمية كانت بسيطة ومتدرجة في مجال الحقوق الثقافية والاجتماعية للكورد، إلا أنها كانت مستمرة، وبنيت عليها أمور، أهمها[٣]:

١- السماح بتنظيم دورات لتعليم اللغات غير التركية (الكوردية تحديداً) عام ٢٠٠٣.
٢- افتتاح أقسام لتعليم تلك اللغات في الجامعات التركية.
٣- إقرار حق التأليف والنشر باللغة الكوردية.
٤- افتتاح قناة تليفزيونية رسمية ناطقة باللغة الكوردية عام ٢٠٠٩.
٥- اتباع سياسة تنمية جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكوردية، من خلال عشرات المشاريع الاقتصادية والتنموية من طرق ومستشفيات ومطارات وجامعات ومرافق سياحية.
٦- إقرار قانون "الإرهاب وتمتين الوحدة الاجتماعية"، الذي يفوض الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية للعملية السياسية، ويزيل المسؤولية الجنائية عن المشاركين فيها، ويسمح بعودة من يلقي السلاح إلى بيته ويضمن مشاركته في الحياة الاجتماعية.

---

[١] د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[٢] عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٥، ص ٤٨.

[٣] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مركز الجزير للدراسات، ٢٠١٦، قطر، ص٤-٥.

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي، فعدلت بعض مواد الدستور، توطيداً لدعائم الديمقراطية، على النحو الأتي:

١- تجرى لانتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات.

٢- ينتخب الشعب رئيس الجمهورية مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتم الاربعين من العمر وحمل شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون الصفات نفسها والمؤهلين للانتخابات النيابية.

٣- تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات[١].

٤- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١١ عضواً الى ١٧ عضواً، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.

٥- رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من ٧ أعضاء الى ٢٢ عضواً، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها[٢].

٦- إضفاء الطابع الديمقراطي على بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين: حيث يعد المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين جهازًا ذا سلطة أحادية يختص بجميع الحقوق الشخصية منذ بداية التعيين وحتى التقاعد لجميع القضاة والمدعين العامين العاملين في محاكم الدرجة الأولى من القضاء العدلي والإداري.

٧- تحول المحكمة الدستورية إلى بنية أكثر ديمقراطية وتعددية: حيث كانت هناك مشكلات مهمة في تشكيل المحكمة الدستورية بشكلها المنصوص عليه في دستور ١٩٨٢ .وقد استطاعت التعديلات الدستورية التي أجريت عام ٢٠١٠ م تعديل هذا التشكيل بشكل واضح.

٨- تحسينات تهدف إلى محاكمات عادلة وناجزة: حيث كانت تنتشر وسط الرأي العام بعض الشكاوى المتعلقة باستغراق المحاكمات لمدد طويلة وانتشرت دعوات مبررة تطالب باتخاذ التدابير اللازمة من أجل حل هذه المشكلة[٣]

---

[١] خورشيد دلي، تركيا مابعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، بتأريخ ٢٠١٦/٥/١ على الرابط الأتي:
http://www.wahdaislamyia.org\issues\106\kdali.htm

[٢] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

[٣] الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٢، ترجمة: د.طارق عبدالجليل و د.أحمد سامي العايدي، إصدرارت مستشارية النظام العام والامن التركي (٨)، ط٢، ٢٠١٣، ص ٦٩-٧٥.

حزب العدالة والتنمية شرع بانفتاح واسع بمثابة ثورة في القضية الكوردية[١]، فنجد ما يأتي:

١- إلغاء حظر تسمية العائلات لأطفالها بلغات محلية وفق الثقافات القومية.

٢- تمهيد الطريق أمام إطلاق أسماء باللغات المحلية على المواقع السكنية.

٣- إطلاق حرية فتح دورات خاصة لتعلم اللغات واللهجات المحلية.

٤- إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية، حيث بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكوردية وأخرى باللغة العربية. ورفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات والأغاني الكوردية.

٥- شرعت وزارة الثقافة والسياحة التركية بطبع مؤلفات للغة الكوردية وأدابها، وطبعت عدداً منها.

٦- صدر السماح بفتح أقسام للغة الكوردية وادابها في الجامعات والمعاهد.

٧- ألغي الحظر على الدعاية السياسية باللغات المحلية.

٨- إطلاق أسماء بعض الشخصيات الهامة في الثقافة الكوردية أو في التاريخ الكوردي.

٩- إصدار قانون رقم(٥٢٣٣) لتعويض المواطنين المتضررين من الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

١٠- رفع القيود المفروضة على استخدام بعض المراعي الجبلية بسبب الإرهاب مما ساهم في توسع تربية المواشي وتطورها.

١١- تقليل نقاط التفتيش البرية في المناطق الحدودية لتسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

١٢- دعم المواطنين الراغبين بالعودة إلى قراهم المهجورة أو التي أخليت بسبب الإرهاب في شرقي وجنوب شرقي الأناضول، وتأمين عودة ١٨٨ ألف مواطن إلى قراهم السابقة في ١٤ولاية.

١٣- وفي هذا النطاق تم إنفاق ١١٢ مليون ليرة من الميزانية العامة بين (١٩٩٩-٢٠١٠).

١٤- طرح مسودة قانون على مجلس الأمة التركي لتحقيق مراقبة أشد على قوات الأمن في مجال انتهاكات حقوق الانسان.

١٥- إعداد مسودة قانون لتشكيل مجلس المساواة ومكافحة التمييز. والشروع بمساعي المصادقة على البروتوكول الاختياري للأمم المتحدة بشأن مكافحة التعذيب والمعاملة السيئة، والاستعداد لتشكيل لجنة مكافحة التعذيب في تركيا.

---

[١] محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧٣-٧٥.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية

في ١٨ أذار ٢٠٠٣م، قدم "اردوغان" برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الاتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية[١].

وعلى صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي، ففي السياسة الداخلية، رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون، وهذا يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك كان لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة اولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا في الاتحاد[٢].

وقد اضطرت تركيا إلى إحداث إصلاحات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أقر المجلس الوطني التركي الكبير في حزيران ٢٠٠٣ إصلاحات تقضي بتحسين التعبير بإلغاء مادة من قانون مكافحة الإرهاب تتعلق بنشر النزعة الانفصالية، وكانت هذه المادة تستخدم بشكل كبير في تركيا لاعتقال المؤلفين والمفكرين الذين يدعون إلى احترام حقوق الكورد، ومن الإصلاحات ايضاً توسيع الحقوق الثقافية للأقليات، وبدأت الإذاعة التركية بث برامج كوردية بعد حظر استمر عدة عقود[٣].

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم كانت تسعى إلى الإصلاحات السياسية تجاه القضية الكوردية من خلال الاصلاحات التى قامت بها وتشمل:

١-السماح للقوميات غير التركية يتعلم لغتها وتعليمها، فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكوردية.

٢-إصدار قانون العفو عن " النائبين" من الكورد الذين التحقوا بحزب العمال الكوردستاني الانفصالي.

٣-تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.

٤-توسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.

---

(1) Basbakan Receb Tayyip Erdogan Tarafindan Sunulan59 Ucu Hukumet program 18 mart2003,www.Akparti.org.tr.

(2) Ayni Eser.

(٣) عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الاوربي دراسة في العلاقات التركية الاوربية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

٦- إلغاء ما كان يسمى " اللائحة السوداء" وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية، ولا يمنعون مع التعديل الجديد من السفر إلا بمذكرة قضائية[١].

٧- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.

٨- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.

٩- تخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية.

١٠- تشكيل محاكم خاصة بالأحداث، واستثناؤهم من تهم الارهاب والجريمة المنظمة[٢].

١١- إلغاء عقوبة الإعدام.

١٢- عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية أو منع تداولها.

١٣_ ضمان حرية الصحافة

١٤- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية حقوق الإنسان واحترامها على التشريعات الوطنية[٣].

١٥- إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالماضي.

١٦- تكريس معايير الديمقراطية.

١٧- احترام حقوق الانسان.

١٨- تحييد المؤسسة العسكرية (الجيش).

١٩- تحييد المؤسسة القضائية (المحكمة الدستورية)[٤].

---

[١] شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠١١، ص١٠٠.

[٢] خورشيد دلي، تركيا مابعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الأتي:

http://www.wahdaislamyia.org\issues\106\kdali.htm

[٣] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

[٤] محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

الجهود المبذولة في مجالات السياسية[١]:

١- إلغاء حالة الطوارئ: وتتمثل أول خطوة كبيرة من خطوات التحول الديمقراطي في قيام الحكومة بإلغاء تطبيق حالة الطوارئ بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٢ م أي بعد ١٢ يومًا من تشكيلها، وذلك بعدم استصدار قرار بتمديد حالة الطوارئ .وعند الأخذ في الاعتبار المدة الطويلة التي طبقت فيها الأحكام العرفية وحالة الطوارئ خلال مدتي دستور ١٩٦١ و١٩٨٢ نجد أن عودة الإدارة الطبيعية في كل تركيا عام ٢٠٠٢ م يمثل تطورًا بالغ الأهمية.

٢- إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة: وبهذه الكيفية انتهت في عام ٢٠٠٤ م رحلة محاكم أمن الدولة التي بدأت عام ١٩٧٣ م، وتم اتخاذ خطوة أخرى مهمة نحو الوضع الطبيعي في القضاء من خلال إلغاء محاكم العقوبات المشددة ذات السلطات الخاصة عام ٢٠١٢ م.

٣- إطلاق مشروع الوحدة الوطنية والأخوة: تم إطلاق "مشروع الوحدة الوطنية والأخوة" في شهر تموز عام ٢٠٠٩ م بهدف القضاء على الإرهاب وتحقيق السلام الاجتماعي والأخوة .وقد استهدف هذا المشروع تطوير سياسة حل متعددة الأبعاد إزاء مشكلة الإرهاب التي أخذت في التضخم منذ أعوام طويلة.

٤- تأسيس مستشارية النظام العام والأمن وإعادة حقوق المجردين من الجنسية التركية وتيسير الحياة اليومية. وإعادة الأسماء القديمة إلى المناطق السكنية والحد من الإجراءات البيروقراطية وتجاوز أزمة الثقة تجاه المواطن.

---

[١] الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥-٤٢.

المطلب الثالث/ الإصلاحات الاقتصادية:

بعد أن فاز حزب العدالة والتنمية بانتخابات ٢٠٠٢م أعلن أردوغان أن أولويته هي الاستقرار الاقتصادي وعضوية الاتحاد الاوروبي، وخفف من أهمية القضايا الاجتماعية في صميم الأجندة الإسلامية، وقد دعمت مشروع عضوية الاتحاد الأوروبي الدوائر المالية والجمهور على نطاق واسع، ومكن التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان حزب العدالة والتنمية من محاولة تعويق التأثير العسكري في مجال السياسة والقضاء تدريجياً في المؤسسة الكمالية الراسخة[١].

لقد نجح حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" في تحقيق نقلة نوعية مشهودة في الاقتصاد التركي انعكست بشكل واضح على الحياة المعيشية لابناء الشعب التركي، وهذا النجاح جاء نتيجة لتخطيط دقيق عليم بمواطن الضعف في الهيكل الاقتصادي للدولة التركية، ولذا مثل، نماء الاقتصاد التركي في منذ ٢٠٠٢م بنسبة ٦%، ويشير "رجب طيب اردوغان" إلى أن اقتصاد تركيا سيكون من دول العشر الأولى على العالم بحلول عام ٢٠٢٣م[٢].

وقد قام حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم بالعديد من الإصلاحات الداخلية في شتى المجالات الاقتصادية، مثل الصحة والتربية والزراعة والصناعة والغاز الطبيعي، وترميم الأثار التاريخية، والإصلاحات الدستورية، حيث كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية، وقام بالعديد من الإجراءات لتحقيق تلك الإصلاحات الاقتصادية التي يتجلى أبرز مظاهرها في انتقال الاقتصاد التركي من المرتبة ٢٦ عالمياً إلى المرتبة (١٧)، وبذلك أصبح سادس اقتصاد على مستوى أوروبا، إضافة إلى ارتفاع الدخل الفردي من ٣٥٠٠ دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٨٥٩٠ دولاراً سنة ٢٠٠٩م، وارتفاع الدخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٦٨١ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، فضلاً عن ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية والصادرات، وعدد الشركات الاجنبية العاملة في تركيا[٣].

لقد عرف الاقتصاد التركي في المدة الممتدة من ٢٠٠١ (الأزمة الاقتصادية الداخلية)، إلى ٢٠٠٨ (الأزمة الاقتصادية العالمية)، تحولاً كبيراً بفضل الاستقرار السياسي، والاقتصادي ضمن المعايير الأوروبية من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، بحيث بلغ معدل النمو في هذه المدة المرتبة الثالثة

---

[١] انجيل راباسا وإف وستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة: إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٣-١٠٤.

[٢] د.راغب السرجاني، قصة أردوجان، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٣] سمر محمود محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين،٢٠١٢، ص ٤٦-٤٧.

عالمياً بعد الصين والهند، وتمثلت ملامح ذلك التحول من خلال" زيادة الناتج القومي من ٣٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلى ٧٥٠ مليار دولار في ٢٠٠٨ ، بمعدل نمو بلغ ٦,٨% [١].

وشهدت تركيا في تلك المدة انخفاضاً مستمراً في معدل التضخم، وزيادة في حجم الاستثمارات" لتحتل بذلك المرتبة ١٧ عالمياً، و ٦ أوروبياً في ترتيب أكبر الاقتصاديات، بحيث تجذب ١٦ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي، وبالرغم من الأزمة العالمية وتأثيراتها إلا أن تركيا استطاعت تجاوز عدم الثبات في الأسواق العالمية، بفضل نظامها المصرفي المالي الشفاف والمستقر[٢].

وقد عرفت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية عدة إصلاحات اقتصادية[٣]:

١- زيادة العمل في البورصة التركية ثلاثة أضعاف في عهد الحكومة الحالية.

٢- تراجع ديون القطاع العام وانخفاض نسبتها عام ٢٠٠٩ الى نسبة ٢٩،١% ، وكانت تقدر عام ٢٠٠٢ بـــ ٦١،٤%.

٣- ارتفاع أجور العاملين والموظفين بين سنوات ٢٠٠٢-٢٠١٠ بـــ ١٨٨%.

٤- زادت احتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي، حيث وصلت إلى ٧٠،١% مليار دولار عام ٢٠١٠، وكانت تقدر عام ٢٠٠٢ بـــ٢٦،١% مليار دولار.

٥- أصبحت شركات المقاولات التركية تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الشركات الصينية.

٦- قدرت صادرات تركيا عام ٢٠٠٢ بـ٣٦ مليار دولار، لكنها قدرت عام ٢٠١٠ بـ ١٠٢ مليار دولار.

٧- أصبحت تركيا من بين مجموعة G20 وبالتالي أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.

٨- ارتفع الدخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ٦١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠.

٩- ارتفعت نسبة الاستثمارات حوالى ٢٢ مليار دولار.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فى جنوب شرق تركيا فهناك فجوة اقتصادية كبيرة بين الجنوب الشرقى الكوردي وبقية تركيا، وهذا أدى إلى تحريك استقطاب سياسى قوي سعيًا إلى التوصل لحلول سياسية فعالة، فالفقر ما يزال منتشرا بين المجتمعات الكردية فى الجنوب الشرقي، إذ أضحى غير قابل للانهزام، بل إنه أصبح قوة دافعة ومحركة للتيارات التى تقف خلف حالة عدم الاستقرار التى تشهدها كل من تركيا وسوريا والعراق، فإن مضاعفة جهود التنمية الاقتصادية لا يمكنها وحدها شراء ولاء جميع أعضاء حزب العمال الكردستانى الحاليين والمحتملين. فرغم أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى هى علاقة تكاملية هامة للغاية، إلا أنها ظلت تعانى من عدم التوازن لمدة طويلة فى تركيا. وذلك راجع لكون هذه التنمية الاقتصادية وهذا الاستقرار السياسي لا يمكنهما أن يتحققا دون الاهتمام

---

[١] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

[2] Egeman Bagis, “Turkey’s EU membership process : prospects and challenges”,EU Diplomacy papers. Department of EU international relations and diplomacy studies, May 2010.Date of Entrance:10/5/2016,available on: http://www.coleurope.eu.pdf .

[٣] محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

بالجانب الاجتماعى، فالتخفيف من وطأة العوز التى يعانى منها الكورد هو المكون المفقود فى عملية السلام المتراجعة مع حزب العمال الكردستانى، وفى تحقيق الاستقرار فى المنطقة. وأخيراً، يمكننا القول: إنه، وبدون تلبية الاحتياجات الاقتصادية للكورد الذين يعيشون جنوب شرق البلاد؛ لن تكون المناورات العسكرية والسياسية كافية لمنع تركيا من الانزلاق في دوامة العنف[١].

إن النخبة التركية الكمالية (سواء كان في اليمين أو اليسار) والنخبة الإسلامية في تركيا بصورة عامة أسير النهج الغربي في نظرتها للمسألة الكوردية، فتبعاً لهذا النهج، هناك جذور اقتصادية لجميع الصراعات العرقية والدينية وإن التنمية الإقتصادية هي الحل. وهذا التصور يحصر المسألة الكوردية في الجنوب الشرقي من البلاد في كونها مسألة تخلف اقتصادي، وسيطرة القيم التقليدية على المجتمع الكوردي، وستؤدى التنمية الاقتصادية وإشاعة قيم الحداثة إلى اختفاء المسألة الكوردية، هذه النظرة التبسيطية غير الموضوعية والواقعة تحت تأثير الحتمية الاقتصادية ذات الجذور الماركسية والمادية الدياليكتكية، لاتزال تسيطر على النخبة التركية في الحكومة والمعارضة، وقد طالب دعاة هذا النهج المادي بأن يتم القضاء على الإرهاب مرة واحدة، ثم ينفذ حزمة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتطوير جنوب شرق تركيا[٢].

لذا لم يترافق النمو الاقتصادي الحاصل في تركيا مع عدالة اجتماعية وجغرافية، إذ أدى الى ارتفاع معدل الفقر والطبقية، وهو مالم يرض الشعب التركي، فمثلاً يعاني الكورد في تركيا من التهميش والإقصاء في جميع نواحي الحياة، كذلك التمييز في الوظائف، ولاسيما الوظائف العليا[٣].

وهنا يمكن قول، حزب العدالة والتنمية في بداية دخوله في العملية السياسية كحزب سياسي عام ٢٠٠٢ قد أعلن مجموعة من النقاط من أجل الإصلاحات في القضية الكوردية من الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والقومية، وكان هذا دافعاً قوياً للكورد أن يصوتوا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام ٢٠٠٧ في المناطق الكوردية ويحصلوا على أغلبية الأصوات في المناطق الكوردية. ولكن بعد مرور مدة زمنية لم يستطع حزب العدالة والتنمية أن يستمر في وعوده وإصلاحاته وقد تراجع عن أغلبية النقاط التي طرحها من أجل تحسين أوضاع الكورد، وذلك بسبب مواجهته لكثير من العقبات والانتقادات من قبل الأحزاب المعارضة والجانب العسكري في تركيا.

---

[١] سولينبرجر،البعد الإقتصادي للسلام في تركيا، معهد واشنطن، ٣١مارس ٢٠١٦، على ربط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-economic-dimension-of-peace-in-turkey

[٢] د.عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩.

[٣] قاسم حسين الربيعي، تقدير أستراتيجي–الاحتجاجات الداخلية التركية وتأثيراتها الداخلية والخارجية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد(٦)، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص ٢٨٧.

المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة التركية والشعب الكوردي بعد عام ٢٠٠٢.

طرأ تحول على السياسة التركية في تعاملها مع القضية الكوردية، في المدة(٢٠٠٢-٢٠١٠)، تجلى ذلك من خلال المواقف والتصريحات والإصلاحات والمبادرة السياسية، والإجراءات العملية التي قامت بها تركيا على الصعيد الداخلي، وسميت المبادرة (الانفتاح الكوردي)، وانتهجتها تركيا من أجل تنفيذ توجهات سياساتها الداخلية الانفتاحية مثل المصالحة مع الشعب الكوردي، وسنتناول المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مشروع حزب العدالة والتنمية لحل القضية الكوردية.

المطلب الثاني: موقف حزب العمال الكوردستاني من مشروع حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثالث: موقف الدول الأوروبية من حل القضية الكوردية في داخل تركيا.

المطلب الأول: مشروع حزب العدالة والتنمية لحل القضية الكوردية.

تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في ٢٠٠٢، بعد استشرافه لثلاثة متغيرات رئيسة في تركيا والمنطقة، هي القبض على أوجلان عام ١٩٩٩ إثر عملية معقدة أسهمت فيها المخابرات المركزية الأميركية، والأزمات الاقتصادية التركية التي دفعت بالبلاد إلى حافة الإفلاس، ومتطلبات النظام العالمي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما أعطاه إلى جانب عوامل أخرى فرصة تأريخية لحل الكثير من مشاكل البلاد، لم يستعجل حزب العدالة والتنمية طرح أية مبادرة سياسية خاصة بالقضية الكوردية، بل عمل في سنواته الأولى على تنمية الاقتصاد التركي التي أدت إلى استقرار سياسي، وأثمرت حاضنة شعبية شجعته لاحقاً على فتح كثير من الملفات الشائكة (منها المشكلة الكوردية) تحت عنوان التوافق مع معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي[١].

ولعل المتغير في هذه المعادلة تمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عقب فوزه الكبير في انتخابات عام ٢٠٠٢، ومن ثم نجاحه التدريجي في قلب المعادلة ضد الجيش والسيطرة على الرئاسات الثلاث (البرلمان، الحكومة، والجمهورية)، حيث شكل هذا المتغير عاملاً مهماً فى إعادة النظر إلى الأسس التى بنيت عليها الجمهورية التركية، حيث اعترف حزب العدالة والتنمية بوجود مشكلة كوردية عصية في تركيا بسبب أخطاء في السياسة القديمة، وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديمقراطية مع الكورد، وفي هذا الإطار جاءت خطوات رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"الانفتاحية، فزار مراراً مدينة دياربكر معقل الكورد في تركيا، ومن هناك قال: "إن القضية الكوردية في تركيا هي قضية الديمقراطية، وهى قضيتى، وسأحلها بالطرق السلمية"[٢].

اعتذر رئيس وزراء تركيا "رجب طيب أردوغان" عن حملة أمنية* قتل فيها آلاف الكورد عام (١٩٣٧-١٩٣٩)، فى أول خطوة من نوعها يقدم عليها سياسى تركى بالحكم، وهو اعتذار يأتى فى وقت تتوتر فيه علاقة انقرة مع الكورد بسبب حملة عسكرية أعقبت هجوما داميا شنه حزب العمال الكوردستاني،

---

[١] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

[٢] خورشيد دلي، المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ٩، العدد ١٠٤، أب ٢٠١٠، ص٧٣؛ وكذلك: نوال عبدالجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية اتجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

* **مذبحة درسيم:** وقعت بين عام (١٩٣٧-١٩٣٩م) في منطقة درسيم، التي تناظرها اليوم محافظة تونجيلي في تركيا، وكان أبرز زعمائها الروحيين والقبليين سيد رضا، وكان سببها المقاومة المسلحة لرؤساء الإقطاعي المحلي، ضد قانون إعادة التوطين ١٩٣٤ والنقل القسري للسكان، ضمن تنفيذ حكومة تركيا المركزية لسياسة التتريك آنذاك، وقد دافع البعض عن الحادث معتبرين إياه ردود فعل عسكرية مشروعة، بينما أدانه آخرون باعتبار ما جرى جريمة إبادة جماعية أو إبادة عرقية. للمزيد من المعلومات ينظر: ابراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤-١٣٥. وكذلك: د.نورى دەرسیمی، دەرسیم لە میژووی کوردستاندا، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل٢٧٠-٣٣٠.

وقال "رجب طيب أردوغان" فى خطابه الحى نقله التلفزيون الرسمى " إذا كانت هناك حاجة إلى اعتذار إحالة عن الدولة وإذا وجد مثل هذا العرف، فإننى سأعتذر، وها أنا أعتذر"[١].

لم يتمنع رئيس الوزراء التركى "رجب طيب أردوغان" من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكوردية، ففى عام ٢٠٠٥م، فى ديار بكر التى تقطنها أغلبية كوردية، صرح قائلًا: "بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع، ولكن المزيد من الديمقراطية"[٢].

وتقوم نهج حزب العدالة والتنمية على مبادئ رئيسة يمكن تلخيصها فيما يأتي [٣]:-

١-نهضة تركيا وتقدمها مرهونان بحل القضية الكوردية التي تستنزف ثروتها البشرية ومواردها وتفتح باب التدخلات الخارجية[*].

٢-اعتبار القضية الكوردية شأناً تركيا أو مشكلة داخلية وليس قضية إقليمية أو حرباً بين أعداء، ولذلك تفضل الحكومة التركية استعمال مصطلح "الحل" أو " ألتسوية" وليس " السلام" لوصف العملية السياسية الجارية.

٣- حل القضية الكوردية سياسياً ضمن استراتيجية متكاملة، وليس من خلال رؤية أمنية -عسكرية.

٤- على الحزب أن يبادر إلى إلقاء السلاح وترك العمل العسكري.

٥- على الدولة أن تعمل على الاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للكورد.

٦- يحتاج الحل السياسي لإنضاج العوامل المساعدة على نجاحه.

٧- ينبغي للحل أن يكون متدرجاً لتجاوز الأزمات المزمنة والعراقيل الكثيرة، وعلى رأسها الرفض الشعبي.

٨- الاعتراف بالمظلومية التأريخية للكورد فى تركيا والمنطقة، وأعلن"رجب طيب أردوغان" أيضاً أن"المسألة الكوردية هى مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضى ليس من سلوك الدول الكبرى"، ثم أكد على أنه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية، فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكوردية [٤].

---

[١] ممدوح عبدالمنعم، تركيا والبحث عن الذات، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة،٢٠١٢، ص ٧٨-٧٩.

[٢] جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، خريف٢٠١٣م، ص ٢٩.

[٣] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص٤.

* تقع هذه الرؤية في القلب من مبدأ " **صفر مشكلات**" أي **تصفير المشكلات** مع دول الجوار لأحمد داود أوغلو، للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦١٢-٦١٣.

[٤] يلماز انصار اوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

مبادرة "رجب طيب أردوغان" لحل القضية الكورد والاصلاح فى تركيا أمام مفترق طرق، مشروع الكامل الذي تقدمت به الحكومة، يتضمن العديد من المميزات التي تمنح الكورد[١].

١-الاعتراف بالإدراة الذاتية للمقاطعات الكوردية.

٢-إعادة الأسماء الكوردية لعدد من المدن بدلاً من أسمائها التركية.

٣- تغيير الدستور وتجاوز الإشارة إلى القومية التركية في أوراق الهوية.

٤- الاعتراف باللغة الكوردية رسمياً والسماح باستخدامها شفيهاً في الدوائر الحكومية.

٥- السماح للبث الإعلامي والثقافي الأهلي باللغة الكوردية.

هذه الإصلاحات جاءت نتيجة مجموعة من البواعث منها[٢] :

١-المشروع هو جزء من استراتيجية "د.أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية والعقل المفكر للحكومة الذي يتبنى استراتيجية تركيا مبنية على السلام والتماسك الداخلي وعلاقات خالية من الصراع مع الدول الإقليمية.

٢-إيجاد حل للمسألة الكوردية وسحب البساط من تحت رجل حزب العمال الكوردستانى، والعسكر في تركيا، والحصول على اصوات الناخبين الكورد الذين يصلون الى٢٠% من الاصوات ضمن تركيا.

٣- من الاعذار التي تقدمها الاتحاد الأوروبي في عدم قبول، عضوية تركيا قمع الكورد.

لايخفى على المراقب أن سياسة تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية شهدت تحولات اجتماعية وسياسية مهمة في الداخل، ومن بين هذه التحولات محاولة مقاربة القضية الكوردية وحلها سلمياً بما يحقق لحزب العدالة والتنمية الحاكم المزيد من التطلعات تجاه الداخل والخارج، وذلك من خلال الربط بين هذه القضية والإصلاحات التي أجرتها الحكومة، وانتهاج مساعي محددة من نوع خارطة هذا المشروع كانت تحت تسمية (مشروع السلام Peace Process) التى تحتوى على مجموعة خطوات منها (إصلاح القوانين، نزع السلاح، اجراء الندوات والسيمنارات)، قبل أن يتراجع عنها لمصلحة خطة الانفتاح الديمقراطي التي تبخرت لاحقاً هى الأخرى، وكذلك من خلال اتخاذ سلسلة خطوات انفتاحية [٣].

واستمرارًا على هذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية عام ٢٠٠٩م مبادرة لمعالجة المسألة الكوردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. فى البداية عرفت المبادرة باسم "الانفتاح الكوردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بعدة أسماء؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن أسماء أخرى.

ولهذه المبادرة غايتان من وجهة نظر الحكومة التركية هي: أولها، التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكل بعد الانقلاب العسكري عام١٩٨٠م، من خلال توسيع فهم المواطنة، ثم

---

[١] د.عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤-١٦٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦٥.

[٣]خورشيد دلي، تركيا ورهاناتها على القضية الكردية، بتأريخ ٢٠١٦/٥/١٥، على الربط التالي:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/134/korshiddalli.htm

إعادة تعريف المجتمع السياسى، وتعزيز مشاركة المجتمع المدنى، والانخراط في لامركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.

والثانية: هي وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني.

أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، فإنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية "تصفير المشكلات مع الجيران" وتمنحها المصداقية داخليًا وخارجيًا[١].

اتسمت تحركات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، بخطوات إيجابية عديدة في سبيل حل المشكلة الكوردية، ولعل أبرز تلك الخطوات هي [٢]: –

١–أعلن "رجب طيب أردوغان" في تموز ٢٠٠٩، أن حكومته تعمل على اتخاذ خطوات من أجل حل المسألة الكوردية.

٢–أعلن رجب طيب أردوغان في كلمة له أثناء اجتماع لحزبه في ٤ اب ٢٠٠٩، أنه مستعد لحل جذري للمشكلة الكوردية، وحث أحزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة في هذا المجال.

٣–عقد رجب طيب أردوغان اجتماعاً في مقر المجلس الوطني الكبير في ٥ اب ٢٠٠٩، مع نواب حزب السلام الديمقراطي لمناقشة مبادرة الحكومة التركية بحل المشكلة الكوردية.

٤– عقد "رجب طيب أردوغان" لقاء مع رئيس الوزراء الروسي أنذاك فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الإيطالي "بيرلسكوني" في ٦/اب ٢٠٠٩، لمناقشة مبادرة تركيا بحل المشكلة الكوردية، وفي الوقت نفسه عقدت السفارة الأمريكية في أنقرة لقاء مع نواب حزب السلام الديمقراطي لمناقشة المبادرة التركية.

٥– عقد رجب طيب أردوغان اجتماعاً مع الوزراء وأعضاء من مجلس الأمن القومي التركي في(٧ أب٢٠٠٩)، لمناقشة مبادرته بحل المشكلة الكوردية.

٦– عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعاً لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة لتنهي الصراع المسلح بين الدولة التركية وحزب العمال الكوردستاني في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، فضلاً عن إجراء تغييرات جوهرية في التعامل مع الحقوق الثقافية للكرد، وكذلك تم تعيين نائب رئيس الوزراء "بولنت أرنيتش" مسؤولاً عن الملف الكوردي ومتابعته.

---

[١] يلماز أنصار أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص١٤.، جوهانا نيكانين، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[٢] د.حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص ٩–١٠.

ولكن هذه الخطوات لها تحديات ومن أبرزها:

الأول: غياب رؤية واضحة لدى الطرفين بشأن الحل. فتركيا تتحدث عن انفتاح دون أن تقترب من حقيقة المشكلة، أو أن تحدد مع من ستحاور بشأنها، حزب العمال لايطرح مطالب محددة واضحة، فهو يمزج بين مطالب الاعتراف بالهوية الكوردية وبين حق تقرير المصير، وهذا المزج أو الغموض يثير الكثير من الحساسية والخشية، ليس في تركيا وحدها بل في جميع الدول التي يوجد فيها الكورد، ولاسيما إيران وسوريا[١].

الثاني: العامل الإقليمي والدولي الذي لم يتبلور بعد لمصلحة البحث عن حل سلمي يحقق الاستقرار لتركيا من جهة، والهوية القومية للكورد من جهة ثانية، ومن الواضح أن الجانب التركي يركز على نزع سلاح حزب العمال الكوردستاني، والتهرب من أي اعتراف بكيان ذاتي للكورد أو حتى الاعتراف رسمياً بالهوية القومية الكوردية في الدستور، و الجانب الكوردي يركز على حل متكامل بربط نزع سلاحه بحل سياسي شامل ودائم، وهو مايجعل رؤية الجانبين متباعدة، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية تأريخية منشودة صعبة إن لم تكن مستحيلة، ما لم تواجه تركيا هذه المشكلة بطريقة واقعية تؤدي إلى اعتراف بالحقوق الكوردية، خاصة في ظل وجود قناعة عميقة لدى الكورد بأن أردوغان الذي تنصل مراراً من وعوده بحل القضية الكوردية في تركيا سلمياً يتعامل مع هذه القضية بعقلية المناورة السياسية لتحقيق أهداف وحسابات سياسية مختلفة، وليس التطلع إلى حل سلمي حقيقي وتأريخي[٢].

وهنا يمكن قول، كان عدم وجود مصداقية وثقة بين الدولة التركية وحزب العمال الكوردستاني واحداً من أبرز الأسباب التي أدت إلى عدم توفيق عملية السلام في تركيا ولذلك واجهت صعوبات من أول وهلة تطبيق العملية، ومن أجل ذلك كانت الحكومة التركية ترى أن على حزب العمال الكوردستاني أن يضعي السلاح يبدأ بعملية سياسية مدنية في نضاله، وفي المقابل كان يرى حزب العمال الكوردستاني أن الحكومة التركية لاتريد إنجاز عملية السلام وإعطاء الحقوق للشعب الكوردي من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والقومية...

ومن الملاحظ أن هناك شكاً وعدم الثقة بين الطرفين في جميع الخطوات التي يخطونها من أجل إرساء السلام والعمل على تحقيق الاتفاقيات بين الطرفين ومنع الحروب والمعارك وحقن الدماء، وكان حزب العمال الكوردستاني يعتقد أن نزع السلاح يجب أن يكون في آخر العملية السياسية وليس في بدايتها.

---

[١] معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، تموز ٢٠١١، ص ٣٢-٣٣.

[٢] خورشيد دلى، تركيا ورهاناتها على القضية الكوردية، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني: موقف حزب العمال الكوردستاني من مشروع حزب العدالة والتنمية

العقيدة الأمنية للدولة التركية للقضية الكوردي أحد أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وحتى اليوم، وكانت المسألة الكوردية أهمية خاصة في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها، نظراً لما يتسم به الموضوع الكوردي من راهنية مستمرة واحتمالية تفجر نزاع شديد بين تركيا والشعب الكوردي[١] .

إن حزب العمال الكوردستاني الذي تأسس في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨)، يناضل من أجل هدف "إقامة دولة كوردية مستقلة" إن هدفه الرئيسي هو حل القضية الكوردية من خلال إقامة الفيدرالية ضمن حدود تركيا، ويختلف حزب العمال الكوردستاني عن المنظمات الكوردية الاخرى فيما يخص مسألة العنف، إن الصراع المسلح الذي قاده الحزب منذ أب ١٩٨٤ يستند على "العنف الثوري" كوسيلة لتحقيق التعبئة والتحرير[٢] .

كانت هناك نقطة تحول في تأريخ تركيا في (١٧أذار–٢٤ مايس١٩٩٣)، نظراً لاستعداد حزب العمال الكوردستاني للمفاوضات من جهة والتراجع عن هدفه الأبعد المتمثل في تأسيس "دولة كوردية" وذلك عندما أعلن "عبدالله أوجلان" زعيم حزب العمال الكوردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد، بانتظار ما ستسفر عنه نتائج المفاوضات بشأن إقامة الفدرالية الكوردية "هدف جديد هو الحل الفيدرالي ضمن حدود الدولة التركية*")، لقد رفضت تركيا حتى الآن الحكم الذاتي الثقافي وحق الإدارة المحلية للكورد في تركيا، التي نادى بها "تورغت أوزال" وسعى إلى تطبيقها، داعياً تركيا إلى مفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وقد أعرضت تركيا عن طلبه، وعاود حزب العمال الكوردستاني نشاطه العسكري، حتى تم القبض على زعيم الحزب "عبدالله أوجلان" في نيروبي بتاريخ ١٥ شباط ١٩٩٩[٣].

وفي أولى جلسات المحاكمة ألقى "عبدالله أوجلان" بياناً، وأبدى الجناح العسكري للحزب عن عزمه إطاعة أوامر أوجلان، وإلقاء السلاح، ووقف القتال، والبدء بسحب قواته خارج حدود تركيا، وابتداءً من (١أيلول

---

[١] د.عقيل محفوض، تركيا والأكراد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

[٢] گولستان گورباي، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣–٦٧.

* طرح عبدالله أوجلان في السنوات الأخيرة، فكرة أخرى حول القضية الكوردية، كانت تقوم على فكرة الفيدرالية مع تركيا، وقد أكد على هذه الحقيقة في مؤتمر صحفي عقده في روما عن استعداده في قبول أي حل سلمي ديمقراطي، مقترحاً حلاً فيدرالياً يستند إلى إحترام السيادة التركية. للمزيد من المعلومات ينظر:

أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

[٣] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٤)، جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٣١٥–٣١٦.

١٩٩٩) تم اعتماد العمل السياسي من أجل حل المسألة الكوردية، ليس في تركيا فحسب، وإنما في جميع دول المنطقة[١].

لقد كان الإنكار الرسمي على مدى عشرات السنوات لوجود مشكلة كوردية من الاساس إضافة إلى إهمال منطقة جنوب شرق تركيا اقتصادياً وتنموياً عوامل محفزة للشباب الكوردي لدعم توجهات الحزب العمال الكوردستاني والانخراط في صفوفه، بينما أسهمت العمليات العسكرية التي قادها الأخير وضعف سلطة الدولة في المناطق الكوردية في إبقائها دون تنمية وتطوير وتقليص الخدمات المقدمة لها، مع تفاقم الاوضاع وزيادة الخسائر البشرية والمادية[٢]

وفي المؤتمر الثامن للحزب عام ٢٠٠٢، تم اتفاق أعضاء الحزب على تغيير اسمه إلى"مجلس الحرية والديمقراطية الكوردستاني"(KADEK)، وكذلك عرف تحت تسمية" Konnger–Gel" وتعني مؤتمر أو حزب الدعوة[٣] ثم عاد ليغير اسمه في نوفمبر ٢٠٠٣، إلى "مجلس الشعب الكوردستاني"، إن تغيير اسم هذه المنظمة جاء جزئياً في إطار محاولات لتجنب الحظر الدولي الذي فرض على حزب العمال الكوردستاني، ثم استعاد اسمه الأصلي عام٢٠٠٥، وتحولت مطالب الحزب في سبيل الحصول على استقلال المنطقة الكوردية في تركيا، إلى مطالبة بالحكم الذاتي في إطار فيدرالي، والعفو عن العناصر حزب العمال الكوردستاني لضمان مشاركتهم في الجناح السياسي، كذلك الإفراج عن زعيمهم "عبدالله أوجلان"[٤]. في الحقيقة، عدم تطبيق حكومة حزب العدالة والتنمية الوعود التي أطلقها منذ حملته الانتخابية واستمرار عمليات العسكرية دفع حزب العمال الكوردستاني إلى استئناف عملياته العسكرية في ١ حزيران ٢٠٠٤، بعد هدنة استمرت خمسة أعوام من الهدوء، وكان الحزب قد أعلنها عام ١٩٩٩ من طرف واحد بعد اعتقال زعيمه" عبداالله أوجلان" [٥].

وقد انطلقت مسيرة سلمية في إسطنبول شارك فيها الآلاف من الأشخاص طالبوا فيها الحكومة التركية بالتوصل إلى حل مرض لمشكلة الكورد وإعطائهم حقوقهم الثقافية وبإصدار العفو العام عن عناصر

---

[١] محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ١٤١.

[٢] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص٣–٤.

[٣] د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩–٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

[٤] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٧٣–٧٤؛ وكذلك: د. راغب السرجاني، قصة الاكراد، على الموقع : قصة_الأكراد_٤_٦، بتأريخ٢٠١٦/٥/١٨، على رابط التالي:

http://islamstory.com/ar\

[٥] بيل بارك، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

حزب العمال الكوردستاني، وقامت تركيا من جهتها بتسهيل القيود القديمة العهد التي تحد من تعبير الكورد عن حضارتهم وإلغاء عقوبة الإعدام، وتم إصدار قرار تشريعي يقضي بتقليص عمليات التعذيب[١]

فأعلنت الحكومة إستعدادها لإصدار عفو جزئي عن الأعضاء النائبين من حزب العمال الكوردستاني، ضمن "قانون التوبة" الذي يوفر أحكاماً منخفضة لمن يستسلم للسلطات التركية ويلقي السلاح، أو يوفر المعلومات، وعلى خلفية هذا القانون الذي اقره البرلمان التركي ، خصصت الحكومة التركية ثلاثة مخيمات قرب الحدود مع بلغاريا والعراق وإيران للذين يستسلمون من عناصر حزب العمال الكوردستاني وأنصاره، لكن رفض الجانب الكوردي هذا القانون، لانه لا يشمل العفو عن اللجنة المركزية و"عبدالله أوجلان" زعيم الحزب، ولايحمل بنداً يخص اللاجئين الكورد والمهجرين حيث يشكل هؤلاء حزام البؤس لاسطنبول، ولم يكتف حزب العمال الكوردستاني برفض قانون التوبة[٢].

ومنذ ذلك الحين وقعت اصطدامات عديدة، لكن حزب العمال الكوردستاني شهد كثير من انشقاقات داخلية، فلم يعد يمثل تهديداً قوياً للجمهورية التركية كما كان يمثله في أيامه الأولى، إن حزب العمال الكوردستاني الذي استمر خمسة عشر عاماً ترك أثراً كبيراً في السكان المدنيين الكورد في المنطقة، ولا يعني تقلص التهديد الكوردي أن النشاط السياسي في صفوف الكورد قد انحسر؛ بل إنه يبقى دائماً مصدراً دائما للقلق بالنسبة للصفوة السياسية التركية–سواء من أنصار" مصطفى كمال أتاتورك" أو من غير أنصاره[٣].

وفي ضوء ذلك أعلن عن إنشاء دائرة الحرب الخاصة ضد الإرهاب عام ٢٠٠٤، بعد إعلان حزب العمال الكوردستاني إعادة نشاطاته المسلحة، إذ ترأس "عبدالله غول" وزير الخارجية آنذاك تلك الدائرة، وكان اختصاصها الإشراف على العناصر الاستخباراتية العاملة في المناطق الكوردية ووضع الخطط لضرب مسلحي جزب العمال الكوردستاني، وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات بحق قادته وأعضائه المتقدمين، فقد شكلت تلك الدائرة فرقة اغتيالات خاصة، عملت على تجنيد مجموعة من النساء والرجال الكورد من العوائل المعروفة بقربها من حزب العمال الكوردستاني والعمل باساليب مختلفة، وتم إرسال هؤلاء إلى جبال قنديل لتنفيذ المهمات الموكلة إليهم، وأمثلتها تسميم مياء الينابيع ودس السم في طعام المقاتلين، فضلاً عن اغتيال القادة الميدانيين في حزب العمال الكوردستاني[٤].

---

[١] سلمان داود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، أطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ١١٢

[٢] المصدر نفسه، ص ١١٣.

[٣] هنرى ج.باركى، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، Washington Dc، تقرير خاص رقم ١٤١، ٢٠٠٥، ص ٤.

[٤] طارق الحمود، تركيا:حزب العدالة والتنمية وفرص حل القضية الكوردية، بتأريخ ٢٠١٦/٥/٢٥،على الرابط التالي: **http//www.athewar.org/depat.**

وشهد العام ٢٠٠٤، العديد من الهجمات التي قام بها عناصر من حزب العمال الكوردستاني والتي إستهدفت الهجمات ضد المؤسسات والمنشأت العسكرية حيث سجلت الإحصائيات (للمزيد من المعلومات ينظر: الجدول رقم٨، ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا للفترة ١٩٩٨-٢٠١٠) مقتل ٦٢ عضواً من قوات الأمن التركي، فيما قتل ٧٩ من عناصر حزب العمال الكوردستاني نتيجة المصادمات المسلحة[١].

دفع تزايد المتعاطفين والمؤيدين لحزب العمال الكوردستاني برئيس الوزراء التركي السابق "رجب طيب أردوغان" إلى محاولة امتصاص الغضب المتزايد في أوساط الكورد ضد الدولة التركية، وقد اعترف في الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ تموز ٢٠٠٦، أثناء زيارته مدينة دياربكر بقوله : "إن الدولة التركية منذ قيامها عام ١٩٢٣، ارتكبت أخطاء تجاه الكورد، وقد آن الأوان لتصحيحها في إطار مفهوم جديد للقومية يستند إلى أن تركيا دولة متعددة الأعراق والأديان"[٢].

---

[١] د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

[٢] شريف سعدالدين تغيان، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

الجدول ٨: ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا في المدة ١٩٩٨-٢٠١٠.

ضحايا الصراع بين الكورد والدولة في تركيا في المدة ١٩٩٩-٢٠١٠.					
السنة	**حزب العمال الكوردستاني**		**القوى الحكومية**		**المدنيون**	
	قتيل	**جريح**	**قتيل**	**جريح**	**قتيل**	**جريح**
١٩٩٨	–	–	١٤٣*	–	١٣٢	–
١٩٩٩	٩٦١	–	٢٢٠	–	١١٨	–
٢٠٠٠	–	–	٢٩	–	١٥	–
٢٠٠١	١١١	–	٢٢	–	٩	–
٢٠٠٢	٢٥	–	٩	–	٧	–
٢٠٠٣	٧١	–	١٩	–	١٢	–
٢٠٠٤	٧٩	–	٦٢	–	١٨	–
٢٠٠٥	١٦٠	–	١٠٠	–	٣٤	–
٢٠٠٦	١١٨	–	٩٣	–	٣٢**	***
٢٠٠٧	٢٩٥	١٩٣	١٣٩	٢١٦	٢٧	١٣٤
٢٠٠٨	٦٥٧	–	١٤٣	٢٥٦	٤٩	٢٥٢
٢٠٠٩	١٠٥	٥	٧٧	٣٨٥	٣٦	١١٥
٢٠١٠	١٤٩	٥	١٠٨	٢٤٤	٢٥	٥٠
ملاحظات: (–) لم ترد معطيات في التقرير، (*) وقتل ايضاً ١١٤ من حراس القرى، (**) ذكرت منضمات حقوق الانسان مقتل ٢٩٤ من المدنيين وجرح ٣٠٣ منهم.						

مصدر: عقيل سعيد محفوض، تركيا والاكراد:كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

وقد شهد عام ٢٠٠٧، ارتفاعاً كبيراً في أعداد الضحايا بسبب أندلاع مواجهات عنيفة بين الجانبين، أدت ألى ٢٩٥ قتيلاً و ١٩٣ جريحاً من مقاتلي الحزب، وإلى ١٣٩ قتيلا و٢١٦ جريحاً من القوى الحكومية. وارتفعت حصيلة المواجهات عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٩ قتيلاً من الحزب، ١٤٣ قتيلاً من القوى الحكومية، وانخفض عدد ضحايا المواجهات عام ٢٠١٠ إلى ١٤٩ قتيلاً و خمسة جرحي من الحزب، مقابل ١٠٨ قتلي و٢٤٤ جريحاً من القوى الحكومية[١].

---

[١] د.عقيل محفوض، تركيا والأكراد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

المطلب الثالث: موقف الدول الأوروبية من حل القضية الكوردية في تركيا

ان أهم احدى مشكلة تعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى هى القضية الكوردية التى أخذت بعداً إقليمياً ودولياً واسعاً منذ الثمانينات، والمشكل هنا أن الشعب الكوردي يريد الانفصال من تركيا و تأسيس دولة كوردية، وهذا جعل السلطة تتعامل مع الكورد بالعصا الغليظة، لاسيما فى الثمانينات فى محاولة من السلطات دمجهم في المجتمع التركى والدولة التركية عملت على تهجير العائلات و توزيعهم على مناطق تركية مختلفة حتى لا تتشكل منهم كتلة واحدة تهدد الأمن القومي التركي، منعت السلطة التحدث باللغة الكوردية وفرضت اللغة التركية [١].

هناك حساسية مفرطة إزاء كل ما له علاقة بالكورد وكوردستان، لاسيما بعد حصول كورد العراق على مزيد من الحقوق الاستقلالية، وتخشى تركيا أن يشجع هذا الكورد الذين يفوقون كورد العراق عدداً على رفع سقف مطالبهم بمزيد من الحقوق على غرار كورد العراق، ومن جانب آخر اتخذ البرلمان الأوروبي في "ستراسبورغ" قراراً في ١٢ حزيران ١٩٩٢ حول الكورد في تركيا، وجاء فيه: (هناك عدم راحة من قبلنا لأن الحكومة التركية لم تنفذ إلى الآن احترام حقوق الإنسان والاعتراف بحقيقة المشكلة الكوردية، وبدلاً من تحسن الوضع فإن فرق الإعدام ووحدات خاصة وعصابات معارضة يقومون بقتل المواطنين... تعد الإجراءات الاقتصادية والثقافية من الحكومة التركية لحل المشكلة غير كافية، وان الحوار السياسي بين الحكومة التركية ممثلي الشعب الكوردي من الممكن أن يؤدي إلى حل المشكلة)[٢].
بسبب حرمان الشعب الكوردي من حقوقه وحريته عمد الكورد إلى التمرد، لاسيما حزب العمال الكردستاني الذي يترأسه "عبد الله أوجلان"، فوقعت المواجهات العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وامتدت إلى سنة ١٩٩٩ حتى توقيف رئيس حزب العمال الكردستاني، وأسفرت عن (٣٠،٠٠٠) ضحية،أصدرت السلطات التركية حكم الإعدام بحق "عبدالله أوجلان" في تشرين الثاني ١٩٩٩، غير أن ذلك الحكم لم ينفذ بسبب تدخل "الاتحاد الأوروبي" الذي طالب تركيا باحترام حقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وهو شرط أساسي من شروط قبول تركيا في الاتحاد، وفي شباط سنة ١٩٩٩، أعلن حزب العمال الكوردستاني وقف إطلاق النار، والنضال سلمياً من أجل قضيتهم، لكن الكورد لم ينالوا كامل حقوقهم وحريتهم، وانتظروا المفاوضات السرية بين الأتراك وزعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" الذي وصف تلك المفاوضات بأن لها أهميتها التاريخية، وأعلن أنها وصلت إلى مرحلة حساسة للغاية [٣].

---

[١] ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي،مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥

[٢] د.عامر على راضي العلاق، واقع العلاقات التركية الألمانية والبحث عن نموذج للأستقرار، مستودع البيانات البحثية والاكاديمية، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٠)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٧٨-١٧٩.

[٣] د. ألكسندر أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي، الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٧٧، تموز ٢٠١١، على الرابط التالي: الموقع الرسمي للجيش اللبناني:

العلاقات-الحائرة-بين-تركيا-والاتحاد-الاوروبي http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

بعد اعتقال "عبدالله اوجلان" شهدت منطقة جنوب شرق تركيا زيارات عديدة من قبل مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، اضافة إلى مسؤولين حكوميين في بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد بلغ عدد هذه الاجتماعات حتى مطلع عام ٢٠٠٠م حوالي ثلاثمائة اجتماع مع شخصيات كوردية في الإقليم، لاسيما مع أعضاء حزب "الشعب الديمقراطي"(HADEP)*، يبدو أن هذه الاجتماعات كانت متوقعة باعتبار أن إصلاح القضية الكوردية جزء من الدعامات الأساسية لتركيا في طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقال كونترفيرجن (Gunther Verheugen)، المفوض الأوروبي المسؤول عن التوسع في ضم الدول، في إحدى زياراته إلى أنقرة إن القضية الكوردية ستكون جزءاً بالغ الأهمية من وثيقة مواقفه التي كانت فى طور الإعداد لتحديد الخطوات الضرورية لدخول تركيا فى الاتحاد الأوروبى[١].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية كانت هناك مرونة فى التعامل مع الكورد فى ظل المحاولات التركية لحل القضية الكوردية، لكن ضد بناء كوردستان العراق كدولة يلجأ إليها الكورد وهو ما يبرز عدم معارضتها للحرب الأمريكية ضد العراق، كل هذه النقاط جعلت الطرف الأوروبي يستعملها كورقة ضاغطة لانضمام تركيا، وفرضت على تركيا ضرورة الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للكورد و إشراكهم في

---

* **تأسس حزب الشعوب الديمقراطي (HADEP)**، يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢، وقدم نفسه بوصفه حزبا لكل مكونات وأطياف المجتمع التركي، مؤكدا أنه لا يمثل هوية أو عرقا بعينه، وينفي أن يكون حزب كوردي. وحسب نص قانونه الداخلي، فإن "الحزب يمثل المضطهدين والمهمشين بالدرجة الأولى وكل مكونات المجتمع التركي على اختلاف معتقداتها الدينية وتوجهاتها السياسية والثقافية، وكذلك الأقليات." ويهدف الحزب إلى "محاربة الاستغلال والتمييز وتوفير حياة كريمة ومساواة للجميع"، كما يسعى "لتسليم سلطة الديمقراطية للشعب وتغيير النظام" الذي يعتبره غير ديمقراطي في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. وتبلغ نسبة تمثيل النساء في هذا الحزب ٥٠%، والشباب ١٠%، في حين تشكل فئة الشواذ جنسيا والمتحولين جنسيا ١٠% أيضا من مكونات الحزب. ويرأس الحزب "صلاح الدين ديمرطاش" بالمشاركة مع السياسية الكوردية "فيغان يوكسيكداغ". شارك الحزب بالتعاون مع حزب السلام والديمقراطية في الانتخابات البلدية بتركيا عام ٢٠١٤، وتقاسما الدور، حيث شارك حزب السلام والديمقراطية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية، أما حزب الشعوب الديمقراطي فشارك في بقية مناطق البلاد. وتم تنظيم صفوف الحزبين بعد الانتخابات على شكل هيكل مشترك، حيث انضمت كتلة نواب حزب السلام والديمقراطية في البرلمان التركي إلى حزب ديمقراطية الشعوب. وحظي المولود السياسي الجديد بمباركة قوية من زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي أرسل برقية إلى مؤتمر الحزب الذي أقيم يوم ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٣، وجاء فيها أن "الحزب الجديد يمثل محطة تاريخية مهمة في النضال من أجل الديمقراطية في تركيا"، معتبرا أن بإمكانه الوصول إلى فئات كبيرة من الكورد والأتراك لم يستطع حزب السلام والديمقراطية أن يخاطبها.
للمزيد من المعلومات ينظر:شعار حزب الشعوب الديمقراطية، بتأريخ ٢٠١٦/٨/١٥، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/12/حزب-ديمقراطية-الشعوب

[١] د. نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

الوظائف و التشريعات و تطبيق مبدأ العدالة والمساواة معهم لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع الاقتصادي وهو ما يجعل حل القضية بالنسبة لتركيا أشبه بالمعجزة يغلب عليها طابع "استعصاء وجود حل" لاسيما و أنها تتعلق بقضية هوياتية[١].

وسعى حزب العدالة والتنمية إلى تحديث النظام السياسى والاقتصادي والاجتماعى من خلال تعزيز القيم الديمقراطية ودولة القانون، والعمل على حل المشكلات المتراكمة طوال العقود الماضية، ومن أبرزها المشكلة الكوردية، إذ أن الحزب فى برنامجه الانتخابى، وتلبية لمتطلبات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أكد على ضرورة تحسين مستوى حياة الفرد، وتوسيع سقف الحريات العامة لهم، فضلاً عن السماح لهم بالتعلم بلغة الأم، وتخصيص نصف ساعة من البث التلفزيونى باللغة الكوردية، والعمل على إيجاد الحلول السلمية للمشكلة الكوردية بدلاً من الحلول العسكرية والأمنية[٢].

ولتحقيق العضوية فى الإتحاد الأوروبى، اتبع "رجب طيب أردوغان" سياسة الأخذ والعطاء مع الكورد لحل هذه المشكلة التي في حقيقتها عاملاً معرقلاً لقبول تركيا في الإتحاد الأوروبي[٣].

ومما تقدم فقد أعلن الحزب العدالة والتنمية قبل الشروع بخطوات عملية لحل المشكلة الكوردية انه سيستند في إصلاحاته السياسية إلى مرجعيته الفكرية التي يستمدها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقيات الأوروبية على وفق "معايير كوبنهاغن*" المطلوبة لدخول تركيا للاتحاد الأوروبي التي تتضمن سوقاً اقتصادية مدمجة، ومؤسسات ديمقراطية راسخة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان المقررة عالمياً، وحماية الاقليات، وقامت حكومة العدالة والتنمية بأولى الخطوات السياسية على طريق الحل

---

[١] ويفي خيرة ، المصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢.

[٢] سناء عبدالعزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكوردية، تحليلات إستراتيجية، العدد(٤٥)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص٤.

[٣] حسن بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة الزعيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

* تعتبر معايير كوبنهاغن بمثابة الحجر الأساس بالنسبة للطرف الأوروبي إذا حققته تركيا واستوفت شروطه انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، ونصت قمة كوبنهاغن المنعقدة سنة ١٩٩٣م على مجموعة من الشروط يتوجب على الطرف التركي تحقيقها و هي بمثابة محددات ثابتة لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي و من أبرز هذه الشروط ما يلي:

١- وجود مؤسسات ديمقراطية تتماشى مع الطبيعة المؤسساتية لدول الإتحاد الأوروبي.

٢- احترام حقوق الإنسان و لاسيما أن لتركيا ملف أسود في قضايا حقوق الإنسان(قمع الحركات الاحتجاجية ، مجازر الأرمن ، انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأرمن والكورد).

٣- تبني معايير اقتصاد السوق(الحرية الاقتصادية ،الملكية الخاصة ، تشجيع الاستثمار الخاص....) قصد تكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي وضرورة إصلاح القطاع المصرفي البنكي التركي.

٤-الالتزام بما هو موجود بمعاهدة ماستر يخت والوفاء بالتزامات العضوية وتحقيق أهداف الإتحاد.

٥-محاولة إيجاد حل للقضايا الشائكة مثل قضية قبرص، والاعتراف بمجازر الأرمن، ومنح الحقوق الثقافية للكورد.

للمزيد من المعلومات ينظر: علي حسين باكير وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

عندما رفعت في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م، حالة الطوارئ المعلنة منذ ١٥ عام وبشكل رسمي عن "دياربكر" المحافظة الكبرى في جنوب شرق الاناضول، وكذلك عن المدينة "شيرناخ" على الحدود مع العراق، وهما المنطقتان الأخيرتان اللتان كانتا ولاتزالان تخضعان لحالة الطوارئ التي تسكنها أغلبية كوردية [١].

ومن ضمن الشروط المطلوبة من تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي الحرص على حماية حقوق الأقليات بما في ذلك احترام خصوصيتها الثقافية، وشهد النزاع التركي- الكوردي تصعيداً عسكرياً منذ خريف ٢٠٠٧، في جنوب شرق الأناضول مع توقع استمراه، وأعطى البرلمان التركي الضوء الأخضر للجيش للقيام بعمليات عسكرية وتعقب مقاتلي حزب العمال الكوردستاني الذي لملم نفسه واتخذ مؤخراً شمال العراق مقراً له، على حين أدرجت المانيا منذ عام ١٩٩٨ هذا الحزب ضمن المنظمات المجرمة كما وضعه الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة على قائمة الإرهاب، لهذا تهدف الدول الأوروبية فى سياستها مع تركيا إلى تهدئة الأوضاع الداخلية التركية لقناعتها بأن الحرب ضد الكورد وإنكار حقوقهم يعرقل إلى درجة كبيرة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى[٢].

لذا نجد تغييراً ملحوظاً فى سياسة الحكومة التركية إزاء الكورد بمثابة مقدمة للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبى الذي يأبى أن يقبل تركيا فى صفوفه الأوفق "معايير كوبنهاجن" التى تتضمن جملة من الإصلاحات، فقد بدأت الحكومة التركية ببث تجريبى للقناة (TRT) فى ٢٠٠٨/١٢/٢٥، ثم افتتحت القناة رسمياً في (٢٠٠٩/١/١)، ولكن العوائق، البيروقراطية أرجأت تطبيق الإصلاح وما يزال انشاء قنوات خاصة متوقفاً، وقد كشف "علي باباجان" وزير الخارجية التركي السابق صراحة نية الحكومة للقيام باصلاحات تجاه الكورد حينما قال سنجعل من العام ٢٠٠٩، عام الدخول الى الاتحاد الاوروبى، وقد رحب رئيس الاتحاد الاوروبى "جوزيف مانويل باروزي" على هذه الخطوة، حيث قال ان تركيا بدأت العام الجديد الاشراك فيما بينها، ودخولها في اتفاقيات واحلاف ومعاهدات تارة[٣].

تشهد تركيا عملية تحول سياسية واقتصادية شاملة، وقد لعبت النقلة النوعية التي أحدثتها مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي دورا مؤثرا في هذه العملية، وحاليا يتم إجراء إصلاحات واسعة النطاق لتحقيق أعلى الضوابط والمقاييس في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وذلك وفقا لحاجات الشعب وتطلعاته. وتعتبر الموافقة على إجراء حزمة التعديلات الدستورية التي أقرت عبر الاستفتاء الذي جرى بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٠ خطوة هامة في عملية الإصلاح هذه، كما تتواصل الأعمال لإعداد دستور تقدمي وشامل، ودخلت الحزمة الثالثة من الإصلاحات القضائية التي تضمنت

---

[١] سلمان داود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٢] د.عامر على راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٣] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير، مصدر سبق ذكره، ص٣١٩-٣٢٠.

تعديلات جديدة تتعلق بتفعيل الخدمات القضائية وبتأجيل الدعاوى والعقوبات الخاصة بالجرائم المرتكبة عن طريق وسائل الإعلام [١].

وهنا يمكن القول، أنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في دورته الأولى في الحكم في المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) لم يستطع أن يحل القضية الكوردية، والسبب أن حزب العدالة والتنمية كان في صراع دائم مع المؤسسات العسكرية داخل الدولة، وفي جهة أخرى كان في صراع مع الأحزاب المعارضة لاسيما مع الحزبين المعارضين(الحزب الجمهوري والحركة الوطنية التركية) لذلك بقيت مسألة الكورد بسبب هذه الظروف الداخلية قضية معلقة، وحزب العدالة والتنمية لم يكن على استعداد تام لكي يحل مشكلة الكورد بطرق سلمية والديمقراطية لذلك نجد في الآونة الأخيرة أن عملية السلام في تركيا أصبح شبه معطلة، ولكن رغم ذلك في المدة(٢٠٠٢-٢٠١٠) قد قامت الحكومة التركية بتقديم عديد من الخطوات الإصلاحية في إطار القضية الكوردية، لكن معظم هذه الإصلاحات كانت إصلاحات شكلية، والهدف منها أغراض سياسية لاسيما الاستفادة منها في الحملات الانتخابية، وفعلا كان لها دور كبير في التأثيره على مشاعر الشعب الكورد في المناطق الكوردية، استطاع حزب العدالة والتنمية من خلال هذه الاستراتيجية ان يحصل على عدد كبير من أصوات الكورد في الانتخابات الخاصة في الدورات الانتخابية بين سنوات (٢٠٠٢- ٢٠٠٧). لكن بعد ذلك أصبح معظم الوعود الذي أعطاها للمواطنين الكورد في المناطق الكوردية كان وعوداً غير جدية لاسيما الوعود المتعلقة بحل القضية الكوردية بشكل سلمي، وكان هذا أحد الدوافع لبدء التحشدات العسكرية بين الحزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية من جديد لاشك أن قضية الكورد من أهم القضايا التي لها تأثيرات على علاقات تركيا مع دول الجوار من جهة والمجتمع الدولي و(الإتحاد الأوروبي) من جهة أخرى فعلى سبيل المثال لكي تستطيع تركيا أن يكون عضواً في الإتحاد الأوروبي كان لابد أن تعالج القضية الكوردية بشكل ديمقراطي وبسبل سلمية، وإضافة إلى إحترام حقوق الأقوام الأخرى.

---

[١] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، تاريخ الزيارة ٢٣ يونيو ٢٠١٦، على الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa.

الفصل الثالث

تطور السياسة التركية في التعامل مع القضية الكوردية بين عامي٢٠١٠-٢٠١٥

إن من الملاحظ ان الحكومة التركية مهتمة بالتوصل إلى حل يرضي لطرفين مع الكورد وذلك مايوضحه المحاولات المستمرة من قبل الطرفين من المفاوضات التي قامت بها تركيا للأقتراب من المطالبات التي ينادى بها الكورد في تركيا وخاصة حزب العمال الكوردستاني. وفي تطور آخر فقط شهد عام ٢٠١٥ وقف الحكومة التركية العمل بالمشروع، وبدأت بتنفيذ هجمات وضربات جوية على جبال قنديل بذريعة تواجد قواعد تنظيمات حزب العمال الكوردستاني، وسنتناول في هذا الفصل الآتي:

المبحث الأول: القضية الكوردية في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.
المبحث الثاني: القضية الكوردية في تركيا في ظل تطور الأحداث الإقليمية عام ٢٠١١.
المبحث الثالث: مستقبل القضية الكوردية في تركيا.

المبحث الأول: القضية الكوردية في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

إن محاولة تثبيت السلام في تركيا والتي بدأت من خلال مفاوضات "غير مباشرة" بين الحكومة التركية و "عبدالله أوجلان"، لإدراك الطرفين أن السير في اتجاه السلام هو الطريق الأصح من أجل تحديد نقطة تكون نقلة سياسية وأيديولوجية في البلاد، تجنبها المزيد من إزهاق الأرواح وتراكم الأحقاد، فضلاً عن تحويل عوامل الضعف والاستنزاف إلى عوامل قوة وتفاعل في منطقة تشهد صراع الهويات وحدودها الدموية.وسنتناول المبحث في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: المبادرة الكوردية لحل القضية الكوردية في تركيا.

المطلب الثاني: موقف الجيش التركي والأحزاب السياسية التركية من القضية الكوردية.

المطلب الأول: المبادرة الكوردية لحل القضية الكوردية في تركيا.

تأتي هذه المبادرة السياسية بالتخلي عن سياسة العنف التي تستهدف المدنيين والعسكريين، ودعا "عبدالله أوجلان" إلى حل سلمي لتحييد نسبة الصراع الكوردي داخل حدود تركيا. بعد اعتقاله عام ١٩٩٩ ولحد الآن عقدت جولات عديدة من المفاوضات بين "عبدالله أوجلان" والحكومة التركية بشأن الأحداث المرتبطة بالمشكلة الكوردية في جنوب تركيا وقد طلب من قوات حزب العمال الكوردستاني الانسحاب إلى كوردستان العراق، وأكد على ضرورة عملية السلام في تركيا، إلا أن هذه المفاوضات لم تستمر طويلاً بسبب خرقها من قبل الحكومة التركية، لذا عند انسحاب مقاتلي حزب العمال الكوردستاني هاجم عليهم الجيش التركي، وراح ضحية ذلك الهجوم (٤٠٠) من مقاتلي الحزب، وهكذا انسحب الأخير ومقاتلوه مرة أخرى من أراضي كوردستان تركيا بأمره في زعيمه المعتقل[١].

وقد دعا "عبدالله أوجلان"، من خلال محاميه "إبراهيم بالميز" في بيان أصداره في ٢٨ أيلول ٢٠٠٦، جميع أعضاء حزب العمال الكوردستاني إلى وقف إطلاق النار والسعي إلى السلام مع تركيا: ((يجب على حزب العمال الكوردستاني عدم استخدام الأسلحة إلا إذا تعرض لهجوم بهدف الإبادة"، و" من المهم جداً بناء اتحاد ديمقراطي بين الأتراك والكورد، فإن مع هذه العملية، سيفتح الطريق إلى الحوار الديمقراطي، وهذا يؤدي إلى زيادة النضال السلمي)). وحاولت السلطة التركية التوصل إلى التسوية مع حزب العمال الكوردستاني و زعيمه "عبدالله أوجلان" من أجل القاء السلاح، فأطلقت مبادرة عرفت باسم (الانفتاح الديمقراطي) في صيف عام ٢٠٠٩ [٢].

وفي (٢/١١/٢٠١٠) أعلن حزب العمال الكوردستاني مرة أخرى وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار ينتهي في آخر حزيران ٢٠١١، موعد إجراء الانتخابات التشريعية في تركيا، وقد جاء ذلك الإعلان نتيجة لمجمل الاتصالات المكثفة التي أجرتها جهات عدة، مثل حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وزعيم حزب العمال الكوردستاني المعتقل في تركيا "عبدالله أوجلان"، ورئيس إقليم كوردستان العراق "مسعود البارزاني، والنائبة عن حزب المجتمع الديمقراطي التركي المؤيدة للكورد، "أيسيل توغلو" وهي محامية "عبدالله أوجلان، التي قامت بجولات مكوكية بين هذه الأطراف[٣]

بادر "عبدالله أوجلان" عام ٢٠١١ مرة أخرى بمحاولة إجراء اتفاق مع الحكومة التركية، وإقناع مقاتلي حزب العمال الكوردستاني بإلقاء السلاح لكي يتم حل المشكلة الكوردية بطريقة سلمية بعيداً عن العنف. في (٨/٦/٢٠١١) أعلن "عبدالله أوجلان" بأنه "تم الاتفاق مع الحكومة التركية لتأسيس هيئة السلام وتم إعداد عدة بروتوكولات بذلك الشأن"، بطريقة غير مباشرة، عن طريق محاميه طالب من برلماني "حزب السلام والديمقراطية" ليعزموا على المقاطعة ويقسموا قانونياً في البرلمان، ولكن بعد عدة أيام هوجم على مركز عسكري تركي في محافظة (آمد) وقتل نحو ١٣ من القوات العسكرية التركية رغم انكار حزب العمال الكوردستاني وقيامه بتلك العملية، الا أن ذلك قد أثرت بشكل كبير على عملية السلام

---

[١] زريان ڕۆژهەلاتی، گۆڕانكاریەكانی قۆناغی چارەسەری كێشەی كورد لە توركیا، گۆڤاری دۆسیەی توركیا، سەنتەری لێكۆڵینەوەی ستراتیجی كوردستان، ژمارە(١٠)، ٢٠١٤، سلێمانی، ل٢١.

[٢] سيار الجميل، العثمانية الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٣٤.

[٣] رستم محمود، احتمال إلقاء حزب العمال الكوردستاني سلاحه، مصدر سبق ذكره، ص١.

ووصفت بأنها ضربة ضد جهود زعيم الحزب "عبدالله أوجلان" مع الحكومة التركية، ولهذا لم يتم تطبيق تلك الاتفاقية و بدأت الحكومة التركية حملة واسعة من الاغتيالات شملت السياسيين والنشطاء الكورد، وأدت إلى معارك سريعة في مناطق شرناخ و هكاري [١].

وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت" مفاوضات أوسلو*. وعلى الرغم من تجدد المواجهات العسكرية التي بلغت ذروتها في منتصف عام ٢٠١١، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب ووصول محادثات "أوسلو" إلى طريق مسدود، ظهرت بارقة أمل جديدة، أطلق عليها اسم "عملية إمرالي"*، وعلى الرغم من تجدد المواجهات العسكرية، فإن الحكومة التركية لم تسقط إمكانية حل المسألة الكردية بالطرق السياسية والتفاوضية من أولوياتها. وبالفعل، فقد دخلت الحكومة في عام ٢٠١٢ في عملية تفاوضية مع الكورد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية، وكلف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان جهاز المخابرات العامة بإجراء المفاوضات نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحه شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة [٢].

أعلن رئيس الوزراء التركي الأسبق "رجب طيب أردوغان" بتاريخ ٢٨ كانون الأول٢٠١٢ أن منظمة المخابرات التركية (MIT) تقوم بمحادثات مع "عبدالله أوجلان" في محاولة لإقناع حزب العمال الكوردستاني بإلقاء السلاح والانسحاب من تركيا، وبما لايشبه محاولات السلام السابقة التي كانت سرية

---

[١] زريان رۆژهەلاتی، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل ٢٢-٢٣.

* طلب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" رئيس المخابرات التركي"حقان فيدان"، التفاوض مع "عبدالله أوجلان" و"حزب العمال الكردستاني"، وقد استطاعت هذه المفاوضات القضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني أمر مستحيل، وأتاحت الفرصة لكلا الطرفين معرفة مطالب الطرف الآخر واستمرت مفاوضات "أوسلو "حتى تموز ٢٠١١ م، عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشن هجوما على هدف عسكري تركي؛ وكذلك في مقابلة تلفزيونية في ١٩ كانون الأول ٢٠١٢، صرح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن منظمة الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) كان في محادثات مع عبد الله أوجلان، والزعيم المسجون لحزب العمال الكوردستاني، للمزيد من المعلومات ينظر:

Crisis Group Europe Reports N°222, Turkey's Kurdish Impasse: The View from Diyarbakır, 30 November 2012; N°219, Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement, 11 September 2012; and N°213, Turkey: Ending the PKK Insurgency,20September 2011.

* **إمرالي:** هي جزيرة تركية صغيرة في جنوب بحر مرمرة، أن عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني، أعتقل في ١٥ شباط ١٩٩٩ في كينيا في عملية مشتركة بين قوات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ووكالة الاستخبارات الوطنية التركية MIT والموساد الإسرائيلي.وتم نقله بعدها جواً إلى تركيا للمحاكمة بطائرة خاصة، وضع في سجن إنفرادي بجزيرة إمرالي في بحر مرمرة في تركيا منذ أن قبض عليه. للمزيد من المعلومات ينظر:

ئۆنجای ئۆزکان، نهینیەکانی گرتنی عبدالله ئۆجلان، و: زریان رۆژهەلاتی، گۆڤاری دۆسیەی تورکیا، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیژی کوردستان، ژمارە (٣)، ٢٠٠٦، ل ١٥٣-١٧٩.

[٢] د.معمر فيصل خولي، لمسألة الكردية في تركيا: من الانكار إلى الاعتراف، بتأريخ ٢٠١٦/٨/١٥، على الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/106

جداً، فإنه تم إعلام الرأي العام بهذه الجولة من المحادثات، وكان هذا داعماً للعملية، حيث دعم هذه المفوضات "حزب السلام الديمقراطية" الكوردية (BDP)، والعديد من المنظمات المدنية وغالبية الاعلام التركي، وعلى عكس محاولات السلام السابقة كان "عبدالله أوجلان" في مركز المفاوضات وبدا هذا مسهلاً للأمر، وفي لقاء مع أعضاء "حزب السلام الديمقراطية" في البرلمان، عبر عضو حزب العمال الكوردستاني في أوروبا والعراق عن دعمه للمفاوضات الجارية، ويبدو أن أردوغان عازم على دفع "عملية السلام" للأمام ولديه رأسمال سياسي كبير تحت تصرفه طالما أن العملية تحقق السلام والهدوء في الجنوب الشرقي الكوردي[١].

وكانت هناك عدة لقاءات تلفزيونية تمت مع "عبدالله أوجلان" من أجل بدء صفحة جديدة في المشكلة الكردية في تركيا وأطلق على هذه الصفحة "عملية السلام"، وتضمنت هذه العملية إعطاء المواطنين الأكراد في تركيا الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملية مثل؛ حق التحدث باللغة الكوردية في المحاكم والمؤسسات الرسمية، وحق ممارسة الدعايات السياسية الانتخابية باللغة الكوردية، وإمكانية تعلم اللغة الكوردية في المدارس ومؤسسات المجتمع المدني بشكل حر ودون أي قيود وغيرها من الحقوق التي أقرها البرلمان التركي خلال عملية السلام[٢].

تتضمن الخطوط العريضة للاتفاق بين "عبدالله أوجلان" و وكالة المخابرات التركية "MIT" إعلان وقف النار من قبل حزب العمال الكوردستاني، وتحرير الأسرى الترك لدى حزب العمال الكوردستاني والانسحاب إلى شمال العراق، بعد إلقاء الأسلحة، في المقابل، يتوقع أن تصدر الحكومة التركية تشريعاً يعدل "تعريف الإرهاب" وهذا يمهد السبيل أمام إطلاق سراح المئات النشطاء الكورد المعتقلين، وهذا جزء من محادثات التسوية[٣] .

وقد سمح لأوجلان، وللمرة الأولى في تموز ٢٠١٢، بالتواصل هاتفيًا مع قادة في حزب السلام والديمقراطية الكردي. تلا ذلك، في ٣ كانون الأول ٢٠١٣، زيارة قام بها نائبان (أحمد تورك وأيلاعطا اتاك) عن الحزب ذاته إلى سجن إيمرالي من أجل لقاء "عبدالله أوجلان"، ويعد هذا من النتائج الإيجابية للمفاوضات السرية بين "عبدالله أوجلان" و "هاقان فيدان"[٤]

استمرت المحادثات تحت عنوان " مشروع الوحدة والأخوة"، وأعلن "عبدالله أوجلان" زعيم حزب العمال الكوردستاني عن " انتهاء مرحلة تأريخية قديمة، وبدء مرحلة تأريخية جديدة" وذلك في رسالة قرأها نيابة عنه أحد قادة "حزب السلام والديمقراطية الكوردي" في تركيا في الاحتفال المركزي الضخم الذي أقيم في مدينة دياربكر ذات الأغلبية الكوردية بمناسبة "عيد النوروز" في ٢١ أذار٢٠١٣، ودعا

---

(1) Çiçek, Demir, “Elimination or Integration of Pro-Kurdish Politics: Limits of the AKP’s Democratic Initiative” Turkish Studies, Vol. 12, No. 1, (2011), pp. 15-26.

(٢) ترك برس، لماذا انقلب حزب العمال الكردستاني على عملية السلام، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٢٠، على الرابط التالي:
http://www.turkpress.co/node/11670

(3) Taşpinar, Ömer, and Gönül Tol. "Turkey and the Kurds: From predicament to opportunity." *US–Europe Analysis Series* 1 (2014): p.3.

(٤) تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، مصدر سبق ذكره.

"عبدالله اوجلان" الجناح العسكري في حزبه إلى تجميد العمليات العسكرية ضد الدولة التركية، وفسح المجال أمام الحل السياسي التفاوضي للمسألة الكوردية[١].

ورحب رئيس الوزراء التركي السابق "رجب طيب أردوغان" بذلك البيان وأفاق الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية في مصلحة الجانبين، وبعد مدة وجيزة من قراءة إعلان "عبدالله أوجلان" أجاب "مراد كارايلان" من جانبه واعداً بتنفيذ وقف إطلاق النار، فقال: " يجب أن يعرف الجميع أن حزب العمال الكوردستاني هو الآن جاهز للسلام كما كان في الحرب"[٢].

كان الاتفاق غير المعلن الذي تم تسريبه الى وسائل الإعلام–يقضي بالتالي[٣]:

أولاً/ إلقاء مقاتلي الحزب السلاح ومغادرة تركيا نحو جبال قنديل في العراق على دفعات.

ثانياً/ إقرار الحكومة إصلاحات دستورية وقانونية تتعلق بحقوق الكورد.

ثالثاً/ تشكيل "لجنة حكماء" من الشخصيات العامة والفنانين وأصحاب الرأي للترويج لفكرة الحل السياسي.

رابعاً/ تشكيل لجنة من حزب الشعوب الديمقراطي الذي يعد الذراع السياسية للعمال الكوردستاني ليكون صلة الوصل بين الحكومة و "عبدالله أوجلان"، لتبادل الآراء والأفكار في سبيل الوصول إلى خطة طريق واضحة للعملية السياسية، وقد بدأت زيارات هذا الوفد لأوجلان في كانون الثاني ٢٠١٣.

وانسحب بضع مئات من المسلحين الكورد إلى العراق وسوريا. بالمقابل حصل الكورد على العديد من الحقوق الأساسية التي افتقدوها على مدى قرن كامل، ومنها[٤] :

١–السماح للمتهمين الكورد ومحاميهم بالمرافعة باللغة الكوردية في المحاكم.

٢–السماح باستخدام الأحرف (W، X،Q) عند الكتابة باللغة الكوردية، وهي أحرف غير موجودة في اللغة التركية.

٣–السماح بترؤس الأحزاب من قبل شخصين، وهو مطلب كوردي خاص، لأن أحزابهم تعتمد دائماً على رجل وامراة في منصب رئاسة كل حزب.

٤–السماح بتلاوة بيانات وخطب سياسية باللغة الكوردية، وكان هذا ممنوعاً قبل عام ٢٠١٣.

٥–تخصيص تمويل من الدولة التركية للأحزاب التي تحصل على أكثر من ٣% من أصوات الناخبين، وهو مطلب للأحزاب الكوردية التي تحصد نسباً ضئيلة من الأصوات غالباً.

٦–السماح بإعادة تسمية القرى الكوردية بأسمائها الأصلية، بعدما نظم الجيش التركي في العقود الماضية حملات تغيير لأسماء القرى الكوردية بأخرى تركية.

٧–السماح بتعليم اللغة الكوردية في المدارس الخاصة فقط، وليس في المدارس الرسمية، وإلغاء القسم الصباحي للطلاب الذي كان يشتكي منه أهالي الطلاب الكورد.

---

[١] تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، مصدر نفسه.

[٢] سيار الجميل، العثمانية الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤–٢٣٥.

[٣] تركيا: اوجلان يعلن هدنة واردوغان يرحب في انتظار التنفيذ، بتأريخ ٨/٢٣ /٢٠١٦، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/03/130321_turkey_kurds_leader_declaration

[٤] جو حمورة، قرن من القمع وعقد من "الأخوة": "أتراك الجبال"، "عادوا أكراداً"، بتأريخ ٢٠٠٦/٨/٢٥ على الرابط التالي:

http://legal-agenda.com/article.php?id=1160&folder=articles&lang=ar.

على رغم، من ذلك فإن الحكومة فشلت في الحزمة الديمقراطية هذه في تلبية مطالب الشعب الكوردي، فقد كانت آمال الكورد تنصب على التعليم باللغة الكوردية وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، لكن خيبت الحزمة آمال غالبية الكورد، لأنها لم تعالج مسألة التعليم العام باللغة الكوردية، ولم تغير قانون مكافحة الإرهاب، كذلك فشلت الحزمة في تلبية المطالب من حيث عدم اتخاذها خطوات متصلة نحو خفض عتبة (١٠% *) اللازمة لأي حزب لدخول البرلمان[١]

واختيار (١٠%) مسألة هامة بالنسبة للكورد والأحزاب الكوردية حيث أنها تعرقل أمام التمثيل السياسي للأحزاب الكوردية في تركيا، وفشلت حكومة حزب العدالة والتنمية في تلبية الطموحات، وحتى الآن ليس واضحاً ما إذا كان حزب العدالة والتنمية يدعم خفض هذه العتبة في المستقبل إلى نسبة ٥% من أصوات الناخبين[٢]

ومن ثم شهدت هذه المدة حالة جمود في عملية التفاوض واللقاءات مع أوجلان وحزب الشعوب الديمقراطي .بعد سلسلة من اللقاءات، عقد مؤتمر صحفي مشترك بين نائب رئيس الوزراء المسؤول عن عملية التسوية، يالتشين أكدوغان، ووفد حزب الشعوب الديمقراطي، تضمَّن دعوة مبدئية من"عبدالله أوجلان" لعقد مؤتمر عام لحزب العمال الكردستاني يعلن فيه إلقاء السلاح بشكل نهائي وترك العمل العسكري لنيل الحقوق الكردية، والالتزام التام بالعملية السياسية مع الحكومة، وهو ما تم التأكيد عليه في رسالة أوجلان الأخيرة التي قرئت في احتفالات "النوروز" لعام ٢٠١٥.

---

* تاريخ العمل بهذا النظام يرجع إلى بداية الثمانينات من القرن العشرين العام ١٩٨٠، عندما وصل الجيش التركي سدة الحكم، وفي سنة ١٩٨٢ وضع جنرال كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية آنذاك دستوراً جديداً للبلاد، ومن أهم نصوص الدستور الجديد تغيير قانون الانتخابات، بحجة تنظيم الانتخابات وتهدئة الأمور في تركيا، ويعمل بهذا النص من ١٩٨٣، حتى الآن، ومن النصوص تسجيل أعلى نسبة أصوات الناخبين في انتخابات برلمان تركيا، أي يحق الاشتراك لكل حزب بحيث يحصل على ١٠% من الأصوات. للمزيد من المعلومات ينظر:

دستور تركيا لعام ١٩٨٢ مع تعديلاته حتى عام ٢٠٠٢، ترجمة غير رسمية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سويد،٢٠١٤، ص ٧٠؛ وكذلك دستور تركيا الصادر عام ١٩٨٢ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١١، ترجمة غير رسمية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سويد،٢٠١٥.

(1) Taşpinar,Ömer, and Gönül Tol. Optcit, p.4-5.

(2) Taşpinar, Ömer, and Gönül Tol, ibid, p5.

وقد تضمنت رسالة "عبدالله أوجلان" التأكيد على" النقاط العشر*" المشار إليها في المؤتمر الصحفي المذكور، كإطار مبدئي أوخارطة طريق للمسار التفاوضي[١] . وبعد ذلك أعلن الرئيس "رجب طيب أردوغان" أنه لا يتفق مع إعلان النقاط العشر، وأنه لم يوافق على حل تفاوضي للصراع مع حزب العمال الكوردستاني، بدأت الثقة بين الطرفين تضعف ثم تتفكك بسرعة في الأشهر اللاحقة أثناء الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية، حيث قامت استراتيجية الانتخابات على منع دخول الأحزاب الكوردية في البرلمان، وصورت على أنها تهديد للديمقراطية وعلى أنه مؤيد للعنف والإرهاب[٢].

---

* النقاط العشر هي:

الأولى :الانتقال إلى مرحلة المفاوضات المباشرة :وتشمل تشكيل وفد للتفاوض وهيئة رقابية تتابع المفاوضات .

الثانية :انسحاب مسلحي الحزب إلى خارج الحدود التركية، واستدامة حالة الهدوء ووقف العمليات العسكرية.

الثالثة :إلغاء قانون الأحزاب السياسية وتأمين دعم مالي متساو لكل الأحزاب، وإلغاء حاجز ١٠ % لدخول البرلمان.

الرابعة :قانون الإرهاب، إلغاء قانون مكافحة الإرهاب. التغييرات في قانون الإجراءات الجنائية وجدول أعمال التغيرات المتصلة باللوائح القانونية.

الخامسة :الدستور، تعديلات دستورية وتضمين وضع الكورد في الدستور وإقرار حق التعليم باللغة الأم، وتضمين الدستور الحقوق الثقافية، وتعديلات بخصوص حرية الفكر والتعبير.

السادسة :المتطلبات الاجتماعية :تتناول مشاكل المرأة والشباب والبيئة، وإنشاء" مجالس المرأة ."

السابعة :العفو العام :إخلاء سبيل المحكومين في جرائم الإرهاب مع التقدم في العملية السياسية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لدمجهم في المجتمع.

الثامنة :إدارة محلية قوية :قبول شرط الإدارات المحلية الأوروبية بالحكم الذاتي، وتأسيس مجالس محلية في عموم تركيا، وزيادة صلاحيات الإدارات المحلية.

التاسعة :إلقاء السلاح :بعد كل العناوين المتداولة ضمن عملية التفاوض، إيقاف الحزب عملياته العسكرية وتطبيق مرحلة إلقاء السلاح.

العاشرة :التنزل من الجبال :اتخاذ كافة التدابير الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالنازلين من الجبال من المقاتلين مع عملية ترك السلاح. للمزيد من المعلومات ينظر:

Esra YAZDIÇ DEMİR, Öcalan'ın Sunduğu 10 Maddelik Metnin Detayları Konuşuluyor, Haber Turk, Accessed in 26/8/2016 available on:http://www.haberturk.com/gundem/haber/1044734-ocalanin-sundugu-10-maddelik-metnin-detaylari-konusuluyor.

(1)Kurdish peace call made amid row on security bill, Hurriyet Daily news, . Accessed in 28/8/2016 available on:
http://www.hurriyetdailynews.com/kurdish–peace–call–made–amid–row–on–security–bill.aspx?pageID=238&nID=78999&NewsCatID=338.

(2) Bianet English, President Erdoğan:What Dolmabahçe Agreement?, Accessed in 29/8/2016 available on:
http://bianet.org/english/politics/174188-president-erdogan-what-dolmabahce-agreement

المطلب الثاني: موقف الجيش والأحزاب السياسية في تركيا من القضية الكوردية.

يعد الجيش التركي الحارس على مبادئ الدولة التركية منذ قيامها عام ١٩٢٣، وهو المعروف عددياً وتنظيمياً بأنه ثاني أكبر جيش في حلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية، يتعايش العسكر، رموز الكمالية وحماتها الرئيسيون، فالعسكر يسعون للإبقاء على القيود التي تضعها الدولة الكمالية على الدين كما هي، ولإيجاد قيود هيكلية تمنع العدالة والتنمية أو أي حزب مشابه من تهديد الدولة العلمانية أو دور العسكر فيها، والعدالة والتنمية يريد التقليل من تأثير العسكر وإتاحة فرصة أكبر للإسلام داخل المجال العام[١].

حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتعلق بالأمن القومي، مثل الاستجابة الفاعلة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وهناك مجموعة مهمات تقع على عاتق الجيش، أبرزها: الردع، وتحليل مجال الأمن ونطاقه، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة، فضلاً عن عمليات الحرب التقليدية[٢] .

تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على المبادئ التالية[٣] :

١- "سلام في الوطن، سلام في العالم"، أو "سلام في الداخل، سلام في الخارج"، وهي المقولة المنسوبة ل "مصطفى كمال أتاتورك" وأصبحت شعاراً للدولة التركية.

٢- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.

٣- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف "الناتو" والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع أطراف أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة، أو ما دعاه الأتراك مؤخراً بـ" العمق الاستراتيجي".

٤- يؤكد الدستور التركي في المادة(٥): (أهداف الدولة وواجباتها الأساسية هي حماية استقلال الأمة التركية وسلامة أراضيها)، وايضاً كما جاء في المادة (٣): (الدولة التركية، شعبا وأرضا، كيان موحد لا يقبل التجزئة، ولغتها هي اللغة التركية)[٤].

---

[١] أنجيل رایاسا وإف وستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩-١٣٠.

[٢] ينظر: هيئة الأركان العامة للجيش التركي، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٣٠، على الرابط التالي:
www.tsk.ml.tr/eng/genl-konular/gorevi.htm.

[٣] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٠.

[٤] دستور تركيا الصادر عام ١٩٨٢ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١١، ترجمة غير رسمية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سويد،٢٠١٥، ص٩.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رأى أنه لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية و"مجلس الأمن القومي*"، حيث قامت حكومة "رجب طيب أردوغان" في بدايات عام ٢٠٠٣باستصدار حزم قانونية جديدة من أجل إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير "كوبنهاجن"، ومن ثم كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

تناولت التعديلات الخاصة "بمجلس الأمن القومي" وأمانته العامة محورين يفضيان، إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات تنفيذية[١] .

وفي نيسان ٢٠٠٧ عمم الجيش التركي عبر موقعه الإلكتروني تحذيراً للحكومة التركية يطالبها بوقف نشاطات الأسلمة التي تنتهجها، حيث عد ذلك البيان تهديداً ومحاولة من الجيش للانقلاب على الحكومة، وزاد هذا من شعبية الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، وساد شعور عام بأن الحزب وقع ضحية أزمة انتخاب رئيس الجمهورية التي جاءت بعد بيان الجيش وإلغاء المحكمة الدستورية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية[٢] .

لم يكن التهديد الحقيقي الذي يواجه حزب العدالة والتنمية في بداية المدة الثانية "رجب طيب أردوغان" في رئاسة الوزراء تدخلاً مباشراً من العسكر بل حكماً من القضاء بإغلاق الحزب، ففي ١٤مارس ٢٠٠٨، رفع النائب العام "عبدالرحمن يالشينكايا" عريضة اتهام من ١٦٢ صفحة إلى المحكمة الدستورية يطالب بإغلاق حزب العدالة والتنمية، لكن المحكمة أقرت إغلاق الملف، لأن إغلاق الحزب يؤدي إلى زيادة حدة الانقسام الديني– العلماني داخل تركيا[٣]

قامت الحكومة التركية بقيادة "حزب العدالة والتنمية" عام ٢٠٠٨ بمحاكمة العديد من الجنرالات العسكرية من ضمنها عدة جنرالات متقاعدين من الخدمة العسكرية بتهمة التنظيم في مجموعة سرية للقيام بانقلاب عسكري، وإلقاء القبض على الجنرالات العسكرية وأعوانهم من الأكاديميين ومحاكمتهم، أدى إلى فقد الشارع التركي ثقته بالمؤسسات العسكرية، ثم قامت الحكومة مرة أخرى، بمحاكمة الكثير من الضباط بتهمة التجسس والتخطيط للانقلاب، وكانت المرة الأخيرة في شهر آب ٢٠١٣، إذ حكم بالسجن المؤبد على رئيس أركان الجيش التركي (أيلر باشبوغ) بتهمة محاولة قلب النظام الدستوري

---

* للمزيد من المعلومات حول التعديلات الدستورية خاص بمجلس الامن القومي ينظر:

د.طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، ط٢، دار نهضة للمصر، المصر،٢٠١٣، ص ١٥٦–١٦٩. وكذلك:

طارق عبدالجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠، ص ٧٧–٧٩.

[١] طارق عبدالجليل، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

[٢] يسرى عبدالرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

[٣] أنجيل راباسا وإف وستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦–١٣٨.

بالقوة، والحكم بالسجن المؤبد على القائد السابق لقوات الدرك(شينير أرويغور) والقائد السابق للفرقة الأولى في الجيش (هورسيت طولون)، وتم الحكم على قائدي القوات البحرية والجوية بالتهمة نفسها[١].
من هنا سيتم توضيح رؤية حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية التركية من القضية الكوردية في تركيا، بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، في دورتها الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) لم يقم بخطوات ضرورية لحل المشكلة الكوردية في تركيا، وذلك بسبب عدم رغبته في الاصطدام مع الؤسسات العسكرية التركية من جهة، وعدم التماس والمواجهة مع "حزب الشعب الجمهوري" و "حزب الحركة القومية" المعارضة او لأحزاب الأخرى من جهة اخرى، والمعروف عنهما تعصبها للقومية التركية ومعارضتهما الشديدة لأي حل للقضية الكوردية، لذا قامت الحكومة التركية بداية بمجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالقضية الكوردية والإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات القضائية والعسكرية[٢].

ومما لا شك فيه أن قادة حزب العدالة والتنمية كانوا يدركون جيداً قوة المؤسسة العسكرية ووضعيتها، وطبيعة علاقاتها القوية بالأحزاب القومية والعلمانية التركية، وسبق أن قدمت الحكومة التركية تنازلات أمام ضغط القوى المعارضة لها، لاسيما في الجانب المتعلق بالقضية الكوردية، حيث غيرت برنامجها الذي كان يفضل التعامل السياسي مع كورد تركيا، من خلال التعامل معهم من منظور تنمية مناطقهم المهملة وإدماجهم في المجتمع التركي، حتى وإن اقتضى ذلك الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية والسياسية، لكنها اضطرت تحت ضغط الأحزاب القومية إلى التضييق على الأحزاب التي تنظر إلى المسألة الكوردية من منظور حقوق الإنسان، ورضخت تحت ضغط المؤسسة العسكرية إلى التعامل بالقوة والمواجهة الدامية مع مقاتلي وأنصار حزب العمال الكوردستاني، وشن الجيش معارك عديدة ضدهم في شمال العراق وجنوب شرق تركيا[٣].

تواجه عملية السلام العديد من المعضلات داخل تركيا لاسيما من قبل الحزبين التركيين القوميين (حزب الشعب الديمقراطي) و (حزب الحركة القومية) المعارض، بدعوة أن عملية السلام في تركيا تؤدي في النهاية إلى تقسيم الدولة التركية. يطالب "حزب الشعب الجمهوري" بأن تتم عملية السلام في البرلمان تحت مراقبة البرلمان التركي ومتابعته من خلال ذلك يتبين لنا أن حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض حزب يدعم عملية السلام في الداخل والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في الخارج[٤] .
في حين أن المعارضة السياسية الوطنية، بما فيها حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب العمل القومي (MHP) كانت إلى حد كبير ضد المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني والإصلاحات الكوردية، والجمهور قد قبل في الغالب تيار حكومة حزب العدالة والتنمية وسياساته تجاه الكورد بما في ذلك فتح

---

[١] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[2] ÖDÜL CELEP, Turkey's Radical Right and the Kurdish Issue: The MHP's Reaction to the "Democratic Opening", Accessed in 1/9/2016 available on: http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/insight_turkey_vol_12_no_2_2010_celep.pdf.

[٣] ريز لطيف صادق، العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٣-٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

[4] Mesut Yegen,The Kurdish Peace Process in Turkey, Op cit,p1-2.

قناة تلفزيونية باللغة الكوردية، تقنين دورات خاصة باللغة الكوردية، ادخل دروس اختيارية في المدارس، من خططت مؤخر لإدخال التعليم باللغة الكوردية في المدارس الخاصة وموقظ القليل الغضب الشعبي ملحوظ وذكرت الوفود التي عينتها الحكومة أن انتشروا في جميع أنحاء البلاد يعود هذا التفسير والحوار غالبا ما تغير المفاهيم العامة والاستعداد لتقديم تنازلات احتجاجات مناهضين للحكومة وطنية التي اندلعت حتى تسبب بشكل غير متوقع مظاهر التضامن مع الكورد من الأتراك في غرب البلاد، الذي كان إلى حد كبير رافض عن المظالم الكوردية[١].

قال "كمال كليجدار أوغلو" في ٢٠١٣/١/١٥، " نحن ندعم عملية السلام ولسنا عائقين أمامها" ولكن تغيير رأيه في (٢٠١٣/٤/٢٨) وقال: " هذه العملية في طرحتها الأولى هي تخطيط لبناء كوردستان الكبرى على أراضي العراق–وإيران–وسوريا، أما "كولسران أونانج" نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، الذي استقال بعد مدة وجيزة من الحزب بعدما بينت صناديق التصويت بأن ٦٥% مع عملية السلام، أنها وستؤدي إلى إنها العنف،في (٢٠١٣/٥) كان ممثلو "حزب الشعب الجمهوري" ينادون لتوحيد الأراضي التركية، ومنهم من كان ضد القيام بالمفاوضات مع "عبدالله أوجلان" مباشرة، على الرغم من أن منهج حزب الشعب الجمهوري يؤكد على الانفتاح مع القضية الكوردية إلا أن الواقع يبين عكس ذلك، والدليل على ذلك التصريحات السياسية للحزب والمؤسسات الإعلامية التابعة للحزب، حيث يعلن الحزب معارضته عملية السلام وحل المشكلة الكوردية بطريقة سلمية.

في الحقيقة أنهم ينظرون إلى عملية السلام بأنها خيانة كبرى، تتم في تركيا، وتؤدي إلى تقسيم الدولة التركية، وتجسيداً لذلك قامت جماهير حزب الشعب الجمهوري بعدة مظاهرات في ٢٠١٣ واستمرت في عدة مناطق أخرى في كل من (أزمير، وقونيا، وأرزروم، وأدنة، وإيليازيغ). أما حزب الحركة القومية فأكد عن طريق رئيسه على أن تتم محاكمة "رجب طيب أردوغان" وتتم مساءلته بتهمة الخيانة وقيامه بمباحثات مع "عبدالله أوجلان"، ويعد جيل الشباب لحزب الحركة القومية المسؤولين السياسيين ضد عملية السلام، وضد حزب العمال الكوردستاني، إن رؤية (حزب الحركة القومية) هي العمل على الوحدة الوطنية دون مراعاة للاختلافات الدينية والقومية واللغوية والعرقية، وأن المشكلة في تركيا ليست بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني، ولكنها بين الحكومة والفرد التركي، أي العمل على تذويب الكورد في بوتقة القومية التركية، وذلك لأن البعض ومنهم هذه الحركة يرون بأن المشكلة الكوردية ترجع إلى الناحية أو إلى مجال الإقتصادي لأن المناطق الكوردية في تركيا تعاني من التهميش ولم تتقدم اقتصادياً، ويعتقد "حزب الحركة القومية" بأن الحزب العمال الكوردستاني منظمة إرهابية، وتم حل القضية الكوردية بطريقة عسكرية فقط وليست بطريقة سلمية وديمقراطية[٢].

---

(1) Crisis Group Europe Reports N°227, Crying “Wolf”: Why Turkish Fears Need Not Block Kurdish Reform, 7 October 2013, p3.

(2) Crisis Group Europe Reports N°227, Ibid,p.9-11.

المبحث الثاني: القضية الكوردية في تركيا في ظل تطور الأحداث الإقليمية عام ٢٠١١

شهدت المنطقة العربية متغيرات متسارعة مع نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، فقد اندلعت الثورات في عدد من الدول العربية لأسباب عديدة خاصة بالحياة السياسية والاقتصادية لشعوب هذه المنطقة، وكان لهذه الثورات متعلقاتها بواقع دول المنطقة والأحداث الجارية فيها، من ذلك دوافع فرضتها متغيرات الداخل التركي وتداعيات الأزمة السورية والاتفاق النووي الإيراني والصعود الكوردي في المنطقة، ودخول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على ساحة الأحداث. وسنتناول المبحث في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: موقف سياسة تركيا الخارجية من تطور الأحداث الإقليمية.

المطلب الثاني: موقف سياسة تركيا الخارجية تجاه حكومة إقليم كوردستان العراق.

المطلب الثالث: موقف الأحزاب الكوردية في تركيا من العملية السياسية في تركيا.

المطلب الأول: موقف سياسة تركيا الخارجية من تطور الأحداث الإقليمية.

عندما تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا أعاد بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تنسجم مع بنيته الفكرية، وتاريخ ومصالح تركيا، هذه المفاهيم والمبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعداً جديداً وخصوصاً بعد تولى "أحمد داوود أوغلو"مهام وزارة الخارجية، مستشار رئيس الحكومة فى ٢٠٠٢ ووزيراً للخارجية منذ ٢٠٠٩، الذي وضع في كتابه " العمق الاستراتيجى" أسس السياسة الخارجية[١] .

وحدد حكومة حزب العدالة والتنمية المبادئ "الستة" التي يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية التركية، وهى[٢] :

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن. وهذا يساعد الدولة على التأثير في محيطها، لأن قدرة الدولة على توفير الأمن لشعبها دون المساس بحرياته دليل على مشروعية النظام بعكس الأنظمة التسلطية التي تسعى لتوفير الأمن في ظل غياب تام للحريات، أو غياب الأمن بحجة منح الحريات، وهذا يؤدي إلى اضطراب النظام.

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع الدول الجوار. السعي لخفض المشكلات مع الدول الجوار إلى نقطة الصفر (أي مع اليونان وسوريا وإيران والعراق وقبرص وأرمينيا وروسيا).

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: تؤثر تركيا في كل من البلقان، والقوقاز، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، ففي البلقان كان تأثيرها في التسعينيات خصوصا في كل البوسنة والهرسك وكوسوفو .أما في الشرق الأوسط فكان تأثيرها محدوداً بسبب الأزمة السورية– التركية (أزمة المياه، ولواء الاسكندرون)، ومشكلة حزب العمال الكردستاني في التسعينيات.

المبدأ الرابع: سياسة خارجية متعددة الأبعاد. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد.وبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات (الغرب–الشرق، والشمال–الجنوب، وآسيا–أوروبا، والغرب–الإسلام) تكون على العكس"مصدر حل للمشكلات" وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة. لقد زاد أداء تركيا الدبلوماسي منذ وصول حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات الدولية، كاستضافتها لقمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، وعدة منتديات دولية.

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد. فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية وفق منظور غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.

---

(1) Murat Yeşiltaş, Ali Balcı, A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era A Conceptual Map, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs Center for Strategic Research (SAM), Ankara, 2013, p 7.

(٢) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦١٢–٦١٦؛ وكذلك،محمد نورالدين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

وبشكل تقليدي، ما برحت السياسة الخارجية التركية تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاء، والدخول في تحالفات وصداقات، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف، فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، والإسهام في السلام والاستقرار والأمن والرفاء العالمي[١] .

وهكذا ينطوي جدول أعمال السياسة الخارجية التركية على مفردات تستجيب بالأساس لهواجس وأغراض داخلية، ولذا فهي تسعى إلى اتباع مجموعة من السياسات يمكن تلخيصها فيما يلي[٢] :

١- التنسيق مع دول الجوار الجغرافي والسياسي لـ " ضبط" الطموحات السياسية والسيادية للكورد.

٢- وضع سياسات واستراتيجيات أمنية من أجل بناء قدرات عسكرية قوية وقادرة على حماية الكيان الجغرافي والسيادي للدولة.

٣- إقامة تفاعلات سياسية تقدم ضمانات "دفاعية"، أو "احتوائية"، لمواجهة المطالب (أو الحقوق) الجغرافية القائمة (أو المحتملة) لدول الجوار الجغرافي.

٤- مقاربة مشكلات الاندماج والتكامل الداخلي مقاربة سياسية عامة من خلال تبني إصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية، والعمل على توسيع خيارات التنمية البشرية في تركيا، مع التركيز على المناطق ذات الكثافة الكوردية.

٥- الانفتاح الإقليمي والدولي والاعتماد المتبادل في مواجهة الأزمات العابرة للدولة والسعي لبناء شراكات استراتيجية وسياسات تكامل وتنمية إقليميين.

أما بالنسبة للمشكلة الكوردية في فكر السياسة الخارجية التركية، فقد شكلت القضية الكوردية هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية التركية، ليس فقط بسبب أبعادها الخارجية، ووجود المجال الكوردي خارج تركيا، بل لأن "حزب العمال الكوردستاني" استطاع تعزيز إمكاناته وحضوره السياسي والإعلامي والتنظيمي، والانطلاق من مختلف مناطق كوردستان إلى داخل تركيا، ولم يكن ذلك ممكناً لولا توافر بيئة إقليمية وتحالفات موضوعية مساعدة، إن المشكلة الكوردية فرضت طوقاً على السياسة الخارجية التركية، وربما فرضت ما هو أكثر من ذلك على السياسة الداخلية أيضاً[٣] .

فالكورد يمثلون أكبر مجموعة إثنية منفردة في العالم دون أن تكون لهم دولتهم الخاصة، وقد هيمن وجود الكورد وأنشطتهم مدة طويلة على العلاقات الثنائية مع كل من العراق وإيران وسورية، وغالباً كان ذلك مصدر تعقيد للعلاقات، والأسوأ من ذلك أن القضايا الكوردية التركية الداخلية تخلق لأنقرة حالة من الضعف يمكن أن يستغلها الأعداء الخارجيون[٤].

---

[١] ينظر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره.

[٢] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.

[٣] د.عقيل سعيد محفوض، تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

[٤] جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي،٢٠٠٩، ص١٢٦.

تقع المسألة الكوردية في بؤرة التوازنات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، وتعد قضية مفتوحة على مختلف أنواع الاستغلال، وهي مسألة تتعلق بتركيا تعلقاً مباشراً من حيث السياسة الخارجية والتخطيط الإستراتيجي الإقليمي، ومن حيث الوحدة الداخلية، والتكامل السوسيوثقافي، والسوسيوسياسي، وتحمل هذه الأهمية الجيوسياسية التي تتسم بها المسألة الكوردية ملامح متعددة الأبعاد، تتجلى في أطر جديدة بين مرحلة وأخرى[١] .

ان المسألة الكوردية خارج تركيا، خاصة بعد غزو العراق في عام ٢٠٠٣، وبروز احتمال قيام كيان كوردي في إقليم كوردستان العراق، خلق تحدياً جديداً لتركيا، توتراً صامتاً في العلاقات التركية الأميركية إلى أن استوعبت القيادة التركية الموقف ودشنت مرحلة جديدة لحل القضية الكوردية على مستوى دول المنطقة وليس على أساس دولة كوردية في المنطقة[٢] .

وبناءً على ذلك قدم المسؤولون الأتراك أربعة شروط لدعم العملية العسكرية لاحتلال العراق، وهي[٣] :

١-عدم إقامة دولة كوردية في شمال العراق.

٢-تعويض الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جراء هذه العملية.

٣-تقديم دعم خاص للشعب العراقي والحفاظ على سلامة ووحدة أراضيه.

٤-لاسيطرة للكورد على الموصل وكركوك.

وقد استمرت سياسة تركيا تجاه الكورد منذ التسعينات من القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر قائمة على النحو الآتي[٤] :

١-الرفض القاطع لأية محاولة تهدف إلى تقسيم العراق سواء على أساس طائفي أو أثني ورفض أي شكل من أشكال ضم كركوك في إطار فدرالي.

٢-منع قيام دولة كوردية في شمال العراق تخوفاً من قيام كورد تركيا بالمطالبة بالشيء نفسه ومحاولة إعلان دولة كوردية في جنوب شرق تركيا.

٣-حماية التركمان في العراق ودعم خطط بمنح التركمان حكماً ذاتياً في منطقة كركوك.

ومع اندلاع الثورات العربية في بداية عام ٢٠١١، استمرت الحكومة التركية في دعم "المعارضة السورية" في مواجهة نظام "بشار الأسد". وتتخوف تركيا كثيراً من أن يؤدي التدهور في الوضع السوري إلى تقسيم البلاد، لذلك تكرر التحذير من مخاطر مايجري وانعكاسات ذلك باحتمال تقسيم سورية مراتٍ عديدة على ألسنة مختلف المسؤولين الأتراك، وهناك اعتقاد واسع بأن تقسيم سوريا أو دخول البلاد في دوامة الفوضى من شأنه أن يدفع كورد البلاد إلى المطالبة بالانفصال، مما سينعكس أيضاً على كورد تركيا ويدفعهم في الاتجاه نفسه [٥].

---

[١] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٣.

[٢] ريز لطيف صادق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

[٣] د.لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٧، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠٠٩، ص٦٨-٦٩.

[٤] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في العراق: قراءة في المواقف الدولية والإقليمية والعربية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢١-٢٢)، ٢٠١٠، ص١٠٠.

[٥] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١١، ص٢٠.

تنازل"بشار الأسد" في عدة أمور للكرد ولحزب العمال الكوردستاني على نحو خاص، حيث سمح "لصالح مسلم*" رئيس حزب "الاتحاد الديمقراطي**" PYD الذي بقي لعدة سنوات في جبال قنديل بالعودة إلى سوريا، وسمح ل PYD بحرية العمل في شمال البلاد وفي مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة السوريا، سعت تركيا لاستخدام علاقاتها مع"مسعود البرزاني" و"المجلس الوطني السوري المعارض" SNC من أجل تهميش "حزب الاتحاد الديمقراطي" السوري(PYD) ضمن المعارضة السورية وبين كورد سوريا، وكجزء من تلك الاستراتيجية شجعت تركيا" المجلس الوطني الكوردي" KNC وهو المجموعة الكوردية التي يرعاها"مسعود البرزاني"، ودعمت انضمامه للمعارضة السورية، وغضت تركيا النظر عن الأسلحة التي عبرت أراضيها إلى "جبهة النصرة" المجموعة الإسلامية المتطرفة على أمل دعم المعارضة السورية ضد الأسد وإبقاءPYD تحت السيطرة لكن الحرب الأهلية في سوريا أثبتت أن"مسعود البرزاني" له نفوذ قليل على كورد سوريا وفي الوقت نفسه هناك عدة عوامل قادت تركيا لتحويل دعمها عن الجماعات الراديكالية الاسلامية المعادية للكورد، منها ضغط الولايات المتحدة

---

* **صالح مسلم محمد:** رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD" الكوردي، ومن مواليد مارس ١٩٥١ في عين العرب "كوباني"، سوريا. وكان أحد أعضاء المكتب السياسي في التجمع الوطني الديموقراطي الذي تأسس عام ١٩٩٨. وبعد فشل التجمع في القيام بمسؤولياته نحو الشعب الكردي. ومن ثم، أن تأسس حزب الاتحاد الديموقراطي الذي تأسس عام ٢٠٠٣ وأصبح صالح مسلم عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب، ومن ذلك الوقت والقوى الأمنية تقوم بملاحقته وقامت باعتقاله أكثر من مرة أولها كان بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ في مدينة كوباني وبقي في المعتقل لما يقارب السنة خضع فيها لتحقيق و تعذيب مدة شهر قضاها في زنزانة انفرادية ولم توجه إليه أي تهمة أو قرار توقيف من أي جهة قضائية، و في عام ٢٠٠٦ تم اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر، كانت أخر محاولات الاعتقال و التضييق على صالح مسلم في عام ٢٠٠٩، تم انتخابه رئيساً لحزب الاتحاد الديمقراطي في المؤتمر الرابع في أيلول ٢٠١٠ ولازال على رأس مهامه إلى الوقت الراهن. وفي المؤتمر الاستثنائي الخامس للحزب الذي عقد في ١٦ حزيران٢٠١٢، والذي تم فيه توسيع اللجنة المركزية للحزب، وتقديم القيادة المزدوجة. وقد انتخبت آسية عبدالله رئيساً مشاركاً للحزب. للمزيد من المعلومات ينظر:

السيرة الذاتية صالح مسلم، بتأريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:

http://ar.electionsmeter.com-مسلم-صالح/التفاصيل_في/id8381.

** **حزب الاتحاد الديمقراطي** "**PYD**" الذي تأسس في العام ٢٠٠٣، هو فرع سوري من حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكوردية في سوريا، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، ومجلس شعب غربي كردستان. ومن الاهم الأهداف السياسية الحزب: (التعددية الديمقراطية، الاعتراف الدستوري بالحقوق الكوردية و"الحكم الذاتي الديمقراطي" للشعب الكوردي). ومن رؤية من قضايا السياسة الخارجية: (العداء الصريح تجاه تركيا بسبب سجنها زعيم الحزب عبدالله أوجلان، وإنكارها لحقوق الكورد، وتأثيرها على المجلس الوطني السوري، وعلاقات الحزب متوتّرة مع الحكومة الإقليم الكوردستان في العراق بزعامة مسعود البارزاني بسبب تفاوضها مع تركيا على حساب حزب العمال الكردستاني. للمزيد من المعلومات ينظر:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، بتأريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528

والتوصل للقناعة بأن "حزب الاتحاد الديمقراطي" السوري(PYD) أقوى من أن يهمش ومحاولات استمالة قادة PYD بدعوتهم لتركيا من أجل محادثات خلال صيف عام٢٠١٣ [١].

في الواقع أن ظهور مشكلة كوردية في شمال شرق سوريا، وبروز دور "حزب الاتحاد الديمقراطي" السوري(PYD)، الحليف لـ "حزب العمال الكوردستاني" في تركيا، جعل الأخيرة يعطي أولوية للتحديات الأمنية التي قد تنشأ عن ظهور تحالف مثلثٍ (كردي تركي–سوري–عراقي)، وما قد يسببه ذلك من تهديد لوحدة أراضيها أو تصعيد وإحياء للصراع الداخلى التركى–الكوردي[٢] .

نجح الكورد فى تجاوز الصدام مع النظام السوري على أساس تفاهمات ضمنية بعدم المواجهة المباشرة، لذا فالكثير من المناطق التى انسحب منها النظام فى عفرين والحسكة سيطرت عليها "وحدات حماية الشعب"(YPG) ولم تسجل أية عملية قصف جوي من قبل طائرات النظام لتلك المناطق التى يسيطر عليها وحدات الحماية، وهذا التفاهم استثمره الجانبان على النحو التالي؛ بالنسبة للنظام لم يتجه للتصعيد مع الكورد وحتى يبعد الجانب الكوردي عن بقية الحراك الثوري وعدم الالتقاء مع "الجيش الحر" الذي تفرع فيما بعد إلى كتائب إسلامية، والأمر الآخر سعى النظام إلى تحويل الورقة الكوردية إلى ضاغط أمنى على الخاصرة التركية،أما بالنسبة لحزب "الاتحاد الديمقراطي" فقد استفاد من هذا الأمر بالسيطرة المريحة على معظم أراضي عفرين وكوباني والحسكه[٣].

إن سيطرة في "وحدات حماية الشعب الكوردي" على مناطق واسعة من شمال شرق سوريا، والسعي إلى الربط الجغرافي بين مناطق "الجزيرة" و"عين العرب"(كوباني) و"عفرين" بعد سيطرتها على مدينة تل أبيض، بما يعني ملامح اكتمال نشوء إقليم كوردي جديد على حدودها الجنوبية، يمتد من جبال قنديل على الحدود العراقية الإيرانية التركية إلى البحر المتوسط. ولعل ما زاد من المخاوف التركية هو إحساس تركيا بأن من يقف وراء هذا المشروع هو عدوها اللدود حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من جبال قنديل مقراً له، ومن هناك يدير التنظيمات التابعة له في سوريا والعراق وتركيا وإيران وأوروبا.[٤]

إن نجاح الوحدة الشعبية للدفاع (YPG)، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي من الكورد السوريين، وتجربة عين العرب (كوباني) العامل الرئيس الذي أدى إلى الحرب الجارية في تركيا بين الدولة وحزب العمال الكردستاني زاد قلق تركيا بعد قضية نجاح "كوباني" وانزعجت تركيا بالتقارب الايديولوجي بين الوحدة الشعبية للدفاع (YPG)، وحزب العمال الكردستاني لذلك كلا الجانبين في الصراع [٥].

---

(1) Taşpinar, Ömer, and Gönül Tol, opcit, p8.

(٢) عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(٣) عبدالله الغضوي، الخارطة الفكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في سوريا، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٣ على الرابط التالي:

http://all4syria.info/Archive/297702

(٤) خورشيد دلي، دلالات التصعيد التركي الكردي، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٥ على الرابط التالي:

http://syria.alsafahat.net/التغييرات–الأخيرة–في–الموقف–التركي–من

(5) omer tekdemir,Politics of the Turkish Conflict: The Kurdish Issue, , Accessed in 6/9/2016 available on:
http://www.e-ir.info/2016/04/15/politics-of-the-turkish-conflict-the-kurdish-issue

أدى صعود "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، (داعش)، ابتداء من ربيع عام ٢٠١٣، وانتشاره فى العديد من مدن وبلدات ومحافظات (دير الزور، والرقة، وحلب، وادلب) إلى اشتباكات متفرقة بين مقاتليه والمقاتلين الكورد، لم تصل حدود محاولة أي من الطرفين إلى الحسم مع الأخر، فمقاتلو "داعش" كانوا مستغرقين فى قتال "الجيش الحر" والفصائل الإسلامية المعارضة واحتلال المناطق التى سبق للآخرين أن حرروها من النظام، فيما كان المقاتلون الكورد يركزون على تثبيت مواقعهم وتجهيز أنفسهم للمرحلة اللاحقة[١]. فى نوفمبر ٢٠١٣ أعلن حزب الاتحاد الديمقراطى"PYD" الحكم الذاتى* للمناطق الخاضعة لسيطرته: فى شمال شرق البلاد [٢].

وفى كانون الثانى ٢٠١٤ أعلن " حزب الاتحاد الديمقراطى" وحلفاؤه فى الشمال الشرقى السوري تشكيل حكومة لإدارة المناطق الكوردية، وجرى تنظيم العمل الخدماتي والأمني وتطوير الأجهزة السياسية الكوردية فيما سمى "غرب كوردستان"، وأثار الأمر سجالات حادة بين من اعتبره خطوة نحو "الاستقلال" عن سوريا ومن رأى فيه ترتيباً مؤقتاً لإدارة مناطق الحكم الذاتيى للكوردي، وبدأ انعدام الثقة بين الأطراف المتساجلة هو العنصر الأبرز والأبلغ أثراً سياسياً[٣]

وهنا يمكن قول، تركيا تعتبر الفدرالية في العراق مصدر تهديد على أمنه القومي، ومعالجة هذا الأمر حسب اعتقاد المسؤولين الأتراك لاتتعلق بالعراق فقط وإنما يجب أن يتدخل في هذه القضية وهو جدير بذلك. لذلك ترفض تركيا قضية الفدرالية للكورد في شمال العراق لأنها ترى تهديداً على أراضيها وأمنها القومي وسياساتها واقتصادها، وتركيا ترى أن قضية الفدرالية من العوامل أو السبل الوقتية التي تتحول في النهاية إلى دولة مستقلة في شمال العراق، لذلك تعارض تركيا أي محاولة لبناء دولة كوردية في العراق، وفي الوقت نفسه تركيا تنظر إلى قضية الكورد في سوريا بالاستراتيجية نفسها وبالمفهوم السابق، لأن تأسيس إقليم مستقل للكورد في سوريا مصدر تهديد على وحدة الأراضي التركية والأمن في تركيا، لأن الكورد في تركيا يطالبون بحقوقهم وعلى غرار الكورد في سوريا يريدون أن يؤسسوا لأنفسهم إقليماً مستقلاً عن تركيا أو حتى دولة مستقلة خاصة بهم، من أجل هذه الأسباب تركيا تتحدى جميع المحاولات من قبل الكورد في (إيران والعراق وسوريا) إذا حاولوا تأسيس كيان مستقل ودولة مستقلة لشعبهم، لذا تعتبر تركيا هذه المحاولات تهديداً حقيقياً على أراضيها وأمنها القومي، ولاتسمح ببناء دولة كوردية.

---

[١] زياد ماجد، الاكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٧ على ربط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/20158381254100279.html

* أسس الحزب في تشرين الثاني ٢٠١٣ حكومة ذاتية انتقالية في المناطق الثلاث التي تكون ما يسميه "روج افا "أو غربي كوردستان .وبعد شهرين، في كانون الثاني٢٠١٤ ، شكل الهيئات القيادية إدارة انتقالية مؤقتة على نحو رسمي، بإدارة محلية في عفرين وعين العرب والجزيرة .فأقام في كل" كنتونة "مجالس تحاكي الوزارات وقوة شرطية، اونسحبت الحكومة السورية عام ٢٠١٢ وقواتها الأمنية من عفرين وعين العرب والجزيرة، باستثناء المناطق الإستراتيجية في القامشلي والحسكة. للمزيد من المعلومات ينظر:

هيومن رايتس ووتش، الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، بتأريخ ٩/٨ ٢٠١٦، على الرابط التالي https://www.hrw.org/ar/report/2014/06/19/256575

[2] Wolfgang Taucher, Mathias Vogl, Peter Webinger, THE KURDS: History - Religion-Language, Politics, Austrian Federal Ministry of the Interior, Austria, 2015, p.119-120.

[٣] زياد ماجد، مصدر سبق ذكره

المطلب الثاني/ موقف سياسة تركيا الخارجية تجاه حكومة إقليم كوردستان العراق.

في الحقيقة أن سقوط نظام (صدام حسين) جاء بواقع جديد ومعادلة جديدة في العلاقات، وهذا أدى إلى تغيير المعادلات القديمة في شكل العلاقات بين إقليم كوردستان وتركيا، وكان هذا دافعاً إلى تغيير العلاقة في سياسة الخارجية التركية تجاه إقليم كوردستان، والعوامل التي أدت إلى تحسين هذه العلاقات تعود إلى جملة من الأمور الموضوعية يمكن إجمالها فيما يأتي[١] :

١-إسقاط انكسار الحصار العدواني ضد الشعب الكوردي على الصعيد الدولي والمنطقة أي الدول الإقليمية، ومحاولات أمريكا لمنع تجاوزات تركيا على كوردستان وتقريب بين الطرفين ضد التحالف الإيراني في المنطقة.

٢-انفتاح إقليم كوردستان على الدول المنطقة والعالم، وفتح عدد من القنصليات وجود الممثلية ومندوب الدول في اقليم كوردستان العراق.

٣-تحطيم المعادلة القديمة في القوة وتشكيل معادلة جديدة في المنطقة، ولاسيما بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة بسبب (الثورات العربية)، وهذا أدى إلى سياسة (تصفير المشكلات)،"أحمد داود أوغلو" مع (سوريا وإيران والعراق ومصر وليبيا)، ولكن هذه السياسة أدت إلى تدخلات تركيا في هذه البلاد، حيث تحولت سياسة الدولة التركية من موقف التحكيم إلى سياسة تدخلاتية في شؤون هذه الدول.

٤- تحويل كوردستان إلى منطقة استثمارية رابحة، لذلك يتميز إقليم كوردستان بخصائص عديدة ومكانة مهمة لاسيما للظروف الجيوبوليتيكية التركية، لذلك لاتستطيع تركيا أن تطور من الناحية الاقتصادية بدون مواد طبيعية لكوردستان وبدون أسواقه المحتكرة من قبل تركيا، ستكون حينئذ تركيا في أزمة اقتصادية، وتحرم تركيا من نفط العراق، ويكون مستقبلها مليئاً بالأزمات عندما لاتستطيع أن تصل إلى غاز وبترول كوردستان، إذن كوردستان يمنح تركيا القوة، وإذا كانت المخاوف التركية في السابق مع إقليم كوردستان هي الأراضي التركية، أصبحت الآن شيئاً آخر وهو استقلال الكورد من العراق[٢].

إن الأحزاب التركية العلمانية كحزب "الشعب الجمهوري" و"حزب الحركة القومية" انتهجت سياسات قومية متشددة، فمن منظور الحزبين أن الفيدرالية الكوردية في إقليم كوردستان العراق هي تهديد مباشر لوحدة تركيا، ولذلك يجب منع استقلال الكورد فحزب الحركة القومية أيد فكرة انطلاق عملية عسكرية شاملة ضد العراق تشمل معسكرات حزب العمال الكوردستاني والإدارة الإقليمية الكوردية في كوردستان العراق، وأيد كذلك نشر قوات تركية في إقليم كوردستان، أما حزب الشعب الجمهوري فقد تبني

---

[١] ئارام عەلی عەزیز، خویندنەوەیەك بۆ پەیوەندیەكانی هەریمی كوردستان وتوركیا، دۆسیەی توركیا، ژمارە (١٠)، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل ١٠-١١.

[٢] د.سەردار عەزیز، توركیا وهەریمی كوردستان: چ جۆرە پەیوەندیەك، ژوری توێژینەوەی سیاسی بزوتنەوەی گۆران، سلیمانی،٢٠١٥، ل ٢١٠.

نظرة مشابهة، حيث يرى ضرورة العمليات العسكرية في إقليم كوردستان، وعلى القوات المسلحة التركية أن تسيطر على جزء من إقليم كوردستان بوصفه خطاً أمنياً[١].

ويبدو المشهد أكثر تعقيداً في الجانب الكوردي، إذ يجري تصوير العلاقة بين تركيا والإقليم في إطار سياسة المحاور الإقليمية، ولاسيما محوري إيران– تركيا، وتعميقها للانقسامات الداخلية بين الأحزاب الكوردستانية وتأثيرها في العلاقة بين الإقليم والمركز، ويصف بعضهم العلاقة بأنها تحالف هش بين رئيس الإقليم "مسعود البرزاني" وتركيا، بينما يدافع "جلال الطالباني" الدور الأساسي في العملية السلام في تركيا وقام بعديد من المحاولات من حل القضية الكوردية في تركيا بشكل سلمي وبعيد عن العنف تبدأ من بدأية سنة ١٩٩٠ حتى نهاية ٢٠١٢، وعلى الرغم من المكاسب الإقليمية الناجمة عن العلاقات مع تركيا، فإن الأحزاب الكوردستانية خارج تأثير "الحزب الديمقراطي الكوردستاني*" مقتنعة بأن تركيا تستخدم الإقليم للتأثير في الحكومة الاتحادية، ومع ازدياد الشكوك بإمكانية دعم تركيا إقليم كوردستان العراق عسكرياً في أي مواجهة مع حكومة المركز، فإن هناك تأثير إيران في الأوضاع الداخلية في إقليم كوردستان و"عملية السلام" في تركيا [٢].

في عام ٢٠٠٧، وفي الوقت الذي بلغت فيه العلاقات التركية الكوردية أدنى مستوى لها، اتخذت حكومة إقليم كردستان العراقية قراراً استراتيجياً باللجوء إلى تركيا، إذ رأت حكومة إقليم كوردستان أن تركيا حليفها المستقبلى ضد إيران وسوريا والحكومة المركزية فى العراق. وكانت تركيا فى ذلك الوقت تنتهج موقفا عدائياً ضد حكومة إقليم كوردستان لسبب رئيس يمثل في امتلاك حزب العمال الكوردستاني القواعد داخل الإقليم استغلتها هذ الجماعة لشن هجمات داخل تركيا. ومع ذلك، بادلت تركيا موقف الانفتاح الذي أعربت عنه حكومة إقليم كوردستان متخذة فى النهاية خطوات اقتصادية تمثلت فى إرسال رجال الأعمال وشركات الطيران والبضائع إلى إقليم كوردستان. ومنذ ذلك الوقت، ساهمت العلاقات الاقتصادية المزدهرة في تغيير الطابع العام للعلاقات التركية الكوردية إن مصالح تركيا التجارية والاقتصادية التي تربطها مع الكورد العراق كبيرة جداً وحتى علاقات تركيا التجارية مع باقي أجزاء العراق تمر عبر المنافذ الحدودية لكوردستان العراق [٣].

---

[١] د.ارطان افاغل، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية ونشاطات الحزب العمال الكردستاني، ترجمة د.لقمان عمر محمود النعيمي، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٩، على الرابط التالي:

http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2011/05/blog-post_19.html

* **الحزب الديمقراطي الكوردستاني (PDK)**: Party Democratic Kurdistan تأسس عام ١٩٤٦ في مهاباد على يد الملا مصطفى البرزاني ويتزعمه اليوم ابنه مسعود البارزاني، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق، قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وانشق منه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني عام ١٩٧٥، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقاته مع إيران ليست على ما يرام غالبا، وتغلب عليه النزعة القومية. وللمزيد من التفاصيل ينظر: حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني–العراق في محطات رئيسية ١٩٤٦–١٩٩٣، مطبعة خةبات، دهوك، ١٩٩٨، ص٣٣.

[٢] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٣] تركيا وكردستان الابعاد الستراتيجية والسياسية، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:

http://www.alkulasa.net/artical/4200/تركيا-وكردستان-الابعاد-الستراتيجية-و/

من المهم فهم أهمية إقليم كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية، وما تمثله من مخاطر تحاول تركيا تجنبها، وفرص يمكن لها أن تستغلها، وهي على النحو الآتي[١] : –

١–كون إقليم كردستان العراق امتداداً للمنطقة الكردية في جنوب شرقي تركيا، حيث يرتبط معها بخط حدودي طوله ٧٠٠ كيلو متر، ويتميز الاقليم بطبيعة جبلية وعرة، مما يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى كردستان العراق، لإقامة معسكرات التدريب ومقرات تصلح منطلقات لعمليات عسكرية ضد الجيش التركي، وهذا يشكل تهديدًا أمنيًا لتركيا.

٢–شكلت تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق تحولًا مهمًا بالنسبة للقضية الكردية، من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج في المناطق الكردية الأخرى في تركيا وإيران وسوريا؛ وهذا أدى إلى إعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها.

٣–يعد إقليم كردستان مدخل تركيا إلى العراق، ويسهم بدور مهم في رسم خريطة العراق لما بعد مرحلة صدام حسين، من ناحية اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن الحكم المركزي في بغداد، والدفع نحو عراق اتحادي، وهو ما قد يشكل تهديدًا مستقبليًا لتركيا، ويجب التعامل معه بحذر والتحسب لاحتمالاته الواقعية.

٤–طبيعة علاقات الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول أخرى ليست من نسيج البيئة الإقليمية، وهذا من شأنه أن يثير الاضطراب في المنطقة الحدودية مع إيران وسوريا وتركيا بخصوص العديد من القضايا المهمة، مثل المشروع النووي الإيراني .

٥–تنامى دور الكورد فى عراق ما بعد صدام، وتسارع وتيرة نمو وقيام نواة دولة كوردية حسب تصور تركيا، خصوصاً مع اقتراب حل مشكلة كركوك لمصلحة الكورد، وتصديق برلمان كوردستان على قوانين الاستثمار وقانون النفط والغاز بشكل مستقل عن بغداد .

٦–أخذت علاقات الكورد بأمريكا بعداً جديداً، وهو البعد الاقتصادي المتمثل بتوجه أمريكى نحو تعزيز اقتصاد كوردستان، خصوصاً في مجال البنى التحتية واستخراج النفط، فضلاً عن تعزيز التعاون والتحالف السياسى والأمنى العسكري.

٧–اتجاه أوساط متزايدة من الساسة الأمريكان إلى التسليم بحل يفضى إلى تقسيم العراق. وقد توج بإقرار الكونكرس الأمريكي مؤخرا قانون تقسيم العراق الذي يقضي بإقامة ثلاثة كيانات على أسس طائفية وعرقية[٢] .

تتمثل أبرز دوافع كلا الطرفين (الدولة التركية وإقليم كوردستان العراق)، لتطوير العلاقات المشتركة بينهما على مدار السنوات الأخيرة، فيما يأتي[٣] :

---

[١] د.معمر فيصل خولي، كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٠ على رابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/878.

[٢] بيار مصطفى، تركيا وكوردستان العراق التهديدات العسكرية التركية الوجه والخلفية، الموقع الرسمي حكومة إقليم كوردستان، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١١، على الرابط التالي:
http://www.gov.krd/a/d.aspx?a=21168&l=14&r=84&s=010000

[٣] أحمد عدلي، العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٢، على الرابط التالي:
http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211

١-السعي التركي للاستفادة من الصعود الكوردي في العراق وتعاظم نفوذ الكورد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، ويأتي مثل ذلك في إطار حساباتها الإقليمية والتنافس مع إيران.
٢-السعي التركي للاستفادة من كورد العراق في تحجيم حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلاً لقواعده العسكرية وصولاً إلى إيجاد حل للقضية الكوردية في تركيا، وهو أمر يلقى الترحيب من كورد العراق بشرط اعتماد الحل السلمي.
٣-رغبة الطرفين في الاستفادة الاقتصادية المتبادلة، حيث إن أكثر من ٥٠% من الشركات الأجنبية العاملة في اقليم كوردستان هي شركات تركية تقوم بتنفيذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية ولاسيما الطرق والمطارات والمنشآت السياحية والعقارية. ويمكن تلخيص الرؤية التركية في العلاقات بين كل من العراق وإقليم كوردستان وتركيا في قول "أحمد داود أوغلو" بأنها " نزاع مؤقت، واتفاقية الطاقة، هي دائمة" موضحاً أنه يجب حل الخلافات بين العراق وإقليم كوردستان، ولكن لاتستطيع تركيا أن تقف متفرجة من دون الاستفادة من مصادر الطاقة العراقية، إذ إن اتفاقيات الطاقة بين تركيا وإقليم كوردستان العراق هي استراتيجية، ولا يمكن التراجع عنها[١] .
٤- دخول النفط والغاز على خط العلاقة بين أربيل وأنقرة بعد اتفاق الجانبين على إقامة خط لتصدير النفط وآخر للغاز من كوردستان العراق إلى تركيا دون موافقة بغداد، وهو ما أثار التوتر في العلاقة بغداد مع الجانبين، وينذر بالصدام خصوصاً في ظل قناعة بغداد بأن تركيا باتت تتدخل بشكل مباشر وعلني في الشؤن الداخلية العراقية لزيادة نفوذها والتأثير على المشهد السياسي العراقي حيث حضور البعد الطائفي في هذا التدخل، وهو ما أدى إلى توتر شخصي وتلاسن أكثر من مرة بين رئيس الوزراء السابق العراقي نوري المالكي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان[٢]

وبالنسبة للجانب الاقتصادي، بدأت السياسة التركية بالتحول أواخر عام ٢٠٠٨ في أوكتوبر من ذلك العام، حيث التقى المبعوث الرسمي لتركيا إلى العراق "مراد أوزجلك" والمستشار الرئيس"رجب طيب أردوغان" للسياسة الخارجية "أحمد داود أوغلو" مع "مسعود البرزاني" في بغداد، كان هذا أول اتصال رسمي على مستوى عال بين المسؤولين الترك والبرزاني منذ أربع سنوات، وقد أدت زيارة "مراد أوزجلك" أدت إلى تحسن كبير في العلاقات بين أنقرة وأربيل، و"داود أوغلو" بداية لسلسلة من الاتصالات الرسمية بشكل خاص في حقل الطاقة بالإضافةإلى النمو في شراكة الطاقة، التي تبقى هي الأهم بسبب اعتماد تركيا على روسياعلى المستوى الديبلوماسي والاقتصادي والثقافي، هناك علاقات متعددة الأبعاد بين تركيا إقليم كوردستان في أربيل عام٢٠١١، وازدهرت تجارة تركيا مع الاقليم،لاتفاق لبناء خط لنقل الغاز وخطين لنقل النفط مباشرة من منطقة شمال العراق في مايو ٢٠١٢ توصلت تركيا إلى السيطرة على إقليم كوردستان، وستتيح هذه الأنابيب للكرد للمرة الأولى الوصول مباشرة إلى السوق الدولية، متجاوزين خط كركوك جيهان الذي تسيطر عليه بغداد.وقعت أنقرة وأربيل اتفاقية أخرى متعدد المليارات

---

[١] حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص١٤.
[٢] خورشيد دلي، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm

حول الطاقة أواخر عام ٢٠١٣ وبدأ النفط الخام من كردستان العراق يتدفق في الانبوب أواخر كانون الأول ٢٠١٣ لكن عملية التصدير الفعلي لهذا النفط مازالت تنتظر موافقة بغداد[١] .

أسست تركيا مؤخرًا شركة برعاية حكومية لاستكشاف النفط والغاز في شمال العراق، هي، *Genel energy هي شركة تركية بريطانية للاستكشاف والإنتاج، ومنحت حق شحن النفط مباشرة من المنطقة .ومنذ ذلك الحين تصدر الشركة النفط الخام بالشاحنات من حقول طق طق في كردستان العراق إلى مرفأ جيهان التركي، وسينمو التصدير من مجال الطاقة مع خطوط النقل الجديدة بالإضافة إلى التعاون بين تركيا و دزينة من الشركات التركية التي قدمت لجهات الرقابة على الطاقة في تركيا طلبات من أجل الحصول على ترخيص استيراد الغاز من الأنابيب التي تم بناؤها في حكومة إقليم كوردستان ومنحت كوردستان مؤخرًا ست شركات تركية تراخيص استكشاف النفط، وفي أواخر عام ٢٠١٣ منحت شركة تركية ترخيص استيراد الغاز الطبيعي مباشرة من حكومة إقليم كوردستان وقد بدأت شركة BOTAŞ التركية أيضًا بناء خط أنابيب غاز من KRG إلى مدينة ماردين في الجنوب الشرقي من تركيا[٢]. باختصار فإن صفقات الطاقة تشير إلى تحول كبير في سياسة تركيا تجاه حكومة إقليم كوردستان لقد ولت الأيام التي كان يرى فيها شعب كورد العراق جزءاً من المشكلة، الآن ترى كورد العراق جزءاً من الحل. هناك الآن إشارات واضحة إلى أن تركيا ستدعم حكومة إقليم كوردستان، في شمال العراق باعتبار أن أنقرة تحقق فائدة ضخمة من مصادر الطاقة في الإقليم وأحدث زيارة للبرزاني لديار بكر هي إشارة إلى مدى النمو الذي وصلته علاقات تركيا مع اقليم كوردستان العراق .ارتدى البرزاني في زيارته الرسمية عام ٢٠١٣ لديار بكر الملابس التقليدية الكوردية، وألقى كلمة بالكوردية والتقى مع أردوغان التركي الذي لفظ كلمة كردستان على الملأ للمرة الأولى وناقش الزعيمان بشكل خاص قضايا مثل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني، وأكدت الزيارة الاندفاعية الجديدة لسياسة حزب العدالة والتنمية نحو تعميق العلاقات مع حكومة اقليم كوردستان بشكل أكبر[٣] .

---

(1) "Kurdish oil flow to Turkey begins, exports await Iraqi consent," Accessed in 6/9/2016 available on:http://www.reuters.com/article/2014/01/02/turkeyiraqidUSL6N0KC0M220140102

* في ٢١ آب٢٠١٢، زادت شركة "جينيل" التركية الخاصة حصتها في حقول نفط وغاز "حكومة إقليم كوردستان"، معلنة عن خططها لتصبح أكبر شركة للطاقة في كوردستان العراق. وتُعد تلك العملية التجارية، التي واجهت اعتراضات من قبل بغداد، أكبر دليل على حدوث تحوّل في علاقات تركيا مع "حكومة إقليم كوردستان" والحكومة المركزية في بغداد. فقبل بضع سنوات فقط، رفضت أنقرة العمل مع الكورد العراق ودعمت السلطة في بغداد كمبدأ راسخ. واليوم، العكس من ذلك هو الصحيح: فأنقرة تتعامل مباشرة مع أربيل وغالباً ما تفضلها على حساب بغداد. للمزيد من المعلومات ينظر: سونر جاغاپتاي و تايلر إفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، معهد واشنطن، بتأريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down .

(2) Dr. Gönül Tol, "Has energy hungry Turkey finally solved 'the Kurdish problem'? *cnn.com*, Accessed in 10/9/2016, available on:http://edition.cnn.com/2013/11/01/opinion/turkey-kurdish-energy/

(3) Hussein, Ahmed, "Turkish Prime Minister uses word Kurdistan for the first time in history," *Iraqi News*, Accessed in 11/9/2016, available

المطلب الثالث: موقف الأحزاب الكوردية في تركيا من العملية السياسية في تركيا.

منذ عام ١٩٩٠، كانت الأحزاب السياسية الموالية للكورد جزءاً من النظام السياسي في تركيا، وقدم الكورد مع قناة لتمثيل أنفسهم وتحقيق مطالبهم. ومع ذلك، فإن القمع الذي كان يعاني منه الكورد، ولا سيما خلال منتصف ١٩٩٠، يشهد على الصعوبات التي تواجه الكورد لأنها محاولة لتمثيل أنفسهم عبر القنوات القانونية والسياسية في مؤسسات الدولة. وتعرض العديد من الأحزاب الموالية للكورد الإغلاق، وتم سجن نوابهم، واعتقل الناشطون وتعرضوا للتعذيب، وفي بعض الحالات، قتلوا وتعرضت الأحزاب السياسية الموالية للكورد للعديد من الممارسات القمعية على أساس أنها تشجع النزعة الانفصالية الكوردية[١] .

وللأحزاب الكوردية دور في تقدم مسار القضية الكوردية في تركيا، حيث تاسس أول حزب كوردي في تركيا رسمياً ولأول مرة في (١٩٩٠/٦/٧)، وهو حزب "العمل الشعبي"(HEP)، وكان لهذا الحزب دور مهم في تطوير المسألة والقضية الكوردية بشكل سلمي بعيداً عن القوة والتعصب، وكان له دور كبيرا في تطوير القضية الكوردية وايجاد الحلول لها في تركيا، ولكن أعلنت المحكمة الدستورية العليا إغلاق هذا الحزب وتجميد نشاطاته وإقصائه سياسياً بشكل نهائي في تموز عام ١٩٩٣، وذلك بتهمة دعوته الى منح حقوق إثنية لقومية غير القومية التركية، وهذا يخالف دستور تركيا، واعتبار هذا الحزب تهديداً على أمن وسلامة الأراضي التركية، وهو يسعى إلى تقسيم البلاد، واعتبار هذا الحزب مساندا لحزب العمال الكردستاني وبعد أن أبعد هذا الحزب في السنة نفسها (١٩٩٣/٤/١١) تأسس حزب جديد باسم "الحزب الديمقراطي" (DEP)، والتحق بهذا الحزب عدد كبير من أعضاء الحزب السابق، وقد عرف هذا الحزب نفسه بأنه حزب كردي تركي مشترك يعمل لمصلحة القوميتين دون تمييز[٢]. وقد أعلن هذا الحزب عن سياساته ومسعاه لحل القضية الكوردية في تركيا، وردت الحكومة بقرار رفع الحصانة عن ستة من أعضاء مجلس النواب الكورد من هذا الحزب، وعن أحد النواب الاكراد المستقلين أيضاً، وبعد ذلك قامت الشرطة التركية باعتقال هؤلاء النواب وإحالتهم الى المحكمة تحت ذريعة إثارة الشغب والخيانة والعمل على تقسيم وحدة الأراضي التركية، وفي (١٩٩٤/٣/٣) حظرت المحكمة الدستورية حزب(DEP)، وأبعدته عن العملية السياسية في تركيا [٣].

وفي (١٩٩٤/٤/١١) شكل حزباً جديدا بإسم حزب "الشعب الديمقراطي" (HADEP)، ودخل الانتخابات البرلمانية التي أجريت صيف ١٩٩٥، محققاً(٤،٢) نقطة، ولم يتجاوز عتبة العشرة في المئة، كي يدخل الى البرلمان، وفي دورة عام ١٩٩٩، حقق(٤،٨) ولم يتجاوز أيضاً الحاجز الانتخابي، بينما حصل في الانتخابات البلدية التي اجريت في العام نفسه على ٣٧ بلدية، في المناطق الكوردية، جنوب

---

on:http://www.iraqinews.com/baghdadpolitics/erdogansaluteskurdsinkurdistanregion/#ixzz2piCVfJ7a

(1) Cengiz Gunes,*The Kurdish National Movement in Turkey: From Protest to Resistance* (London and New York: Routledge),2012, pp.152-75

(٢) ئەلیزا ماركوس، میژووی پەكەكە جەنگی پەكەكە و كورد لە پیناو سەربەخویدا، هەمان سەرچاوەی پیشوو، ل ٣٧٨–٣٧٩.

(٣) ئەلیزا ماركوس، هەمان سەرچاوە، ل ٣٧٩–٣٨٧.

شرق تركيا، وفي مقدمتها بلدية "دياربكر" (آمد)، التي يعتبرها الحزب العمال الكوردستاني قلعته، وفي (٢٠٠٣/٣/١٣) حظرت المحكمة الدستورية هذا الحزب أيضاً، ومنعت زعيمه "مراد بوزلاك" و ٤٦ شخصاً من قياداته، من ممارسة العمل السياسي لخمس سنوات[١].

وفي عام ١٩٩٧، تأسس "الحزب الديمقراطي الشعبي" (DEHAP) كحزب رديف(احتياط) ل (HADEP)، كما جرت العادة، لأنه حال منع المحكمة الدستورية هذا الحزب يقوم "حزب العمال الكوردستاني" بتنشيط وتفعيل الحزب السياسي (الاحتياط)، لئلا يتبدد التنظيم الجماهيري الموالي لـ"حزب العمال الكوردستاني" ثم، دخل حزب (DEHAP) انتخابات ٢٠٠٢، وحقق ٦،٢١ نقطة، ولم يتجاوز العتبة الانتخابية، وتم حظر هذا الحزب بقرار من المحكمة الدستورية عام ٢٠٠٥[٢].

بعد DEHAP، تأسس حزب "المجتمع الديمقراطي" (Demokratik Toplum Partisi، DTP).وهو حزب كوردي جديد يرأسه "أحمد ترك" وتم تأسيسه عام ٢٠٠٥، حيث يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية ودعم حقوق الكورد، أنشئ على يد مجموعة من السياسيين الكورد الذين تم الإفراج عنهم فى عام ٢٠٠٤وعلى رأسهم "ليلى زانا"[٣]. يعد الحزب نفسه منتميًا إلى الديمقراطية الاشتراكية، ويحمل الحزب صفة مراقب فى المنظمة الاشتراكية الدولية، وقد عد الحزب خلفًا لحزب الشعب الديمقراطى حصل الحزب على ٢٠ مقعداً فى البرلمان التركى بعد الانتخابات التركية العامة ٢٠٠٧. وفى ٢٠٠٩/٩/١١ تم حظر الحزب بواسطة المحكمة الدستورية التركية، وكان سبب الحظر ارتباطات مزعومة للحزب بحزب العمال الكردستاني وأعلن رئيس الحزب "أحمد ترك" انسحاب أعضاء حزبه من البرلمان التركي[٤] .

وفي (٢٠٠٨/٥) شكل حزباً جديداً بإسم حزب "السلام والديمقراطية" (BDP)، قبل إغلاق حزب المجتمع الديمقراطي(DTP)، وانضم كثير من النواب الكورد بحزب السلام والديمقراطية، وفي الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١ نال الحزب ٣٦ مقعداً في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، تم استدعاء العديد من الناشطين المؤيدين للكورد لإجراء محادثات إعلامية أو المحتجزين في الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية خلال مدة الحملة الانتخابية وصف بعض الكتاب تصريحات "رجب طيب أردوغان" حول القضية الكردية في بعض الأحيان بأنها "منعطف" في سياسة حزب العدالة والتنمية وأنتهت انتخابات ٢٠١١ في المنطقة الكوردية بزيادة نسبة أصوات حزب السلام والديمقراطية، وانخفاض نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية [٥]. ويعد"حزب المجتمع الديمقراطي" (HDP) الذي تأسس في (٢٠١٢/١٠/١٥) تحالفاً وجناحاً من "حزب السلام والديمقراطية" (BDP)، كان له حضور في برلمان تركيا، وقد كان عنوان

---

[١] هوشنك أوسي، الاكراد بين كمال أتاتورك ورجب طيب أردوغان من ١٩٢٠إلى ٢٠١٥، جريدة الحياة، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٧، على الرابط التالي:

http://www.alhayat.com/Articles/9492901/الأكراد-بين-كمال-أتاتورك-ورجب-طيب-أردوغان-من-١٩٢٠-إلى-٢٠١٥

[٢] المصدر نفسه.

[٣] علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

[٤] الموقع الرسمي الجزيرة، حزب تركي يقاطع البرلمان بعد حظره، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٧، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/international/2009/12/12/حزب-تركي-يقاطع-البرلمان-بعد-حظره

[5] Wolfgang Taucher, Mathias Vogl, Peter Webinger, THE KURDS :History – Religion–Language,opcit,p.61.

هذا الحزب وشعاره أنه يمثل جميع المكونات والمذاهب والأديان التركية وليس خاصاً بمكونٍ واحد أو مذهب معين، على الرغم من أن قادة هذا الحزب كانوا من الشخصيات المعروفة في مناطق شمال كوردستان تركيا، هؤلاء الذين اشتغلوا وعملوا في "حزب السلام والديمقراطية" سابقاً ونفهم من اسم الحزب أنه مغاير عن بقية تجارب الأحزاب الماضية، لأنه يهدف الأتساق مع السياسة الداخلية التركية التي تؤكد على ديمقراطية المجتمع، وتحقيق حقوق ومصالح جميع الشعوب في تركيا، لاسيما الشعب الكوردي. وشكل الرئاسة في هذا الحزب يكون الرئيس من الجنسين (فيكان يوكسيك داغ) رئيسة للحزب تمثل النساء، وفي (صلاح الدين دميرتاش) يمثل الجنس الآخر للحزب[١].

يعود أول مشاركة لهذا الحزب في عملية الحكم إلى انتخابات المحافظات عام٢٠١٤، عندما تحالف مع "حزب السلام والديمقراطية" BDP، وتقاسما الأدوار بينهما وأستطاعا أن ينظما صفوفهما وفي النتيجة استطاعا أن ينالا ٦،٢% من الأصوات في الانتخابات(للمزيد من المعلومات ينظر الجدول رقم "٩" قائمة الأحزاب الكوردية في تركيا المشاركة في الانتخابات التشريعية العامة بين عام ١٩٩٥-٢٠١٥)، وبهذا الشكل قاما بتنظيم صفوفهما ضمن هيكل واحد، في البداية انطلقوا من البرلمان، ثم قاموا بتشكيل تحالف داخل البرلمان، بحيث انضم أعضاء البرلمان لـ" حزب السلام والديمقراطية" إلى جانب "حزب المجتمع الديمقراطي" لهذا الصورة شكلا تحالفاً يتألف من ٣٥ عضواً، وقد هنأ "عبدالله أوجلان" الحزبين بمناسبة هذا التحالف والمؤتمر الثاني لحزب المجتمع الديمقراطي في (٢٢ حزيران ٢٠١٤)[٢].

---

[١] گەیلان عباس، پیگەی کورد و HDP لە هەلبژاردنی پەرلەمانی تورکیادا، ژوری توێژینەوەی سیاسی بزوتنەوەی گۆران، سلیمانی، ٢٠١٥، ل ٦-٧.

[٢] هەمان سەرچاوە، ل ٧.

الجدول (٩) قائمة الأحزاب الكوردية في تركيا المشاركة في الانتخابات التشريعية العامة في المدة(١٩٩٥-٢٠١٥).

الأنتخابات	الأحزاب الكوردية	عدد الأصوات	نسبة الاصوات في ١٠%	ملاحظة
١٩٩٥/٩/٢٤	حزب الشعب الديمقراطي (HADEP)	١،١٧١،٦٢٣	٤،٢%	لم يتجاوز عتبة ١٠%
١٩٩٩/٤/١٨	حزب الشعب الديمقراطي و حزب الديمقراطي الشعبي (DEHAP+HADEP)	١،٤٨٢،١٩٦	٤،٨%	لم يتجاوز عتبة ١٠%
٢٠٠٢/١١/٣	حزب الديمقراطي الشعبي (DEHAP)	١،٩٦٠،٦٦٠	٦،٢%	لم يتجاوز عتبة ١٠%
٢٠٠٧/٧/٢٢	حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)	*	ــــ	لم يتجاوز عتبة ١٠%
٢٠١١/٦/١٢	حزب السلام والديمقراطية (BDP)	**	ــــ	لم يتجاوز عتبة ١٠%
٢٠١٥/٦/٧	حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)	٦,٠٥٨,٤٨٩	١٣،١%	يتجاوز عتبة ١٠%
٢٠١٥/١١/١	حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)		١٠،٨%	يتجاوز عتبة ١٠%

المصدر: الموقع الرسمي انتخابات الجمعية الوطنية التركية الكبرى، مصدر سبق ذكره.

* المشاركة في الإنتخابات بالمرشح المستقل، من مجموع ٦٢مرشح فقط ٢٢مرشح دخولوا من البرلمان التركي.

** المشاركة في الإنتخابات بالمرشح المستقل، وحصول ٣٥ مقاعد البرلمان التركي.

الأداء القوي في الانتخابات المحلية شجع الحزب الشعوب الديمقراطي على المشاركة في انتخابات حزيران ٢٠١٥ كحزب بدلاً من دعم المرشحين المستقلين، وحصل على ١٣,١٪ من الأصوات و ٨٠ مقعداً في البرلمان. في جولة إعادة الانتخابات في (١ تشرين الثاني عام ٢٠١٥)، كسب ١٠,٨٪ من الأصوات و ٥٩ مقعدا، (للمزيد من المعلومات ينظر الجدول رقم"١٠") وهذا يرجع إلى التحول في الصراع الكردي التركي[١] .

[١] ديلي صباح، مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في ١نوفمبر و ٧ حزيران، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٩، على الرابط التالي:

http://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/11/04/results-of-the-turkish-elections-in-7-jun-and-1-nov-2015.وكذلك

الجدول(١٠) تغير المقاعد الأربعة للأحزاب الرئيسة خلال دورتي الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١٥

تغير المقاعد الأربعة للأحزاب الرئيسة خلال دورتي الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١٥			
الاحزاب السياسية الأساسية في تركيا	**عدد المقاعد في الانتخابات ٧حزيران ٢٠١٥**	**عدد المقاعد في الانتخابات ١نوفمبر ٢٠١٥**	**المتغيرات في المقاعد**
حزب العدالة والتنمية (AKP)	٢٥٨	٣١٦	ازدياد ٥٨ مقعداً
حزب الشعب الجمهوري(CHP)	١٣٢	١٣٤	ازدياد مقعدين
حزب الحركة القومي (MHP)	٨٠	٤١	انخفاض ٣٩ مقعداً
حزب الشعوب الديمقراطي(HDP)	٨٠	٥٩	انخفاض ٢١ مقعداً

المصدر: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly - Results, Lookup,2015 .
=http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2015&constituency

وهنا يمكن القول أن اتفاقية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني المبرمة في عام ٢٠١٣، أسهمت إلى حد بعيد في إنهاء الصراع المسلح بين الجانبين لمدة سنتين، ولكن مع نهوض الكورد والانتصارات التي حققها داخل تركيا وخارجها ولاسيما الانتصارات التي حققتها القوات الكوردية في سوريا، وقعت إلى استئناف الحرب مرة أخرى بين الحكومة التركية وحزب العمال. وكانت الحرب في تركيا نتيجةً لمجموعة من الأسباب، بعضها متعلق بالأوضاع الداخلية التركية، والآخر يتعلق بالمتغيّرات الإقليمية منها حرب سوريا. وكانت الحكومة التركية مستمرة في مواجهة حزب العمال الكوردستاني ساعيةً لوضع حد للتطورات والانتصارات التي حققها الكورد في سوريا. ويتعهد رجب طيب أردوغان الشعب التركي بعدم السماح بتأسيس كيان كوردي مستقل في سوريا والمنطقة.

وبعد فوز حزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات حزيران ٢٠١٥، قرر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إنهاء عملية السلام من طرفه، وأعلن الحربَ ضد حزب العمال الكوردستاني خصوصًا، ومع الشعب الكوردي. لذلك اندلعت الحربُ مرة أخرى بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني.

=Cengiz Gunes and Welat Zeydanlioglu , The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation, (London and New York: Routledge,2014,p.5-15.

المبحث الثالث: مستقبل القضية الكوردية في تركيا.

وفق السيناريوهات الاستشرافية * فإن مستقبل القضية الكوردية في تركيا يمكن دراسته من خلال ثلاثة سيناريوهات (سيناريو استمرار الوضع الراهن، السيناريو التعاوني، السيناريو الاستقلال).

وفق سيناريو استمرار الوضع الراهن فإن مستقبل القضية الكوردية في تركيا تبقى باستمرار الصراع بين الكورد والدولة التركية على اعتبار وجود مجموعة من العوامل التي تعزز هذا السيناريو منها عدم الاتفاق على" نقاط إستراتيجية "بين الطرفين ورفض كل طرف فكرة التنازل.

من جانب آخر، وفق السيناريو التعاوني، فإن مستقبل القضية الكوردية في تركيا سيكون محكوماً بفكرة التوجه نحو زيادة التعاون والتنسيق المتبادل بين الكورد والدولة التركية وتجنب أكثر النقاط الخلافية، وكذا تبني مبادرات سياسية، وقانونية، واقتصادية، وثقافية تجاه الكورد.

أما، وفق السيناريو الاستقلالي، فإن مستقبل القضية الكوردية في تركيا سيكون مرسوماً باستقلال الكورد عن تركيا، والمحاولة لتأسيس الدولة والحصول على الأستقلال في حال فشل المبادرات الرسمية التركية، وهذا سيشكل تهديداً وخطراً على استقرار تركيا حسب رؤية الدولة التركية. وسنتناول المبحث في ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: السيناريو الأول أستمرار الوضع الراهن، (استمرار الصراع الكوردي–التركي)

المطلب الثاني: السيناريو الثاني التعاوني (ازدياد التعاون الكوردي– التركي)

المطلب الثالث: السيناريو الثالث الاستقلالي (استقلال الكورد عن تركيا).

---

* الاستشراف هو: "عملية فحصٍ منهجي منظمٍ للمستقبلِ طويلِ الأجل، وبناءُ المسارات المتصورة للمستقبل في مجال ما" بشكلٍ يُؤكدُ النظرَ إلى القادم بنظرة ثاقبة، بغيةَ تصورِ الواقعِ المقبلِ انطلاقاً من الواقع الحاضر واستيعاباً للماضي، ويُقصدبه أيضاً: " اجتهادٌ إنساني لاستطلاع أحداث الزمن الآتي في المستقبل مستهدفاً تحديد احتمال وقوعها، حيث يتناول أحداثاً لم تقعْ بعدُ ويشيرُ إلى فترات زمنية لم تأتِ بعد، واستشراف ألمستقبلِ يوجد في الذهن الواعي، والخيال الابتكاري وإبداعاته، والخططِ التي يرسمُها لاستباق الزمن القادم ومحاصرة المشكلات المتوقعة قبل حدوثها". وتعتمد الدراساتُ الاستشرافيةُ (المستقبلية) أربعةَ عناصرَ هي :

١– تركزُ على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر.

٢– تتضمنُ الجهودَ الفلسفيةَ والفنيةَ مع الجهود العلمية.

٣– تتناولُ المستقبلَ في آماد زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة.

٤– تستند إلى عدة مبادىءَ، يمكن استخدامُها بالتركيز على المستقبل الذي نريد، ومن أهمِّها الآتي:

أ– مبدأُ الاستمرارية (Continuity) : يتمثل في توقعِ المستقبلِ بصورةٍ يكون فيها امتداداً للحاضر، خاصةً الحقائقَ العلمية، بمعنى استمراريةِ الحوادثِ والظواهرِ من الماضي للحاضر للمستقبل.

ب– مبدأُ التماثل (Analogy): يتمثلُ في توقع أن تتكررَ بعضُ أنماطِ الحوادث كما هي من وقت لآخر.

ج– مبدأُ التراكم (Accumulation): يتمثلُ في تراكمِ ذاتِ الأحكام على الوقائع ذاتها. للمزيد من المعلومات ينظر: الدكتورة. سُمية عيد الزعبوط، أستشراف المستقبل في البحوث العربية، ورقة بحثية مقدمة لمؤسسة المعايير الدولية بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية لغاية المشاركة في المؤتمر العربي لتطويرالبحث العلمي، وعنوانه: "البحث العلمي بين الطموح والواقع" عمّان/الأردن، خلال الفترة ٢٥–٢٠١٥/١٠/٢٧ م.

المطلب الأول: السيناريو الأول استمرار الوضع الراهن (استمرار الصراع الكوردي-التركي)

يفترض هذا السيناريو استمرار الصراع بين الكورد والدولة التركية في الاتجاه نفسه، أي تغليب البعد الصراعي على البعد التعاوني والسلمي، وذلك من خلال العديد من المشاكل التي لا تزال محل جدل بين الكورد والدولة التركية لاسيما مايتعلق بمسألة ضرورة تقوية المقومات المعنوية الكوردية داخل المجتمع التركي "بالإضافة إلى مسألة " قيام الدولة الكوردية " التي ينادي بها بعض القوميين الكورد، وهذا ما ترفضه تركيا.

تعد المشكلة الكوردية في تركيا أكثر المشاكل المعقدة التي أثقلت كاهل الدولة منذ تأسيسها عام١٩٢٣، فمن خلال القرن الماضي حصلت نحو (٢٩ انتفاضة) كوردية ضدها، بعد تأسيس حزب العمال الكوردستاني عام ١٩٧٨، وضع الحزب في قائمة أهدافه السياسية "إقامة كوردستان الكبرى" واختار منذ عام ١٩٨٤ الكفاح المسلح نهجاً وحيداً لتحقيق أهدافه، عدت تركيا هذا الحزب "منظمة إرهابية انفصالية"، واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي، وبقيت المقاربة العسكرية الأمنية هي الأسلوب الوحيد في التعاطي مع القضية الكوردية خلال المدة (١٩٨٤-٢٠٠٩)[١].

هنا من الضروري الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي أدت إلى إنهاء عملية السلام. وبدء العمليات المسلحة. ومن أهم هذه العوامل:

١- فوز حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في (٢٠١٥/٦/٧) وتجاوزه العتبة الانتخابية وحصوله على (٨٠) مقعداً نيابياً، قبل أن يتراجع إلى (٥٩) مقعداً في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في (٢٠١٥/١١/١)، وقد وجد "رجب طيب أردوغان" في هذا الفوز متغيراً داخلياً خطيراً على أجندته المتمثلة في الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، لاسيما وأن حزب الشعوب الديمقراطي جاهر علناً برفضه النظام الرئاسي[٢] .

٢- انخفاض نسبة الأصوات لحزب العدالة والتنمية، وفقدانه لرأي المجتمع التركي هو الصراع مع الكورد متمثلاً بحزب العمال الكوردستاني، وبهذا أخذ على عاتقه إشارة الحس القومي للأتراك وتفكيك الاتفاق مع الكورد من أجل تحقيق أصوات القوميين الاتراك.

٣- الحكومة التركية هي المسؤولة عن فشل محادثات السلام مع الكورد، لأن تركيا تهتم بالدولة القومية التركية، ولاتعترف حقوق الشعب الكورد، ولم تكن صادقة مع الكورد وواجهت تركيا حزب العمال الكوردستاني لتبرير مخططاته العائقة لحقوق الكورد[٣] .

---

[١] تركيا وأكرادها، فرصة سانحة للحل التفاوضي، مصدر سبق ذكره.

[٢] خورشيد دلى، سيناريوان: حسابات التصعيد في الأزمة التركية الكردية، بتأريخ٢٠١٦/٩/٢٠ متوفر على الرابط التالي: http://rawabetcenter.com/archives/26258

[3] Mehmet Yanmis, The Resurgence of the Kurdish Conflict in Turkey: How Kurds View It, Rethink,Washington DC: USA,2016, p.12.

٤- وجد "رجب طيب أردوغان" في حرب التحالف الدولي ضد "داعش" أفضل فرصة لضرب حزب العمال الكوردستاني في العمق، وإجبار الكورد على القبول بأجندته ورؤيته، ومن هنا جاءت فكرة وضع "داعش" وحزب العمال الكوردستاني في خانة واحدة، هي الإرهاب، وكان الانخراط في حرب التحالف الدولي جسراً لضرب حزب العمال الكوردستاني، من خلال فتح قاعدة أنجرليك التركية أمام طائرات التحالف، لتنطلق بعدها حملة عسكرية تركية هي الأضخم ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني في داخل تركيا وخارجها وقصفت مراكز المدن التي تشكل معاقل للحزب مثل (دياربكر ونصيبين وجزيرة وشرناخ)، هذا أدى إلى تهجير مئات الآلاف من سكان تلك المناطق [١]. وموضوع محاربة حزب العمال الكوردستاني ملف ذو أهمية كبيرة في تركيا، والتخوف من أن تتصاعد الأحداث في سورية وصولاً إلى التقسيم أو الفوضى من شأنه أن يعزز وجود حزب العمال الكوردستاني المحظور وعملياته انطلاقاً من الأراضي السورية باتجاه تركيا[٢] .

٥- الفترة الانتقالية في تركيا بين الانتخابات البرلمانية في حزيران وانتخابات الإعادة في تشرين الثاني ٢٠١٥ ، التي شهدت عجزًا عن تشكيل حكومة مستقرة ورسَّخت حالة عدم استقرار سياسي، ومثَّلت فترة مثالية لاستئناف العُمَّال الكردستاني نشاطه العسكري، استغلالًا لضبابية المشهد السياسي التركي الداخلي.

المطلوبة الأليمة والتنازلات الطرفين بين السياسية العملية إليها وصلت التي الصعبة الأسئلة لحظة للاستمرار. وضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين، وخصوصًا قبل الانتخابات البرلمانية والخلافات داخل حزب العمال الكوردستاني على آلية ومرجعية اتخاذ القرار والخلافات في الجانب التركي، فقد اعترض بعض الأحزاب المعارضة وطيف مهم من الشعب التركي على عملية السلام.

٦- العامل الخارجي، إن تعدد الولاءات ومراكز القوى داخل حزب العمال الكردستاني إضافة لخوضه صراعًا داخليا مسلحًا مع الدولة التركية لعشرات السنين، قد فتحا منافذ للتدخلات الخارجية في القرار السياسي من قبل بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين؛ حيث سبق وأن اتهم وزير الداخلية التركي الأسبق، إدريس نعيم شاهين، إيران بدعم الحزب للضغط على تركيا في الملف السوري، كما صدرت عدَّة اتهامات من تركيا لألمانيا بدعم الحزب، إضافة إلى تسريبات تدَّعي تعاونه مع الموساد الإسرائيلي وثمة شعور عام في تركيا، وتصريحات متكررة لعدد من المسؤولين والإعلاميين الأتراك تفيد بأن هناك من أراد أن يشغل تركيا في ملفها الداخلي الشائك في فترة يراد فيها إعادة تشكيل المنطقة[٣] .ونجد احتمالين لمستقبل الصراع بين حزب العمال الكوردستاني والحكومة التركية، الأول احتمال أن يكون الصراع مؤقتاً لعدة أسباب[٤] :

---

[١] خورشيد دلى، سيناريوان: حسابات التصعيد في الأزمة التركية الكردية، مصدر سبق ذكره.

[٢] علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد دوحة، الدوحة، ٢٠١١، ص٢١.

[٣] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص٧-٩.

[4] Kadri Gursel, 6 reasons why Turkey's war against the PKK won't last, Al-Monitor , Accessed in 21/9/2016, available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/turkey-kurds-pkk-daglica-war-be-sustained-bloody-day.html

١- منذ الثمانينات وحتى التسعينات كان حزب العمال الكوردستاني في المناطق الريفية يتشجع الشعب الكوردي على الثورة، لكن منذ عام (٢٠٠٠) حتى الآن نقل الكورد حربهم إلى معظم المدن الكوردية والرئيسة، وحتى في الانتخابات نالوا أصواتاً كثيره لنيل حقوقهم المسلوبة، ولايعقل أن تقوم السلطات بإبادتهم وحرق بيوتهم كما كان في التسعينات، ويصعب في المدن الرئيسة التفرقة بين من هو موالٍ للسياسة التركية ومن هو معادٍ لها.

٢- كان للتصادم التركي مع حزب العمال الكوردستاني هدف سياسي ونيل أصوات أكثر في نوفمبر ٢٠١٥، بينهما كان الهدف من حرب تركيا في التسعينات هو سحق الكورد وإنهائهم على وجه الأرض، واندلاع الصراع مجدداً لن يكون نهائياً، ومن الممكن أت تعلن (المحادثات السلمية).

٣- الرأي العام التركي ليس مع الحرب التي يعلنها "رجب طيب أردوغان"، لذا هناك من يعارض هذه السياسة، ويقوم بمظاهرات ضدها لاسيما عند مراسيم دفن ضحايا وتركيا.

والاحتمال الثاني هو استمرار الصراع الكوردي التركي، لعدة أسباب:

١- هناك سببا سياسي وانتخابي وراء احتمال نشوب الحرب مجدداً، وهو فوز "رجب طيب أردوغان"، في الانتخابات وهذا الرأي ليس في محله، لأن حزب العدالة والتنمية فاز في الانتخابات المبكرة، لكن الحرب استمرت حتى الآن، وهناك أغراض أخرى لإدامة الحرب ضد الشعب الكوردي، منها أن السلطات التركية تريد اضعاف القوى المقاومة الكوردية في كل من العراق وسوريا، لأن انتصار حزب العمال الكوردستاني في محاربة الإرهاب "الداعش" قد يغير آراء المجتمع الدولي نحو هذا الحزب وإخراجه من قائمة الإرهاب [١].

٢- تحاول تركيا أقصى محاولاتها لإفشال نيل الحقوق الكوردية التاريخية في كل من سوريا وتركيا، وهدفها التاريخي هو (إعاقة واستحالة تحقيق الدولة الكوردية عند حدودها)، هذا ماتقوم به نهاراً جهاراً، وتسميتها قوى الاتحاد الكوردي الديمقراطي (PYD) بقائمة الإرهابية العالمية (السوداء) دليل على هذا.

٣- استمرار الحرب ضد (داعش) هو استمرار حرب تركيا ضد حزب العمال الكوردستاني، وتركيا هي الداعمة الرئيسية لـ"داعش" برأي الكثيرين*، الهدف الرئيسى لتركيا هو استمرار الحرب على الكورد وذلك لإضعافهم، والتقليل من دورهم المنتصر على داعش وفي ازدياد نفوذه الكورد وخسارة داعش خسارة تركيا.

٤- هناك هدف آخر لتركيا هو إخضاع حزب العمال الكوردستاني للمحادثات وإضعافه عند استمرار الحرب معه ودعم داعش[٢] .

---

(1)Mahmut Bozarslan, Why the PKK is so interested in Mosul, Al-Monitor,Accessed in 23/9/2016, available on:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/turkey-iraq-syria-pkk-interest-in-mosul.html.

* هناك أدلة تنشر في القنوات الإعلامية المختلفة وتفصح عن وجود علاقة بين الحكومة التركية وداعش يمكن أن نعتبرها مجرد طعن لاوجود لصحتها لأنه لايوجد شيء يثبت صحة هذه المعلومات وحتى الآن لايوجد أي تحقيق مستقل سواء كان داخلياً أم خارجياً بشأن تأكيد هذه المعلومات.

(2) Eric R. Mandel, Qatar And Turkey As Supporters Of Terrorism,Jerusalem Post, Accessed in 25/9/2016, available on:
http://www.jpost.com/Opinion/Qatar-and-Turkey-as-supporters-of-terrorism-375642

المطلب الثاني:السيناريو الثاني التعاوني (ازدياد التعاون الكوردي– التركي).

قبل التطرق إلى سيناريو زيادة التعاون الكوردى التركي أو ما يطلق عليه السيناريو الإصلاحي التفاؤلي، تجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو يفترض حدوث تغيرات إيجابية على مسار العلاقات التركية الكوردية.وتضمنت هذه الإصلاحات صياغة قوانين كقانون التعويض ومشروع عودة المهاجرين، وكل هذه المبادرات والإصلاحات التي سنحاول تفصيل كل منها على حدة ستؤدي على الأقل إلى تعزيز أجواء الثقة بين الطرفين، وبالتالي إمكانية إيجاد تسوية تقلل حدة الصراع وتحصره في الجانب السياسي بدلاً من الصراع الأمني العسكري. ولعل أهم هذه الإصلاحات أو المبادرات التي أقرتها الحكومة التركية هي:

١- اعترف حزب العدالة والتنمية عند وصوله الحكم في تشرين الثاني ٢٠٠٢، بوجود مشكلة كوردية عصية في تركيا بسبب أخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديمقراطية مع الكورد، أعلن حزب العدالة والتنمية قبل الشروع بخطوات عملية لحل المشكلة الكوردية أنه سيستند في إصلاحاته السياسية إلى مرجعيته الفكرية التي يستمدها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأوروبية على وفق معايير "كوبنهاجن" المطلوبة لدخول تركيا في الاتحاد الأوروبي التي تتضمن سوقاً اقتصادية مدمجة، ومؤسسات ديمقراطية راسخة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان المقررة عالمياً، وحماية الأقليات[١].

٢- وقد اضطرت تركيا إلى إحداث إصلاحات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أقر المجلس الوطني التركي الكبير في حزيران ٢٠٠٣م إصلاحات، بإلغاء مادة من قانون مكافحة الإرهاب تتعلق بنشر النزعة الانفصالية، وكانت هذهِ المادة تستخدم بشكل كبير في تركيا لاعتقال المؤلفين والمفكرين الذين يدعون إلى احترام حقوق الأكراد، كذلك توسيع الحقوق الثقافية للأقليات، وبدأت الإذاعة التركية بث برامج كردية بعد حظر استمر عدة عقود[٢] .

٣- أقر البرلمان التركي في (٢٠٠٣/٧) قانوناً جديداً يقضي بتقليص مدة حكم عدد من مقاتلي حزب العمال الكوردستاني الذين ألقوا بأسلحتهم وقدموا معلومات للسلطة التركية، وأعلنت الحكومة بأن أكثر من ٣٠٠ سجين شمله هذا القانون، وكذلك أعلنت أن ٥٨٦ ناشطاً عسكرياً من حزب العمال الكوردستاني سلموا أنفسهم للسلطة[٣] .

٤- سمحت الحكومة بعودة عدد من سكان القرى الذين غادروا أراضيهم وقراهم لأسباب أمنية في إطار مشروع عودة المهاجرين وإعادة التأهيل في تركيا سنة ٢٠٠٥، وقد شمل المشروع (١٤ مقاطعة) في جنوب شرق تركيا، وركز المشروع على ضرورة تأمين شروط الحياة المناسبة من خلال خلق البيئة الاجتماعية الضرورية، وبلغ عدد العائدين إلى قراهم نحو (١٨٧٨٦١) حتى (٢٠١٠/١٠)[٤] .

---

[١] سلمان داود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[٢] عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوربي دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

[٣] عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٤] عقيل سعيد محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

٥- إلى جانب مشروع عودة المهاجرين تمت صياغة قانون التعويض الذي يعد إحدى الخطوات المهمة للحكومة التركية تجاه ملف المهجرين والمتضررين من العمليات العسكرية والأمنية لاسيما المدنيين المتواجدين في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا الذين تعرضوا للأضرار في سياق المواجهات[١] .

تنطلق فكرة هذا الاحتمال من اعتراف الحكومة التركية بالكورد من أجل إرساء السلام في تركيا بغية إنهاء الصراع المسلح بين الدولة التركية وحزب العمال الكوردستاني: ومن فرضيات هذا الاحتمال[٢] :-

١-إطلاق حوار سياسي بين الحكومة التركية وقيادات حزب العمال الكوردستاني التركي، يتضمن إعلان هدنة متبادلة بين الطرفين لوقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الجرائم الغامضة التي ارتكبت بحق الكورد في جنوب شرق تركيا، ثم يبنى على النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة عدد من الإجراءات القانونية، من أجل دمج الكورد بصورة كاملة في بنية الدولة التركية.

٢-تضمين الدستور التركي نصاً واضحاً فيه الاعتراف بالهوية الكوردية كأحد مكونات الجمهورية التركية، وهذا فيه الاهتمام بحقوق الكورد وحرياتهم.

٣-منح الكورد حكماً ذاتياً أو على الأقل توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة من مجالس ومحافظات وبلديات، ليشعر الكورد بأنهم يديرون أنفسهم بأنفسهم.

٤-منح حق التدريس باللغة الكوردية وفتح المدارس الكوردية.

٥-إطلاق سراح جميع المعتقلين الكورد، ويبلغ عددهم نحو (١٠) آلاف شخص، ومنهم زعيم حزب العمال الكوردستاني "عبدالله أوجلان"، وإلغاء التعذيب في السجون التركية.

٦-منح عناصر حزب العمال الكوردستاني الذين غادروا معسكراتهم حق العمل السياسي.

٧-إلغاء الدولة التركية نظام "حراس القرى"، ومعظمهم من المواطنين الكورد الذين يقاتلون إلى جانب الدولة التركية ضد عناصر حزب العمال الكوردستاني.

٨-إعادة أسماء المدن والقرى الكوردية إلى اصولها الكوردية، والسماح بعودة المهجرين الكورد إلى مناطقهم الكوردية بعدما كانت محظورة.

٩-السماح بالخطبة باللغة الكوردية، وافتتاح تلفزيون رسمي ناطق باللغة الكوردية.

١٠-إلقاء حزب العمال الكوردستاني سلاحه على مراحل متعددة، وتسليم السلاح إلى جهات محايدة، ثم عملية استسلام المسلحين الكورد للحكومة التركية.

فما زالت العملية السياسية افقاً ممكنا للحل، وفقاً لعدة اعتبارات مشجعة، أهمها[٣] :

١-القناعة المتبادلة لدى كل من الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني بعدم جدوى الحل العسكري الأمني لحل الأزمة، فليست الحكومة التركية قادرة على إنهاء الحزب عسكرياً، ولا حزب العمال الكوردستاني قادر على هزيمة الجيش التركي، فضلاً عن أن المواجهة العسكرية بحد ذاتها هي مجرد تعميق للأزمة، وليست حلاً لها بأية حال.

٢-الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تكبدها الطرفان خلال أكثر من (٣٠) عاماً من الصراع.

---

[١] عقيل سعيد محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ،المصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[٢] رستم محمود، احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[٣] د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٣-سيطرة حزب العدالة والتنمية ومن خلفه الرئيس "أردوغان" على المشهد السياسي التركي بدرجة كبيرة، وما يمتلكه الأخير من كاريزما سياسية تجعله قادرا مع الحزب الحاكم على اتخاذ قرارات صعبة تبدو ضرورية لإنجاح العملية.

٤-الضغط الشعبي والنخبوي على الطرفين، لاسيما على الحزب العدالة والتنمية، لإنها ملف العنف.

٥-النجاحات التراكمية التي أكسبت العملية السياسية مصداقية وأشاعت جواً من التفاؤل سابقاً، نتج عنه تأييد شعبي مقبول.

٦-الاستقرار النسبي في المشهد السياسي التركي والمرشح للاستمرار، إذ لن تشهد تركيا أية جولة انتخابية على كافة المستويات المحلية والبرلمانية والرئاسية قبل عام ٢٠١٩، وهو استقرار مهم لعملية السلام فضلاً عن إفشاله للرهان على ضعف الحكومة والحزب الحاكم.

٧-بعض العوامل الإقليمية التي يمكن أن تسهم في تقوية الموقف التركي وإقناع حزب العمال بالالتزام بالعملية السلمية، مثل تحسين العلاقات بين أنقرة وإقليم كوردستان العراق، وآفاق الحل السياسي في سوريا، وثبات الموقف التركي المتريث إزاء الانخراط والتورط في معارك برية في كل من سوريا والعراق، فضلاً عن أي تحسن متوقع على المدى البعيد في العلاقات التركية-الروسية.

٨- يعتقد حزب العمال الكوردستانى أن صعود نجم حزب الشعوب الديمقراطي، وتحوله إلى ظاهرة سياسية في حياة العامة التركية، جاء بفضل نهجه المتمسك بالحقوق القومية الكوردية، وقدرته على بلورة هذه الحقوق على المستويات السياسية والاجتماعية، بعد أن فشلت سياسة الإقصاء والإنكار التركية للقضية الكوردية، ويعتقد أن توزعه الجغرافي بين عدة دول مجاورة لتركيا، وفي الداخل، يجعل المستحيل على الجيش التركي القضاء عليه، وأن استطالة الحرب لن تكون لمصلحة حكومة حزب العدالة والتنمية التي تستنزف من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهي لن تتحمل إلى مالا نهاية هذه الخسائر[١].

نتائج الاحتمال: يتمثل أبرز نتائج هذا الاحتمال في الآتي[٢] : -

١-تعزيز فرص انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

٢-تعزيز الاستقرار الداخلي.

٣-إن مثل قيام هذا الاحتمال تأكيد على ديمقراطية النظام السياسي، لأن في كفالة حقوق الكورد تجديداً مستمراً لشرعية النظام، وفي تشكيلها للأحزاب دعم للمؤسسات والتنظيمات الوسيطة.

٤-إن قيام هذا الاحتمال قد يسهم في إنعاش اقتصاد الدولة، والاشتراك الكامل في حياة المجتمع الأكبر.

٥-إن مثل هذا الاحتمال يساعد الدولة التركية على جعلها الكورد جسراً للعلاقات الإجابية بين الدول التي يتواجد فيها الكورد، أي:(العراق، وسورية، وإيران، وروسيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا)، ومن ثم تحقيق التكامل والتعاون الإقليمي.

---

(1) Stefano M. Torelli,Kurdistan An Invisible Nation,ISPI,Milano,2016,p55.

(٢) مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية أنموذجاً) مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

وهنا يمكن القول، (لاندوم الحرب ولاندوم السلم)، والحكومة التركية تشن الحرب إذ استوجب الأمر، وتتبع سياسة الإصلاح والسلام الضغط الدولي أو الجماهيري. والمؤسسة العسكرية التركية تعارض السياسة الموالية لحقوق الكورد. فلا تريد الحكومة التركية التصادم مع المؤسسة العسكرية، وفي الحرب كسب آراء القوميين. ومع ذلك لاتستطيع الحكومة أن تستمر في الحرب لأنها تضر باقتصاد الدولة والميزانية المالية وسياستها تجاه الدول الأوروبية والعالمية، حيث تريد تركيا العضوية في الاتحاد الأوروبي.

والسيناريو الثاني يعد من أبرز الاختيارات التي بإمكانها أن تنجح من خلالها عملية السلام وإنهاء الصراعات والقتل بين الطرفين وحقن الدماء لأن القتال لايخدم الطرفين ولاينسجم مع مصالح الطرفين، من أجل ذلك يجب على الطرفين أن يتخذ الإجراءات اللازمة وخطة جدية من أجل إرساء السلام لأن القتال يجلب الضرر للطرفين من الناحية السياسية والاقتصادية وبالنسبة للحكومة التركية تضع ميزانية كبيرة لكل عام في مواجهة حزب العمال الكوردستاني لو تستخدم هذه الميزانية في إنماء وتطوير المناطق الكوردية في تركيا ربما تكون دافعاً قوياً لإنهاء الصراعات بين الطرفين وتقديم عملية السلام في تركيا وفي النهاية ربما تحرز نتائج كبيرة.

المطلب الثالث: السيناريو الثالث الاستقلالي (استقلال الكورد عن تركيا).

يفترض هذا السيناريو انفصال الكورد عن الدولة التركية وتأسيس دولتهم الخاصة بهم بشكل يمكنهم صياغة قوانين وتشريعات تصب في صلب ثقافتهم وعاداتهم وتكون منسجمة مع مختلف المقومات الكوردية، وهذا هو الطموح المرغوب فيه لدى غالبية الكورد.

تعد القضية الكوردية إحدى أهم القضايا المعقدة في منطقة" الشرق الأوسط"، ويعود ذلك إلى توزيع الكورد في أربع دول كبيرة في المنطقة وهي" :العراق وتركيا وإيران وسورية"، والقضية الكوردية لا تخص الكورد وحدهم، بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الكورد بينهم، لذلك تحولت القضية الكوردية من قضية محلية إلى قضية إقليمية، كما أضحت لها أبعاد دولية وعالمية بوصفها أولوية أمنية في منطقة "الشرق الأوسط"، نظرًا إلى مطالبة الكورد بإنشاء كوردستان موحدة، تعتبرهم السلطات في بلدان إقامتهم تهديدًا مستمرًا لوحدة أراضيها، والمخاوف كلها تتمثل في قيام "دولة كوردية" في شمال سوريا والعراق، وهذا سيشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي[١].

لقد أثبتت التجارب أن تركيا لاتستطيع أن تعالج المشكلة الكوردية لوحدها، بسبب توزيع الشعب الكوردي على الأراضي المجاورة لتركيا في كل من إيران والعراق وسوريا، وإن أية محاولة من جانب تركيا لن تجدي نفعاً من دون التعاون مع دول الجوار، لأن مشكلة الكورد قاسم مشترك بينهم، خصوصاً في ظل تصاعد النفوذ الكوردي بعد "حرب الخليج الثانية" وسيطرة كورد العراق على منطقتهم في إطار الدولة الفدرالية [٢].

فضلاً عن احتلال العراق الذي دفع بقوة المطالب الكوردية في الحصول على كيان مستقل لهم، ولكن تأكيد وزير الخارجية التركية السابق "أحمد داود أوغلو" على وجود كيان فيدرالي شرعي باسم "كوردستان العراق" واستخدامه العلني لعبارة كوردستان المحظورة في القاموس التركي الرسمي وفي عهد حكومة "رجب طيب أردوغان" يعد دليلاً على تراجع الموقف التركي المتجاهل لحقوق شعب كوردستان، لاسيما بعد زيارة رئيس إقليم كوردستان العراق "مسعود البرزاني" إلى تركيا ودعوته إلى الحل السلمي للقضية الكوردية في تركيا عبر الحوار بمعزل عن الحلول العسكرية والعنف المضاد المطروح منذ أعوام[٣].

يعد حلم الاستقلال أمراً مهماً لدى غالبية الكورد، وما يدعم سيناريو انفصال الكورد عن تركيا هو التطورات الأخيرة الحاصلة في سوريا والعراق والخريطة الجديدة التي يتم رسمها من طرف القوى الكبرى لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط بناءً على الورقة الطائفية و المذهبية والقومية، فالشعب الكوردي في العراق وبعد احتياج الولايات المتحدة إليه، أصبح لديهم إقليم خاص بهم يتضح بالحكم الذاتي يسمى بـ"إقليم كوردستان العراق" الذي هو هذا الأخير بداية الحلم الكوردي بالاستقلال وأحد أهم

---

[١] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ١٩٩٩، ص٥٢.

[٢] سلمان داود سلوم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

[٣] جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط ١٩٩١-٢٠٠٦، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١١، ص١٧٧.

الدوافع المستقبلية التي ستسم في انفصال كورد تركيا عن تركيا فالتجربة العراقية أغرت كورد تركيا، وهي بمثابة مؤشر على انتقال النزعة الانفصالية إلى هولاء[١].

فقد يتسبب إنشاء دولة كوردية مستقلة بتداعيات مهمة، لاسيما في تركيا حيث ربع السكان هم من الكورد، على الرغم من أن تركيا لاتدعم رسمياً قيام دولة كردية مستقلة تخشى الحكومة التركية أن يشكل الأمر سابقة تدفع بالشعب الكوردي في البلاد إلى المطالبة أيضاً بالاستقلال، إلا أنه لم يصدر عنها أي تصريح علني مناهض لها. أن قيام دولة كوردية مستقلة قد يزيد من حدة القومية المناهضة للكورد، فقد تعرض بعض الأعضاء في "حزب الشعوب الديمقراطي" الموالي للكورد لهجوم من الحشود التي كانت تهتف: "عودوا إلى بلداتكم"، إذا لم تعمل تركيا على تعزيز الانسجام بين الإثنيات المختلفة وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والتوصل إلى اتفاق مع حزب العمال الكوردستاني، فمن شأن قيام دولة كوردية مستقلة أن يهدد التماسك الداخلي التركي[٢].

الحكومة التركية لاتستطيع فجأة إقرار مطلب "الحكم الذاتي" للكورد، لأن مثل هذا الإقرار سيؤدي تلقائياً إلى رفع سقف المطالب الكوردية القومية، وإقامة دولة كوردية مستقلة من شأنها قلب الخرائط الجغرافية في المنطقة حتى لو قال حزب العمال الكوردستاني إنه لايريد مثل هذه الدولة، فضلاً عن أن مثل هذا الإقرار ستكون له تداعيات كبيرة على الداخل التركي، وسيكون كافيا لاتهام حكومة العدالة والتنمية بالخيانة والعمل على تقسيم تركيا، حيث بدأ "حزب الحركة القومية" من الآن يردد هذه التهم، سواء كانت الاسباب أيدولوجية أو انتخابية أو سياسية، ويقف "حزب الشعب الجمهوري" المعارض والوريث التاريخي لـ"مصطفى كمال أتاتورك" بالمرصاد لسياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في كل خطوة على وقع الخلاف بشأن الأزمة السورية[٣].

إن مستقبل الكورد في تركيا، ولاسيما في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية يشوبه الغموض، بسبب عدم التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع في السنوات القادمة. تنطلق فكرة هذا الاحتمال من تهميش الحكومة التركية للكورد وإلغاء حقهم بوصفهم أتراك الجبل وترى في حزب العمال الكوردستاني التركي تنظيماً إرهابياً يهدف إلى تقسيم تركيا وإقامة دولة كوردية في المنطقة، فرضيات الاحتمال[٤] :

١-الخلافات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني حول مصير القيادات ومن تسميتهم في تركيا المتورطين بالدم التركي.

---

[١] ثائر عباس، أكراد تركيا: بين الحلم الانفصال ومطلب الحكم الذاتي، جريدة الشرق الأوسط،٢٧/٩/ ٢٠١٦، متوفر على الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=12414&article=705522

[2] Serhun Al, Prospects for an independent Kurdish state are hampered by security challenges, internal competition, and insufficient international support,carnegieendowment,Accessed in 28/9/2016, available on:

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56374

[٣] خورشيد دلي، تركيا ورهاناتها على القضية الكردية، مصدر سبق ذكره.

[٤] خضر عباس عطوان، المتغير الكردي في العلاقة العراقية-التركية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العددان(٢١/٢٢)جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٦٥.

٢-موقف الأحزاب التركية المعارضة، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري(CHP) الذي يعد الوريث الشرعي لحزب "مصطفى كمال أتاتورك" وحزب الحركة القومية(MHP) المتطرف المعارض، وعليه عدم الأعتراف الدستوري والقانوني بوجود الكورد هويتهم الكورد وثقافتهم وحريتهم في التعبير ، وتشكيل تنظيماتهم.
٣-دور العامل الإقليمي في عرقلة عملية الحوار الحكومي الكوردي، وعليه عدم الموافقة على إقامة الحكم الذاتي الديمقراطي كضرورة من متطلبات الاعتراف بالكورد كمجتمع، بوصف ذلك بداية لتقسيم تركيا وعدم قبول للتعليم باللغة الكوردية الأم في جميع المراحل لشعب يراد له أن تباد هويته الثقافية.
٤-الخلافات بين الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية في منح الكورد حقوقهم الكاملة، وعليه عدم تعديل قانون العقوبات لتخفيف الأحكام على المعتقلين، واعتماد الرد العسكري والأمني والعنف والمجازر الجماعية على أي مطلب كوردي، وتهجير السكان قسرياً وسلمياً للقضاء على وجود الكورد وتذويبهم، وممارسة المزيد من سياسات التطويق للحركة الكوردية المسلحة مع دول الجوار لعزلها وضربها.
٥- التطورات الحاصلة في سوريا والعراق التي أدت إلى حالة من الصعود الكوردي، بعد أن أصبح إقليم كوردستان العراق شبه الدولة، وأعلن كورد سوريا الفدرالية، وهذه التطورات ولدت قناعة لدى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بأن هذا الصعود سينعكس على القضية الكوردية في الداخل التركي، على شكل رفع مطالب مماثلة إن لم تكن أكثر، حيث يقارب عدد كورد نحو عشرين مليون نسمة، ومساحة جغرافية تقدر بأكثر من مئتي ألف كيلومتر، وحركة سياسية وعسكرية باتت تفرض نفسها بقوة في المشهد التركي الداخلي، وكل ذلك بات يشكل قلقاً حقيقياً لصانع السياسة التركية، وثمة من يرى أن التصعيد التركي الأخير يأتي لإجهاض أي إمكانية لإقامة كورد تركيا حكماً ذاتياً[١].

ووفق رأي الباحث، المحاولات لإقامة دولة كوردية في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا، باقية والهم الرئيسى للدولة التركية وأمثالها أي إعاقة قيام دولة كوردية في أي مكان، وهناك اتفاقيات رباعية متعددة ضد الشعب الكورد، وبعد عمليات تحرير العراق عام ٢٠٠٣، أكدت تركيا على إنهاء أي استقلال أو شبه استقلال كوردي في أي منطقة من الشرق الاوسط، ولم تقصر تركيا جهودها ضد الحركة الكوردية في سوريا، فالدول الأربعة العراق وتركيا وإيران وسوريا تريد إخماد أي نهوض كوردي، ودفن حلم استقلال الكورد.

---

[١] خورشيد دلى، سيناريوان: حسابات التصعيد في الأزمة التركية الكردية، المصدر سبق ذكره.

الخاتمة والاستنتاجات

هي وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث جعل القضية الكوردية تأخذ أهمية ما، عن طريق فتح المجال أمام الكورد للتحرك والعمل للتعاون والحوار، ولذلك كلما استطاع الكورد استغلال الفرص، منها التغيرات الداخلية للسياسة التركية والتغيرات الإقليمية في الثورات في المناطق العربية اقترب من اكتساب الحقوق والوصول إلى الهدف المنشود، ولكن اذا ابتعد الكورد عن هذه الفرص واستمر كما كان عليه منذ المراحل السابقة في القرن العشرين ابتعد عن هدفه الرئيسي.

في نهاية كتابة هذا البحث سيتم عرض مجموعة من الاستنتاجات:

١- إن العقيدة القومية التركية والمبادئ التي أسست عليها، عائقة أمام التعدد القومي في البلاد، وتَنفي هذه العقيدة الحقائقَ التأريخية والاجتماعية في تركيا. لقد حاول مصطفى كمال أتاتورك أثناء تأسيس الجمهورية التركية الحديثة أن يستعطف الكورد باسم الدين والأخوة والوحدة الوطنية ويجعلهم يؤخرون مطالبهم بتطبيق اتفاقية (سيفر ١٩٢٠) التي تعد أولى اتفاقية دولية اعترفت بتأسيس كيان كوردي، ولكن تم تعطيلها بجهود مبذولة من قِبَل مصطفى كمال أتاتورك. وان كل الاتفاقيات التي أبرمت على المستوى الدولي في ١٩٢٠ واتفاقية لوزان ١٩٢٣، كانت ضد التطورات التي حصلت في تركيا، وبالتالي لم تنتج الحقوق السياسية للكورد في تركيا، وان المشكلة الكوردية بقيت على حالها.

٢- إن المشكلة الرئيس التي ظل يواجهها كورد تركيا هي عدم اعتراف الدولة التركية بهم كونهم مجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، والرفض المستمر لمنحهم ما يجسد هويتهم المستقلة ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكوردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعز الثقافة الكوردية وفتح محطات إذاعية وتلفزيزونية باللغة الكوردية.

٣-قد أمنت الدساتير التركية غطاءً شرعياً وقانونياً لمنع الأقليات من تأسيس أي جمعية أو منظمة أو حزب على أساس عرقي أو ديني، ولم تسمح للكورد بتأسيس أحزاب تعكس تطلعاتهم السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، وحين أسس بعض الكورد أحزاباً تعبر عن هويتهم الكوردية كان نصيبها الحظر وسجن زعمائها ونفيهم، وقد زادت عمليات الحظر في (١٩٨٠-٢٠١٢).

٤-قد كان الجنرالات الأتراك عازمين على حل القضية الكوردية بالقوة إثر انقلابات بين عام١٩٦٠-١٩٩٧، ولذلك وضعت مناطق عديدة من الأقاليم الشرقية في حالة الطوارئ، إلا أن المقاومة الكوردية أصبحت أكثر تنظيماً خلف زعيم حزب العمال الكوردستاني.

٥-لم يجرؤ أي حزب من الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية على تقديم حل ناجع للقضية الكوردية في تركيا طيلة العقود الماضية، حتى بعد أن تم القاء القبض على زعيم حزب العمال الكوردستاني "عبدالله أوجلان" وتراجعه عن مشروع إقامة دولة كوردية وإعلان الحزب عن قراره التاريخي في سنة ١٩٩٩، نبذه العنف ووقف الحرب والعمل لخوض معركة ديمقراطية والسعي مع الشعب التركي لإقامة الجمهورية الديمقراطية.

٦- إن نظرة السياسة التركية نحو القضية الكوردية، هي نظرة أمنية وعسكرية، وسبب ذلك أن القضية الكوردية في تركيا تعد أحد مصادر التهديد للأمن الوطني للدولة، وينظر إلى القضية بعين الريبة كأنها المصدر الأول للعمل العدواني وتهديد لوحدة الأراضي التركية لأن الشعب الكوردي في تركيا تصبو نحو الانفصال والاستقلال دائما.

٧- أحد الأسباب الرئيسة في عدم حل القضية الكوردية وتعاظمها، هو كون القضية مقسمة بين أربع دول "تركيا والعراق وإيران وسوريا"، وهذا أدى إلى بقاء القضية الكوردية معلَّقة دون حل. لظهورها في كل دولة على حدة، بمظهر مختلف عن سواها.

٨- إن للأحداث التي تحدث في دولة تأثيراً كبيراً في القضية الكوردية في الدول الأخرى، لأن هذه الدول الأربع "تركيا والعراق وإيران وسوريا" ملتصقة بعضها ببعض من الناحية الجيوسياسية، وهذه الدول في تفاعل بينها ولكل منها حدود مشتركة مع الأخرى، لذلك فإن تركيا ترى حدودها مع دول جيرانها مصدراً للتهديد وبؤرا للمشاكل، وتحاول باستمرار تأمين حدودها وحفظها.

٩- إن نقض التحالفات الإقليمية من قِبَل تركيا، والخروج منها، سببٌ لتفْقِدَ هذه الدولة أصدقاءها، حيث يعطي ذلك بظلاله على عدم تمكنها من اجتثاث الشعب الكوردي، وبالمقابل فإن النزعة القومية للكورد في ازدياد وتوسع مستمرين.

١٠- بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ في العراق، استطاعت الحكومة التركية تقوية علاقاتها مع حكومة إقليم كوردستان وعرفتْها كمتحالف قوي لها في المنطقة. وكان تركيز الحكومة التركية على إقليم كوردستان بسبب كون الأخير غنياً بالثروات الطبيعية كالنفط، وكان للوضع الآمن وانتشار حالة من الأمن والاستقرار في المنطقة دورٌ في هذا التقارب بين الحكومتين، لذلك فإن التعامل مع الإقليم يُعَدُّ ضمانا لاستقرار الأوضاع في حدود تركيا، وفرصة لها للاطلاع عن قرب على نشاطات حزب العمال الكوردستاني وتحركاته في إقليم كوردستان، لأن أكثر معاقل الحزب يقع في الإقليم.

١١- أما ما يخص الحالة السورية وماحصل في هذه الدولة الجارة لتركيا، التي بدأت عام ٢٠١١، بسبب الدعم المقدم من تركيا للمعارضة السورية المقاتلة ضد حكومة بشار الأسد و"حزب الوحدة الديموقراطي (PYD)"، فإن ما حصل هناك أدى إلى تشكيل إقليم كوردي يتمتع بحكم ذاتي، وكانت القوة المسيطرة في هذا الإقليم هي(PYD)، وهذا الحزب مرتبط بشكل من الأشكال بحزب العمال الكوردستاني، ويعمل لأجل تحقيق حقوق الشعب الكوردي. وكان لما حصل في كوردستان سوريا من تقدم تأثير كبير في القضية الكوردية في تركيا وتنشيطها وإبرازها مرة أخرى، لذلك ضغط الشعب الكوردي في تركيا على حكومة حزب العدالة والتنمية في المدن التركية عبر المظاهرات السلمية، متماشيا مع الهجمات التي قام بها حزب العمال الكوردستاني على الأهداف التركية بعد هذه الحوادث التي حدثت في سوريا

١٢- السياسة التركية سعت إلى تحقيق أهدافها عبر وضع حداً للخطر الكوردي القادم من سوريا ومنع التواصل الجغرافي بين المناطق الكوردية وقطع الطريق أمام إقامة إقليم جغرافي، ولعل هذا مايفسر التصريحات التركية التي تقول إن خطر حزب العمال الكوردستاني أكبر من خطر داعش، إذ إنها ترى في الخطر الكوردي خطراً إستراتيجياً ومصيرياً، لأن الأمر يتعلق بمستقبل الدولة التركية وبنيتها وجغرافيتها الطموح الكوردي إلى إقامة دولة كوردية مستقلة بشكل تهديدا لكيانها، بينما ترى في داعش خطراً مؤقتاً.

١٣- لعل أول هذه التداعيات إنتهاء عملية السلام الهشة مع حزب العمال الكوردستانى والعودة إلى فصل دموى جديد بين الجانبين كان في أسبابها القوة الانتخابية التي أظهرها الكورد في الداخل والتطورات الدراماتيكية على الحدود مع سوريا والخلايا العسكرية الكثيرة لحزب العمال الكوردستاني في الداخل.

١٤- إن حزب العدالة والتنمية كحزب محافظ ذو شعبية واسعة وميول قومية، لايستطيع تحمل تكلفة خسارة قسم كبير من الناخبين الترك في عملية التفاوض مع حزب العمال الكوردستاني، وإن إيجاد شكل من التوازن بين مطالب الكورد ومخاوف قاعدته من القوميين الترك سيكون أمراً شاقاً بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، في الوقت نفسه يحتاج الحزب إلى التعامل مع التطلعات المتصاعدة للكورد نحو الحقوق الثقافية والسياسية، وبشكل خاص هناك مخاوف من أن عدم تلبية المطالب الكوردية يمكن أن يؤدى إلى العنف غير مسبوق.

١٥- من الواضح أنه لا ثقة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني، فالحكومة ترى في الحزب تنظيماً إرهابياً يهدف إلى تقسيم تركيا وإقامة دولة كوردية في المنطقة.

١٦- مفتاح حل القضية الكوردية في تركيا هو الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكوردي وبحقوقه داخل تركيا، ولهذا يجب إعطاء الأفضلية لتصورات الحل القائم على أساس الفيدرالية، التي تجعل التعايش ممكناً في داخل الدولة التركية.

١٧- إن الخطوات الأساسية باتجاه حل دائم للقضية الكوردية تكون في اتباع سياسة مركبة تجاه الكورد تتضمن تجريد المنطقة الكوردية من الصفة العسكرية، وإلغاء حالة الطوارئ، وسحب القوات الخاصة، ووقف أعمال الترحيل والتتريك والتهجير، وتوفير الشروط لإعادة توطين المقيمين السابقين، والحكم الذاتي الثقافي الشامل غير المقيد، ومنح فرصة لحرية التعبير من خلال إدخال اللغة الكوردية في التعليم ووسائل الإعلام، وحق تأسيس جمعيات ثقافية كوردية، وتأسيس أقسام للدراسات الكوردية في الجامعات، وضمانات شاملة للحقوق المدنية الإنسانية والديمقراطية، وسياسة التنمية الإقليمية في المنطقة الكوردية، والعفو عن المتمردين لضمان مشاركتهم في الجناح السياسي، وكذلك الإفراج عن زعيمهم "عبدالله أوجلان، وخطوات متبادلة مثل إطلاق سراح الأسرى الموجودين لدى الطرفين، وإعلان حزب العمال الكوردستاني ووقف إطلاق النار على أن توقف السلطات التركية عملياتها العسكرية وحملات التمشيط، وتهيئة الرأي العام التركي والكوردي للحل السياسي السلمي، وتقديم الحكومة المقترحات اللازمة للبرلمان على أن يقوم الأخير بتشكيل لجان مهمتها رفع العراقيل القانونية أمام الحل، منها تشكيل مؤسسة العفو).

قائمة المراجع والمصادر

أولاً/ الكتب العربية والمعربة

أ/ الكتب العربية:

١- د.ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠٠٨.
٢- ابراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا، دراسة في تأريخ الحديث والمعاصر، الموصل،١٩٩١.
٣- د.أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،٢٠٠١.
٤- احمد سعيد السليمان، التيارات الدينية والقومية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ٢٠٠٠.
٥- أحمد عبدالرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، القاهره، ١٩٩٣.
٦- د.أحمد محمود الخليل، تأريخ اسلاف الكورد، دار موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١٣.
٧- د.أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، دار زهران، عمان،٢٠١٠.
٨- د.أحمد نورى نعيمى، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ -١٩٣٨، دار الحرية للطباعة، بغداد ،١٩٩٠.
٩- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ١٩٩٧.
١٠- د.إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦.
١١- الامير عصام أنور محمد أمين، الكورد أمة الجبال، دار موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١٣.
١٢- د.بشرى قبيس موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين :أوروبا، آسيا، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان،١٩٩٧.
١٣- د.بلەج شيركوه، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢،٢٠١١.
١٤- بولات جان، نسرين محمد، أفاق كونفدرالية (حوار مع مراد قره يلان)، دار شيلان للإعلام في الشرق الاوسط الديموقراطى، بغداد، ٢٠٠٦.
١٥- بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق " الجارين الحائرين "، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٨.
١٦- د.جبار قادر، قضايا كردية معاصرة " كركوك-الانفال-الكرد وتركيا"، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٦.
١٧- جرجيس حسن، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه، بغداد، ١٩٩١.
١٨- د.جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
١٩- جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط ١٩٩١-٢٠٠٦، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١١.
٢٠- د.حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٢.

٢١- حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٢- حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراق في محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣، مطبعة خةبات، دهوك، ١٩٩٨،
٢٣- د.حسين بديوى، خطوة على الطريق الى البيت الكوردي الكبير دراسة في الوثائق البريطانية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٦.
٢٤- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ١٩٩٩.
٢٥- خالد حسنين ومحمد أبو رمان ومنار رشواني، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الدراسات الامة، عمان، ٢٠٠٤.
٢٦- د.دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
٢٧- د.راغب السرجاني، قصة أردجان، ط٤، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٨- راغب دوران واخرون، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط٢، دبي، ٢٠١١.
٢٩- رجائي فايد وأحمد بهاءالدين الشعبان، اوجلان ألزعيم والقضية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.
٣٠- رضا هلال، السيف والهلال (تركيا من أتاتورك الى أربكان)، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٩.
٣١- سامي شورش، كردستان والاكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس بارزاني نموذجاً، دار ئاراس للطباعة، اربيل، ٢٠٠١.
٣٢- د.سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٣- سليم الصوص، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شاتيلا، عمان، ١٩٧٠.
٣٤- سيار الجميل، العثمانية الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
٣٥- شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠١١.
٣٦- شريف سعدالدين تغيان، الشيخ رجب طيب أردوغان-مؤذن اسطنبول التركي ومحطم الصنم الاتاتوري، القاهرة، دارالكاتب العربي، ٢٠١١.
٣٧- صلاح سعدالله، المسألة الكردية في تركيا مرحلة جديدة، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٩١.
٣٨- طارق عبدالجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠.
٣٩- د.طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، ط٢، دار نهضة للمصر، المصر،٢٠١٣.
٤٠- عايدة العلي سري الدين، المسالة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الافاق الجديد، بيروت،٢٠٠٠.
٤١- عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤٢- د.عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للتعش، بغداد، ١٩٨٩.
٤٣- د.عبدالعزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانجلو المصرية، الجزء الاول، القاهرة، ١٩٨٠.
٤٤- عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تأريخية وثائقية ١٨٣٣-١٩٤٦، ط٣، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل،٢٠١١.
٤٥- عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة منارة، أربيل، ٢٠١٣.
٤٦- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
٤٧- عقيل سعيد محفوض، تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.
٤٨- عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨.
٤٩- علي حسين باكير وأخرين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠.
٥٠- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، دارالتوزيع والنشر الاسلامية، بورسعيد، ٢٠٠١.
٥١- عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٥.
٥٢- عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٥.
٥٣- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣.
٥٤- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨.
٥٥- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٣.
٥٦- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
٥٧- محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
٥٨- محمد نورالدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.
٥٩- محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
٦٠- محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٨٨.
٦١- محمد نورالدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

٦٢- محمود شاكر، التاريخ الاسلامى. التاريخ المعاصر (تركيا ١٩٢٤-١٩٨٩)، ط ٢، المكتب الاسلامى، عمان،١٩٩٦.
٦٣- محمود شاكر، التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر لتركيا ١٩٢٤-١٩٨٩)، المكتب الاسلامي، ط٢، بيروت ،١٩٦٦.
٦٤- مصطفى الزين، ذئب ألاناضول، دار رياض ألريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.
٦٥- مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢-٢٠٠٦م، الجزء الثاني، دار الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧.
٦٦- ممدوح عبدالمنعم، تركيا والبحث عن الذات، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة،٢٠١٢.
٦٧- منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت ٢٠١٢.
٦٨- منصور عبدالحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى إردوغان، دار الكتاب العربي، القاهرة،٢٠١٣.
٦٩- هدى درويش، الاسلاميون وتركيا العلمانية، دار الافاق العربية، القاهرة،١٩٩٨.
٧٠- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦.
٧١- د.وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦.
٧٢- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.
٧٣- يوسف ابراهيم الجهماني، أوج آلان: تركيا والاكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩.

ب/ الكتب المعربة:

١- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، دار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١١.
٢- إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ت: د.عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت،٢٠١٢.
٣- إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة: زهير عبدالملك، دار APEC للطباعة والنشر، السويد، ١٩٩٨.
٤- انجيل راباسا وإف وستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة: إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥.
٥- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥.
٦- جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: د.عبدي حاجي، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢،٢٠١٣.
٧- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي،٢٠٠٩.
٨- جيرارد جالديان، المأساة الكوردية، ترجمة عبدالسلام النقشبندي، دار أراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٧.

٩- حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة: د.طارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.
١٠- ديفيد مكدول، الكورد شعب أنكر عليه وجوده، ترجمة: عبدالسلام النقشبندى، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠١٢.
١١- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ت: راج أل محمد، دار الفارابي، بيروت،٢٠٠٤.
١٢- زنار سلوبي، في سبيل كوردستان (مذكرات)، ترجمة: ر.علي، رابطة كاوا للثقافة الكردية، بيروت،١٩٨٧.
١٣- صلاح الدين أوتشار، أربكان والتيار الإسلامي، ترجمة محمد الصفصافي أحمد القطوري، إيتراك للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٤- فاتح رسول، الجذور التاريخية لفكرة اليسار في كوردستان، ت.كمال غمبار، وزارة الثقافة دار الترجمة، اربيل، ٢٠٠٨.
١٥- فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة، دمشق، ١٩٩٠.
١٦- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلاميه، ترجمة: نبية امين فارس ومنير البعلبكى، الطبعه الخامسه، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨.
١٧- م. س لازاريف، المسألة الكوردية ١٩٢٣_ ١٩٤٥ النضال والاخفاق، ت: د.عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل،٢٠٠٧.
١٨- م.أ هسرتيان، كردستان تركيا بين الحربين، ترجمة: سعدالدين ملا بافي نازي، دار الكاتب، لبنان، ١٩٨٧.
١٩- م.س.لازاريف، المسألة الكردية ١٩١٧_١٩٢٣، ترجمة.د، عبدي حاجي، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١.
٢٠- ماريانا خارورداكي، الكرد والسياسة الخارجية الأميركية العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة: خليل الجيوسي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٣.
٢١- مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة د.هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٧.
٢٢- ميخائيل م.جونتر، الاكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: الدكتورة.سعاد محمد ابراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.
٢٣- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
٢٤- هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ت: هفال محمد، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل،٢٠٠٧.

ثانياً/ الكتب باللغة الكوردية والمترجمة الى الكوردية:

١- بەیار مستەفا سەیفەدین، کیشەی کورد لە پەیوەندیەکانی ئەمریکا- تورکیا، وەرگیرانی: سەرمەد ئەحمەد ، دەزگای توێژینەوە و بلاوکراوەی موکریان، هەولیر ٢٠٠٩.
٢- پ.د.خلیل عەلی موراد، پاسەوانانی کەمالیزم، و. بەرزانی مەلا تەها و د. سەلام عەبدولکەریم، چاپخانەی پەنجەرە، تاران، ٢٠١٥.

٣- د.سامان حوسين ئەحمەد و د. بەختيار سەعيد محمود، ميژووی هاوچەرخی تورکيا، چاپ و پەخشی نارين، هەولير ٢٠١٤.
٤- د.سعد ناجی جواد، پرسی نەتەوايەتی کورد، و. بەرزانی مەلا تەها، چاپخانەی سايە، سليمانی، ٢٠٠٩.
٥- د.سەردار عەزيز، تورکيا و هەريمی کوردستان:چ جۆرە پەيوەنديەك، ژوری توێژينەوەی سياسی بزوتنەوەی گـۆران،سليمانی،٢٠١٥.
٦- د.عەبدی حاجی، شورشەکانی کورد لەسەردەمی نويدا، وەرگيرانی: بەهادين جەلال مستەفا، دەزگای چاپ و بلاوکردنەوەی رۆژهەلات، هەولير ٢٠١٣.
٧- کاوە بەيات، شورشی ئاگری داغ، و. ئەبو بکر خۆشناو، چاپخانەی وەزارەتی رۆشنبيری، سليمانی ٢٠٠٠.
٨- م.س.لازاريف، ميژووی کوردستان، و.وشيار عەبدوڵلا سەنگاوی، دەزگای چاپ و بلاوکردنەوەی رۆژهەلات، هەولير، چاپی دووەم، ٢٠٠٩.
٩- د.نوری دەرسيمی، دەرسيم لە ميژووی کورستاندا، و:د.ئەحمەد فەتاح دزەيی، دەزگای چاپ و بلاوکردنەوەی موکريان، هەولير،٢٠٠١.
١٠- هيَرش عە بدولآ حمە کەريم، پەيوەنديە سياسيەکانی نيوان هەريمی کوردستان وتورکيا ١٩٩١-١٩٩٨، مەلبەندی کوردۆلوجی، سليمانی، ٢٠٠٧.
١١- د.ئيبراهيم خليل ئەحمەد و د.خەليل عەلی موراد، ميژووی ئيران و تورکيا، و.بەهادين جەلال مستەفا، دەزگای چاپ و بلاوکردنەوەی رۆژهەلات، هەولير، ٢٠١١.
١٢- ئەحمەد حەمەد ئەمين، دۆزی کورد لە چەند بابەتيکی ميژوويدا، دەزگای توێژينەوە و بلاوکردنەوەی موکريان، هەولير،٢٠٠٨.
١٣- ئەليزا ماركوس، ميژووی پەکەکە جەنگی پەکەکە و کورد لە پيناو سەربەخويدا، وەرگيرانی: ماجيد خليل، بەرگی ١و٢، خانەی چاپ و پەخشی رينما، چاپی دووەم، سليمانی، ٢٠١٤.

ثالثاً/ الأطاريح والرسائل:

١- زيد أسامة احمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، عمان،٢٠١٢.
٢- يسري عبدالرؤوف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، فلسطين،٢٠١١.
٣- ريز لطيف صادق، العلاقات الامركية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١١)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، عمان،٢٠١١.
٤- فادى محمود صبرى صيدم، المعارضة السياسية في تركيا (الاسلاميون نموذجاً) في فترة ١٩٩٦م – ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-غزة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٢.

٥- ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق (قسم العلوم السياسة)، الجزائر، ٢٠٠٥.
٦- سامر علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية-التركية والعوامل المؤثرة فيها ١٩٤٦-١٩٩١، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ٢٠١٢.
٧- رواء جاسم لطيف السعدي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، عمان، ٢٠١٠.
٨- سمر محمود محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين،٢٠١٢.
٩- سلمان داود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، البغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

رابعاً/ الدوريات والمجلات والدراسات:

١- أفراح ناثر جاسم، توركت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مركز الدراسات الاقليمية، السنة ٣، العدد ٦، الموصل، ٢٠٠٧.
٢- بيار مصطفى سيف الدين، موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكوردستانى (١٩٨٣-١٩٩٣)، العدد ١٠، الجامعة دهوك، ٢٠٠٧.
٣- توفيق المدني، العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير، مجلة سلسلة دراسات، العدد ١٣، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٠.
٤- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد٣، خريف٢٠١٣.
٥- حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في العراق: قراءة في المواقف الدولية والإقليمية والعربية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢١-٢٢)، ٢٠١٠.
٦- حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٤)، جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١.
٧- خضر عباس عطوان، المتغير الكردي في العلاقة العراقية-التركية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العددان(٢٢/٢١) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠.
٨- أ.د.خليل علي مراد، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، العدد (٣)، ٢٠٠٥.
٩- خورشيد دلي، المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ٩، العدد ١٠٤، أب ٢٠١٠.
١٠- رستم محمود، احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.
١١- د.سعد عبدالعزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، العدد(١١)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠١٢.

١٢- د.سعيد الحاج، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق، مركز الجزير للدراسات، قطر،٢٠١٦.
١٣- سناء عبدالعزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكوردية، تحليلات إستراتيجية، العدد(٤٥)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢.
١٤- د.طلال يونس الجليلي، قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا، دون دار نشر، الموصل ٢٠٠٦.
١٥- د.عامر على راضي العلاق، واقع العلاقات التركية الألمانية والبحث عن نموذج للأستقرار، مستودع البيانات البحثية والاكاديمية، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٠)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.
١٦- د.عصمت برهان الدين عبدالقادر، الطريقة السليمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة موصل، الموصل،٢٠١١.
١٧- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد دوحة، الدوحة، ٢٠١١.
١٨- أ.د.غازى فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية:(دراسة تاريخية ١٩٢٣-٢٠١٣)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المسنصرية، بغداد، العدد ٤٦، ٢٠١٣.
١٩- قاسم حسين الربيعي، تقدير أستراتيجي- الاحتجاجات الداخلية التركية وتأثيراتها الداخلية والخارجية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد(٦)، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣.
٢٠- د.لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٧، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠٠٩.
٢١- محمد عبد العاطي، محطات العمل المسلح الكردي في العراق، الكرد ودروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، ٢٠٠٦.
٢٢- محمد نورالين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي- بيروت، لبنان، العدد ٢٨٧، كانون الثاني ٢٠٠٣.
٢٣- د.محمد ياس خضير، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الجزء الثالث خرائط السياسة الخارجية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦.
٢٤- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، تموز ٢٠١١.
٢٥- د.نوال ذنون العباسي، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٠.
٢٦- د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، مجلة دراسات الاقليمية، الجامعة الموصل، الموصل، العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٧.
٢٧- هنرى باركي وغراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا: انعطافات حاسمة وفرص صائعة، مجلة شؤن الشرق الاوسط، العدد(٦٦)، لبنان،١٩٩٧.
٢٨- هۆگر طاهر توفيق، التطهير العرقي للكرد في تركيا حملة درسيم ١٩٣٧-١٩٣٨، مجلة (ميژوو)، القسم العربي، العدد ١١،هه ولير، ٢٠٠٩.
٢٩- وصال نجيب العزاوي و د. رواء زكي الطويل ،" العلاقات الإقليمية التركية " ، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العدد(٣٤) ، ٢٠٠٢.

٣٠- د.وصال نجيب عارف العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٢.
٣١- وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى ١٩٩٣، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(٨٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٣٢- يلماز انصار اوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والابحاث، العدد ٣، تركيا، ٢٠١٣.

خامساً/ المجلات باللغة الكوردية:

١- زريان رۆژهەلاتی، گۆرانكاریەكانی قۆناغی چارسەری كیشەی كورد لە توركیا،گۆڤاری دۆسیەی توركیا، سەنتەری لیكۆلینەوەی ستراتیجی كوردستان، ژمارە(١٠)، ٢٠١٤.
٢- ئارام عەلی عەزیز، خویندنەوەیەك بۆ پەیوەندیەكانی هەریمی كوردستان و توركیا، گۆڤاری دۆسیەی توركیا، سەنتەری لیكۆلینەوەی ستراتیجی كوردستان، ژمارە (١٠)، ٢٠١٤.
٣- ئۆنجای ئۆزكان، نهێنیەكانی گرتنی عەبدولڵا ئۆجەلان، و:زریان ڕۆژهەڵاتی، گۆڤاری دۆسیەی توركیا، سەنتەری لێكۆڵینەوەی ستراتیجی كوردستان، ژمارە(٣)، ٢٠٠٦.

سادساً/ التقارير والوثائـق:

١- الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٢، ترجمة: د.طارق عبدالجليل و د.أحمد سامي العايدي، إصدرارت مستشارية النظام العام والامن التركي (٨)، ط٢، ٢٠١٣.
٢- دستور تركيا لعام ١٩٨٢ مع تعديلاته حتى عام ٢٠٠٢، ترجمة غير رسمية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سويد،٢٠١٤.
٣- دستور تركيا الصادر عام ١٩٨٢ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١١، ترجمة غير رسمية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سويد،٢٠١٥.
٤- لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية مع تعديلاته عام ٢٠٠٩م، ترجمة: د.طارق عبدالجليل، م٣.
٥- هنرى ج.باركى، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم١٤١، واشنطن، تموز٢٠٠٥.

سابعاً/ المصادر الالكترونية (الانترنيت) :

١- الموقع الرسمي الوزارة الخارجية الجمهورية التركية، بتاريخ ٢٣ /٨/ ٢٠١٦،على الربط التالي:
http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakisar.ar.mfa.
٢- تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، ٢٣ /٨/ ٢٠١٦، على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/cfcc٦٢a٣-a٥f٧-٤b٩c-٨٦be-٨e٠f٩٩a١a٩c٧
٣- تركيا:اوجلان يعلن هدنة واردوغان يرحب في انتظار التنفيذ، بتاريخ ٢٣/٤/ ٢٠١٦،

على ربط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/٢٠١٣/٠٣/١٣٠٣٢١_turkey_kurds_leader_declaration

٤- جو حمورة، قرن من القمع وعقد من "الأخوة": "أتراك الجبال"، "عادوا أكراداً"، بتأريخ ٢٠٠٦/٨/٢٥، على الرابط التالي:
http://legal-agenda.com/article.php?id=١١٦٠&folder=articles&lang=ar.

٥- هيئة الأركان العامة للجيش التركي، ، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٣٠، على الرابط التالي:
http://www.tsk.ml.tr/eng/genl-konular/gorevi.htm.

٦- عبدالله الغضوي، الخارطة الفكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في سوريا، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٣٠، على الرابط التالي:
http://all٤syria.info/Archive/٢٩٧٧٠٢

٧- خورشيد دلي، دلالات التصعيد التركي الكردي، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٥ على الرابط التالي:
التغييرات-الأخيرة-في-الموقف-التركي-
من/http://syria.alsafahat.net

٨- زياد ماجد، الاكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٧، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/٠٨/٢٠١٥٨٣٨١٢٥٤١٠٠٢٧٩.html

٩- د.معمر فيصل خولي، لمسألة الكردية في تركيا: من الانكار إلى الاعتراف، بتأريخ ٢٠١٦/٨/١٥، على الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/١٠٦

١٠- د.معمر فيصل خولي، كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٠ ، على الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/٨٧٨.

١١- الموقع الرسمي الحكومة إقليم كوردستان العراق، ، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١١،على الرابط التالي:
http://www.gov.krd/a/d.aspx?a=٢١١٦٨&l=١٤&r=٨٤&s=٠١٠٠٠٠

١٢- مركز كارنيغي للشرق الأوسط، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، بتأريخ ٢٠١٦/١٠/١٠، على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=٤٨٥٢٨

١٣- الموقع الرسمي الحزب العدالة والتنمية، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٥،على الرابط التالي:
https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu.

١٤- أحمد عدلي، العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٢، على الرابط التالي:
http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/٢١١

١٥- هوشنك أوسي، الاكراد بين كمال أتاتورك و رجب طيب أردوغان من ١٩٢٠إلى ٢٠١٥، جريدة الحياة، بتأريخ ٢٠١٦/٩/١٧، على ربط التالي:
http://www.alhayat.com/Articles/٩٤٩٢٩٠١-/الأكراد-بين-كمال-أتاتورك-ورجب-طيب-
أردوغان----من-١٩٢٠-إلى-٢٠١٥

١٦- خورشيد دلى، سيناريوان: حسابات التصعيد في الأزمة التركية الكردية،بتأريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ متوفر على الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/٢٦٢٥٨

١٧- ثائر عباس، أكراد تركيا: بين الحلم الانفصال ومطلب الحكم الذاتي، جريدة الشرق الأوسط، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٢٧، متوفر على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=٤٥&issueno=١٢٤١٤&article=٧٠٥٥٢
٢

١٨- طارق الحمود، تركيا:حزب العدالة والتنمية وفرص حل القضية الكوردية، بتأريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ ،على الربط التالي:
http//www.athewar.org/depat

١٩- د.ألكسندر أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي، العدد ٧٧، تموز ٢٠١١، بتأريخ٢٠١٦/٨/١٠، على الرابط التالي: الموقع الرسمي للجيش اللبناني:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/العلاقات-الحائرة-بين-تركيا-والاتحاد-الاوروبي

٢٠- خورشيد دلى، تركيا ورهاناتها على القضية الكوردية، بتأريخ ٢٠١٦/٥/١٥، على ربط التالي:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/١٣٤/korshiddalli.htm

٢١- خورشيد دلي،تركيا مابعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، بتأريخ ٢٠١٦/٥/١ على الرابط التالي:
http://www.wahdaislamyia.org\issues\١٠٦\kdali.htm

٢٢- د. راغب السرجاني، قصة الاكراد، على الموقع : قصة الأكراد٤-٦، بتأريخ٢٠١٦/٥/١٨، على الرابط التالي:
http://islamstory.com/ar\

٢٣- سولينبرجر،البعد الإقتصادي للسلام في تركيا، معهد واشنطن، بتأريخ ٢٠١٦/٨/٢٠، على ربط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-economic-dimension-of-peace-in-turkey

٢٤- فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، بتأريخ ٢٠١٦/٤/١ على الرابط التالى:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/٢٠١٣/٠٢/٢٠١٣٢٢٨٩٣٣٧٢٨٣٤٨٣.htm

٢٥- هيومن رايتس ووتش، الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، بتأريخ ٩/٨ ٢٠١٦ ،على الرابط التالي
https://www.hrw.org/ar/report/2014/06/19/256575

٢٦- د.ارطان افاغل، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية ونشاطات الحزب العمال الكردستاني، ترجمة د.لقمان عمر محمود النعيمي، بتأريخ ٢٠١٦/٩/٩، على الرابط التالي :
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/٢٠١١/٠٥/blog-post_١٩.html

ثامناً/ المصادر الأجنبية:

A – Books :

1- David Mcdowal, A modern History of the Kurds,London,I.B,Tayis,1996.
2- Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey,Routledge,London,1993.
3- Jennifer Noyon," Bridge Over Troubled Regions" The Washington Quarterly, The Center For Strategic And International Studies Georgetown University, Summer, Washington D.c1988.
4- Sim,Richard, "Kurdistan The Search for Recognition" Conflict Studies,No.124 ,The Institute For The Study OF conflict, London 1980.
5- Stefano M. Torelli, Kurdistan An Invisible Nation,ISPI,Milano,2016.
6- Wolfgang Taucher, Mathias Vogl, Peter We binger, THE KURDS :History - Religion-Language, Politics, Austrian Federal Ministry of the Interior,Austria,2015.
7- Karsh Efraim, and Inari Karsh. *Empires of the Sand: The Struggle for Mastery in the Middle East__1789-1923*, (Ard University Press, London,England,1999), p.327.

(Accessed in 10/2/2016), available on:
https://books.google.iq/books?id=1E_SATQRKjoC&printsec=frontcover&source=gbs_atb#v=onepage&q&f=false .

B-Master thesis:

1- Celik Banu. "Turkish-Kurdish Conflict: An Ethno-Symbolist Exploration of Turks and Kurds Territorial Homeland Claims, Unpublished Masters Thesis, faculty of the Virginia.

C- Journals:

1- Cengiz Gunes ,*The Kurdish National Movement in Turkey: From Protest to Resistance* (London and New York: Routledge),2012.
2- Cengiz Gunes and Welat Zeydanlioglu, *The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation*, (London and New York: Routledge), 2014.

3- Çiçek, Demir, “Elimination or Integration of Pro-Kurdish Politics: Limits of the AKP’s Democratic Initiative” Turkish Studies, Vol. 12, No. 1, (2011).
4- Gunes Murat Tezcur,” Kurdish Nationalism and Identity in Turkey:A Conseptual Reinterpretation”, European Journal of Turkish studies,No10,December,2009, (Access:20-2-2016),available on: http://ejts.revues.org/index4008.html.
http://www.coleurope.eu.pdf

5- Egeman Bagis, “Turkey’s EU membership process : prospects and challenges”,EU Diplomacy
papers. Department of EU international relations and diplomacy studies, May 2010,(Access:10-5-2016),available on: http://www.coleurope.eu.pdf .
6- Mesut Yegen,The Kurdish Peace Process in Turkey: Genisis, Evilution and Prospects, Istanbul Policy Center,2015.
7- Taşpinar,Ömer, and Gönül Tol. "Turkey and the Kurds: From predicament to opportunity." *US–Europe Analysis Series* 1 (2014).
8- Yanmis, M. (2016)The Resurgence of the Kurdish Conflict in Turkey: How Kurds View It, Rethink,Washington DC: USA
9- Wolfgang Taucher, Mathias Vogl, Peter Webinger, THE KURDS :History - Religion-Language, Politics, Austrian Federal Ministry of the Interior,Austria,2015.
10- Murat Yeşiltaş, Ali Balcı, A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era A Conceptual Map, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs Center for Strategic Research (SAM), Ankara, 2013.

D- Documents and reports:

1- UK Treaties Online, “Treaty of Peace with Turkey”, Treaty Series No 11, August 10, 1920,(Accessed in 2/2/2016), available on:
http://treaties.fco.gov.uk/docs/pdf/1920/TS0011.pdf
2- George Nathaniel Curzon, Lausanne Conference on near Eastern Affairs 1922-1923,Records of proceeding and Draft Terms of peace,printed and published by Laussanne Conference Administration London,1923,pp.337-339. (Accessed in 12/2/2016), available on: http://etheses.lse.ac.uk/1493/1/U111287.pdf

3- Salih Akyurek,What are The Kurds and Zazas Thinking About? A look to the Shared Values and Symbols,Report,No.26,January,2011,
(Istanbul:Bilge Admalar Stratejik Arastirmalar Merkezi,2011) p3.
4- AReport on the PKK and terrorism.Federeation of Amererican Scientists, (Accessed in 5/5/2016), available on::
http://fas.org/irp/world/para/docs/mfa-t-pkk.htm(access.14\8\2011)
5- Crisis Group Europe Reports N°222, Turkey's Kurdish Impasse: The View from Diyarbakır, 30 November 2012;
6- Crisis Group Europe Reports N°219, Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement, 11 September 2012.
7- Crisis Group Europe Reports N°213, Turkey: Ending the PKK Insurgency, 20 September 2011
8- Crisis Group Europe Reports N°227, Crying "Wolf": Why Turkish Fears Need Not Block Kurdish Reform ,7 October 2013

E-Internet :

1- Bianet English, President Erdoğan:What Dolmabahçe Agreement?, (Accessed 29/8/2016) available on:
http://bianet.org/english/politics/174188-president-erdogan-what-dolmabahce-agreement
2- ÖDÜL CELEP, Turkey's Radical Right and the Kurdish Issue: The MHP's Reaction to the "Democratic Opening", (Accessed 1/9/2016), available on:http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/insight_turkey_vol_12_no_2_2010_celep.pdf.
3- omer tekdemir,Politics of the Turkish Conflict: The Kurdish Issue, , (Accessed 6/9/2016), available on:
http://www.e-ir.info/2016/04/15/politics-of-the-turkish-conflict-the-kurdish-issue
4- Kurdish oil flow to Turkey begins, exports await Iraqi consent," (Accessed6/9/2016),available,on:http://www.reuters.com/article/2014/01/02/turkeyiraqidUSL6N0KC0M220140102
5- Dr. Gönül Tol, "Has energy hungry Turkey finally solved 'the Kurdish problem'? *cnn.com*, (Accessed 10/9/2016), available on:
http://edition.cnn.com/2013/11/01/opinion/turkey-kurdish-energy/.

6- Hussein, Ahmed, “Turkish Prime Minister uses word Kurdistan for the first time in history,” *Iraqi News*, (Accessed 11/9/2016), available on:http://www.iraqinews.com/baghdadpolitics/ erdogansaluteskurdsinkurdistanregion/#ixzz2piCVfJ7a

7- Kadri Gursel, 6 reasons why Turkey's war against the PKK won't last, Al-Monitor , (Accessed 21/9/2016), available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/turkey-kurds-pkk-daglica-war-be-sustained-bloody-day.html

8- Mahmut Bozarslan, Why the PKK is so interested in Mosul, Al-Monitor,(Accessed 23/9/2016), available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/turkey-iraq-syria-pkk-interest-in-mosul.html

9- Eric R. Mandel, Qatar And Turkey As Supporters Of Terrorism,Jerusalem Post, Accessed in 25/9/2016, available on: http://www.jpost.com/Opinion/Qatar-and-Turkey-as-supporters-of-terrorism-375642

10- Mustafa Akyol, Who killed Turkey- PKK peace process?Al-Monitor, Accessed in 25/9/2016, available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/08/turkey-syria-iraq-pkk-peace-process-who-killed-kurds.html

11- Serhun Al, Prospects for an independent Kurdish state are hampered by security challenges, internal competition, and insufficient international support,carnegieendowment,Accessed in 28/9/2016, available on: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56374

تاسعاً/ المصادر التركية :

شبكة العالمية الالكترونية: E−Küresel Ağ:

1- Basbakan Receb Tayyip Erdogan Tarafindan Sunulan59 Ucu Hukumet program 18 mart2003,(Giriş Tarihi: 5/ 9 /2016):www.Akparti.org.tr
2- Türk Büyük Millet Meclisi seçimlerinin resmi web sitesi:
Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly-Results, Lookup, 2015.,(Giriş Tarihi: 6/ 9 /2016) Availableon: http://electionresources.org/tr.

3- Esra YAZDIÇ DEMİR, Öcalan'ın Sunduğu 10 Maddelik Metnin Detayları Konuşuluyor, Haber Turk, 19 February 2015, (Giriş Tarihi: 4/ 9/2016):http://www.haberturk.com/gundem/haber/1044734-ocalanin-sundugu-10-maddelik-metnin-detaylari-konusuluyor

c

الـملخـــــص

السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عام (٢٠٠٢ -٢٠١٥)

إن الدولة التركية، ومنذ تأسيس الجمهورية الحديثة عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك، وحتى عام ١٩٧٤، كانت عائقة أمام تحقيق الحقوق والمطالب الكوردية في تركيا، وحصلت مواجهات مسلحة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني على مر سنوات عدة، وبعد اعتقال عبدالله أوجلان تغيّرت القضية الكوردية تغييرا كبيرا، وتفاوض الجانبان: التركي وحزب العمال، عدة مرات، على سبيل المثال أعلن الجانب التركي عام ١٩٩٣ بأنهم يوقفون الحرب وأنهم مع حل القضية الكوردية سلميا، وأعلن حزب العمال عام ١٩٩٩ قرارا بوقف إطلاق النار أحادي الجانب حتى عام ٢٠٠٤، وأوْقَفَ الحربَ مرة أخرى بمبادرة من أوجلان عام ٢٠٠٦، وكانت المحاولات للوصول إلى حل سلمي متواصلةً مع فشل عملية وقف إطلاق النار، منها اقتراح لأوجلان لوقف الحرب مرة أخرى عام ٢٠٠٩، والذي سمي "الانفتاح الديمقراطي"، وبادر "عبدالله أوجلان" مرة أخرى عام ٢٠١١-٢٠١٢ بإيقاف الحرب بين الحكومة التركية و حزب العمال الكوردستاني، وأعلن رجب طيب أردوغان وكان رئيس الوزراء حينها في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢ أنهم يفتحون صفحة جديدة للمشكلة الكوردية، وسميت هذه الصفحة الجديدة "عملية السلام". وبادر "عبدالله أوجلان" بدوره مرة أخرى في ٢١ من آذار عام ٢٠١٣ بوقف الحرب بين تركيا و حزب العمال الكوردستاني معلنا أن مرحلة التأريخ القديم قد ولّت وانتهت، ونحن بصدد مرحلة تأريخية حديثة.

ولكن وبعد وقف إطلاق النار، نشبت الحرب مرة أخرى بين الجانبين حتى عام ٢٠١٤، حيث أعلن أوجلان وقف الحرب تارة أخرى في ٢١ آذار ٢٠١٥، وأكد على عشر نقاط لمواصلة عملية السلام في تركيا وإنهاء الاقتتال والعنف، ولكن فوز حزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات حزيران ٢٠١٥ وتخطيه العتبة الانتخابية المتمثلة بالحصول على (١٠%) من أصوات الناخبين، حيث كانت المرة الأولى التي استطاع حزب كوردي تخطي هذه العتبة ويدخل البرلمان، إضافة إلى الانتصارات التي حققتها "وحدات حماية الشعب الكوردي" في سوريا، هذه الأسباب أدت إلى توقف عملية السلام وإيقافها. ورفض "رجب طيب أردوغان" على إثرها مبادرة "عبدالله أوجلان" وقرّر مواصلة الحرب ضد الأحزاب الكوردية ومشاريعهم وطموحاتهم القومية. وأعلن الرئيس التركي أردوغان بشكل رسمي إنهاء وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكوردستاني.

پـــوختـه

سیاسەتی تورکیا بەرامبەر بە دۆزی کورد لە تورکیادا لە نێوان ساڵانی ٢٠٠٢-٢٠١٥

لەسەرەتای دامەزراندنی دەوڵەتی تورکیای کۆماری نوێ وە لە ساڵی ١٩٢٣ لە سەردەستی (مستەفا کمال ئەتاتورك) وە تاوەکو ساڵی ١٩٧٤ دەوڵەتی تورکیا رێگربووە لەبەردەم ماف و داخوازیەکانی کورد لە تورکیادا، وە بۆ ماوەی چەندین ساڵ رووبەڕووبونەوەی چەکداری بوونی هەبوو لە نێوان حکومەتی تورکیا و پارتی کرێکارانی کوردستان دا، وە لە دوای دەستگیرکردنی (عبدالله ئۆجەلان) وە پرسی کورد گۆڕانی گەورەی بەسەردا هات چەندین جار دانوستان کراوە لە نێوان تورکیاو پارتی کرێکارانی کوردستان دا بۆ نمونە لە ساڵی ١٩٩٣ رایگەیاند کە شەرئەوەستینن و لەگەڵ ئەوەن پرسی کورد بە ئاشتی چارەسەربکریت، وەهەروەها لەساڵی ١٩٩٩ پارتی کرێکارانی کوردستان تاك لایەنە بریاری ڕاگرتنی شەڕی راگەیاند تاوەکو ساڵی ٢٠٠٤، وەهەروەها جارێکی تر بە دەستپێشخەری ئۆجەلان بریاری راگرتنی شەری دا لە ساڵی ٢٠٠٦، سەرەڕای شکستهینانی پرۆسەی راگرتنی شەڕ بەڵام هەوڵەکان هەر بەردەوام بوون بو نمونە جارێکی تر بە هەمان شێوە لەسەر پێشنیاری ئۆجەلان بریاری راگرتنی شەر درا لە ساڵی ٢٠٠٩، کە ئەم پرۆژەیە ناونرا (کرانەوە بەرووی دیموکراتی)، وەهەروەها بۆ جاریکی تر عبدالله ئۆجەلان دەست پیشخەریەکی تری کرد بۆ ڕاگرتنی شەڕ لە نێوان حکومەتی تورکیا و پارتی کرێکارانی کوردستاندا لە ساڵی ٢٠١١-٢٠١٢، سەرۆك وەزیرانی تورکیای پێشوو (رەجەب تەیب ئەردوغان) رایگەیاند لە بەرواری ٢٨ ٢٠١٢/١٢ کە پەڕەیەکی نوێ ئەکەینەوە بۆ کیشەی کوردی وە ئەو پەرەیەش ناونرا (پرۆسەی ئاشتی)، وەهەروەها جگە لەو دەستپیشخەریانەی پیشتر ئۆجەلان جاریکی تر دەست پیشخەری کرد لە ٢١ نەورۆزی ساڵی ٢٠١٣ بۆ راگرتنی شەر لە نیوان تورکیا و پارتی کرێکارانی کوردستان دا وە رایگەیاند کە قوناغی میژووی کۆن کۆتای هاتووە و لەسەرەتای قۆناغیکی مێژووی تازەداین.

بەڵام دوای ئەم ئاگربەستەش بۆ جارێکی تر شەڕ و پێکدادان دەستی پێ کردەوە لە نێوان هەردوولا تاوەکو ساڵی ٢٠١٤، بۆ جاری کۆتای ئۆجەلان ئاگربەستی راگەیاند لە ٢١ نەورۆزی سالی ٢٠١٥دا کە جەختی لەسەر ١٠ خاڵ دەکردەوە بۆ ئەوەی پرۆسەی ئاشتی بەردەوام بیت لە تورکیا و کۆتای بە کوشتن و توندوتیژی بیت، بەڵام لە دوای سەرکەوتنی پارتی دیموکراتی گەلان لە هەڵبژاردنەکانی مانگی ٦ ی ساڵی ٢٠١٥، کەبەربەستی لە ١٠% ی تێپەڕاند بو یەکەم جاربوو پارتیکی لایەنگری کوردی ئەو بەربەستە بشکینیت و بچێتە نێو پەرلەمانی تورکیا و نوێنەری فەرمیان هەبیت لە پەرلەمانی تورکیادا. ئەم سەرکەوتنەی پارتی دیموکراتی گەلان و یەکینەکانی پاراستنی گەل لە سوریا هۆکارگەلێکی سەرەکی بوون بۆ ئەوەی پرۆسەی ئاشتی بەردەوام نەبیت. بۆیە ئەردۆگان ئەو دەستپێشخەریەی ئۆجەلانی ڕەتکردەوە بڕیای شەری دا دژی گەلی کورد.وە ئەردۆگان سەرۆکی تورکیا بە فەرمی کۆتای بە ئاگربەست هینا لەگەڵ پارتی کرێکارانی کوردستان دا.

Abstract

Turkey's policy towards Kurdish issue in Turkey between 2002-2015.

In the beginning of forming Republic of Turkey in 1923 by Mustafa Kamal until 1975 Turkish government was strongly denied to recognize the rights and interests of Kurds. Armed conflict between Turkish state and Kurds has been taking place for many years. After abducting of Abdullah Ocelan, Kurdish issue has changed and negotiations were held between Turkish state and PKK. For instance, in 1993, 1999,and 2006 PKK declared unilateral cease-fire and showed its good-will towards peace. Although peace process was failing, attempts to solve Kurdish issue peacefully were continuous. In 2009, Ocelan declared cease-fire and suggested a project called "Democratic Opening"

Ocelan once again propose cease-fire between 2011 and 2012. On 28th of December 2012, Turkish Prime Minister Recep Teyyip Erdogan announced that they would open a new page in solving Kurdish issue in Turkey which was called "Peace Process". On 21st of March (Newroz) 2013, Ocelan announced that the fight between Turkey and PKK has been ended and Turkey is in a new historic moment.

Despite cease-fire, fighting between the two sides started again. On 21st of March (Newroz) 2015, Ocelan for the last time declared cease-fire again. He focused on ten points to continue the peace process and end violence. The pro-Kurdish Peoples' Democratic Party (HDP) won 13 percent of the national vote in general elections, overcoming the 10 percent threshold necessary for a party to be represented in parliament. For the first time a pro-Kurdish party had representatives in Turkish Parliament.

HDP's success and PYD's success in Syria which is a Syrian Kurdish faction historically linked to the PKK are two main factors for not continuing the peace process, therefore Erdogan rejected Ocelan's proposal for peace and cease-fire ended again.